وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي-تبسة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مطبوعة بيداغوجية في مقياس:

مدخل لعلم السياسة

محاضرات مقدمة لطلبة السنة الأولى

جذع مشترك علوم سياسية

السداسيين الأول والثاني

تقديم الدكتور يوسف أزروال

أستاذ محاضر قسم -أ-

بقسم العلوم السياسية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة العربي التبسي - تبسة
المجلس العلمي لكلية الحقوق والعلوم السياسية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
أ.د. دلول الطاهر
رئيس المجلس العلمي
لكلية الحقوق والعلوم السياسية

السنة الجامعية: 2020-2021

كلية الحقوق و العلوم السياسية

تبسة في: 09 نوفمبر 2021

نيابة العمادة لما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

الرقم: 430/م.ع/ك.ح.ع.س/ج.ل.ت.ت/2021

مستخرج من محضر المجلس العلمي

يشهد السيد رئيس المجلس العلمي لكلية الحقوق والعلوم السياسية الأستاذ الدكتور :

دلول الطاهر بأن المجلس العلمي للكلية المنعقد بتاريخ 2021.10.20 بعد فتح تقارير أعضاء لجنة الخبرة الخاصة بقراءة المطبوعة الجامعية للدكتور(ة) : **يوسف أزروال** في مقياس: في مقياس **مدخل لعلم السياسة 1و2**، السنة الأولى **جذع مشترك علوم سياسية**، للسداسيين الأول والثاني من الموسم الجامعي 2020-2021.

أوصى المجلس العلمي باعتماد المطبوعة

رئيس المجلس العلمي للكلية
أ.د. دلول الطاهر
رئيس المجلس العلمي
لكلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة العربي التبسي تبسة
المجلس العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

كلية الحقوق و العلوم السياسية

تبسة في: 01 جويلية 2021

نيابة العمادة لما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

الرقم: 303/م.ع/ك.ح.ع.س/ج.ل.ت.ت/2021

مستخرج من محضر المجلس العلمي

يشهد السيد رئيس المجلس العلمي لكلية الحقوق والعلوم السياسية الأستاذ الدكتور : **دلول الطاهر** بأن المجلس العلمي للكلية المنعقد بتاريخ 2021.06.24 قد وافق وصادق على تشكيل لجنة قراءة الخاصة بمطبوعة الدكتور(ة): **يوسف أزروال الموسومة** بـ: **"مدخل لعلم السياسة 1+2 سنة أولى جذع مشترك علوم سياسية السداسين الاول والثاني** ، على النحو التالي:

اللقب والإسم	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية
أمين البار	أستاذ محاضر –أ–	العربي التبسي –تبسة–
مليكة قادري	أستاذ محاضر –أ–	العربي التبسي –تبسة–
عادل زقاغ	أستاذ	الحاج لخضر – باتنة–

رئيس المجلس العلمي للكلية

أ.د. دلول الطاهر
رئيس المجلس العلمي
لكلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة العربي التبسي تبسة
المجلس العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

فهرس المحتويات

المحور الأول: مدخل مفاهيمي حول علم السياسة 3

أولا- المعرفة العلمية 3

ثانيا- العلم 5

ثالثا- في مفهوم السياسة 6

رابعا- علم السياسة 8

خامسا- لماذا ندرس علم السياسة. 10

سادسا- نشأة وتطور علم السياسة 11

سابعا- موضوعات علم السياسة 12

ثامنا- علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى 13

المحور الثاني: النظرية العامة للدولة 15

أولا- مفهوم الدولة 15

ثانيا- أركان الدولة 17

ثالثا- خصائص الدولة 19

رابعا- **وظائف الدولة** 20

خامسا- النظريات المفسرة لنشأة الدولة 21

سادسا- أشكال الدولة 23

المحور الثالث- النظام السياسي 25

أولا- مفهوم النظام السياسي 25

ثانيا- تطور مفهوم النظام السياسي 29

ثالثا- تصنيف النظم السياسية 30

المحور الرابع: القوى السياسية 33

أولا- المجتمع المدني 33

1- مفهوم المجتمع المدني 33

2- خصائص المجتمع المدني 35

3- السياق التاريخي لمفهوم لمجتمع المدني 35

4- أركان المجتمع المدني 37

5- وظائف المجتمع المدني 39

ثانيا- النظرية العامة للأحزاب السياسية 41

1- مفهوم الأحزاب السياسية 41

2- نشأة الأحزاب السيـاسية 45
3- عناصر الأحزاب السيـاسية 48
4- وظائف الأحزاب السياسية 50
5- أنواع الأحزاب السياسية 54
6 - الأنظمة الحزبية 55
ثالثا- الجماعات الضاغطة 58
1- مفهوم جماعات الضغط 58
2- وسائل عمل الجماعات الضاغطة 61
3- **وظائف الجماعات الضاغطة** 64
4- أنواع الجماعات الضاغطة 65
المحور الخامس : الـــــرأي العـــام 67
أولا- خصائص الرأي العام: 68
ثانيا- وظائف الرأي العام: 69
ثالثا- خطوات عملية تكوين الرأي العام: 70
رابعا- أنـــواع الرأي العام: 71
المحور السادس: الثقافة السياسية 73
1- مفهوم الثقافة السياسية 73
2- **مكونات الثقافة السياسية** 74
3- **أنماط الثقافة السياسية** 76
المحور السابع- التنشئة السياسية 77
1- مفهوم التنشئة السياسية 77
2- **مراحل عمليه التنشئة السياسية** 78
3- **أدوات التنشئة السياسية** 80
4- **وظائف ومجالات التنشئة السياسية** 82
المجالات التي تهتم التنشئة السياسية بتطويرها لدى الفرد: 82
المحور الثامن- المشاركة السياسية 83
1- مفهوم المشاركة السياسية 83
2- **مستويات المشاركة السياسية وصورها** 85
3- **محددات المشاركة السياسية** 86
المحور التاسع: العلاقات الدولية 87
المحور العاشر: النظرية العامة للانتخاب 93

المحور الأول: مدخل مفاهيمي حول علم السياسة

أولا- المعرفة العلمية

يتعلق مفهوم المعرفة بجملة الآراء والتصورات والمعتقدات والحقائق التي تمكن الإنسان من جمعها عبر مراحل تاريخية مختلفة، مستخدما في ذلك حدسه وأفكاره، لكن بالمقابل لا تتفق جميع صور المعرفة على مستوى واحد، بل تختلف وتتنوع من حيث الأساليب، الدقة والمنهج. [1]

أما فيما يتعلق بالمعرفة السياسية، فالفكرة تشير إلى كل ما يرتبط من معارف بشؤون السلطة، والدولة والحكم والشأن العام، انطلاقا من كون الإنسان اجتماعي وسياسي بطبعه، وبما ان السلطة هي من تتولى تنظيم شؤون المجتمع والحكم، ابتداء من ضبط وتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم قصد الحفاظ على النظام العام للمجتمع، كل

[1] - محمد زيان عمر، **البحث العلمي: مناهجه وتقنياته**. ط4(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1996)، ص35.

ذلك في إطار ما يسمى بالمعرفة السياسية.[1] وتصنف المعرفة، حسب ما ورد بشأنها في تطورها التاريخي ومصدرها إلى الصور التالية:

- المعرفة الحسية: تتمثل في مختلف المعارف والمعلومات التي تحصل عليها الإنسان بواسطة حواسه الخمس، أو الصدفة والخبرة، وهي أبسط أنواع المعرفة، حيث أنها لا يمكن أن ترتقي إلى مستوى الصدق العلمي أو الحقيقة العلمية، غير أن ذلك لا يقلل من أهميتها، فهي الأساس الأول لأي معرفة علمية، كما أنها تشكل الآراء المشتركة بين أفراد المجتمع.

- المعرفة الفلسفية: ويطلق عليها المعرفة التأملية، حيث تقتضي مستوى عقلي معين وتفكير ذهني راقي، كما أنها تعد درجة متقدمة من نضج الفكر الإنساني الذي يسعى إلى معرفة القوانين التي تخضع لها الظواهر الطبيعية والاجتماعية، مثل التأمل في الكون والطبيعة وعلاقته ببيئته.

-المعرفة العلمية: تعتبر معرفة من الدرجة الأولى، لأنها ناتجة عن تخطيط وتفكير منظم، ولا ترتبط بالحواس الخمس فحسب، ولا تتعلق أيضا بالتأمل والقياس والمسلمات والمقدمات، بل تستند على الملاحظة المقصودة والمنظمة للظواهر على "أساس الفرضيات والتحقق منها بالتجربة والتحليل، ثم التوصل إلى وضع القوانين والنظريات العلمية.[2]

تتميز المعرفة بصورة عامة بالمميزات التالية:

-التراكمية: إن المعرفة هي عبارة عن بناء يساهم فيه كل الباحثين والعلماء، حيث يضيف كل باحث جديد إلى المعرفة، إذ ينطلق من ما توصل إليه الآخرين ممن سبقوه في مجال أو موضوع البحث.

-التنظيم: ترتبط المعرفة العلمية بخضوعها لضوابط وأسس منهجية لا يمكن الاستغناء عنها قصد التوصل إلى الحقيقة، لأن التنظيم يقتضي أن تخضع المعرفة العلمية للضبط والتحكم والدقة، وإمكانية الوصول إلى نتائج علمية بإتباع منهجية محددة.[3]

-السببية: بما أن الهدف من العلم هو فهم الظواهر التي يدرسها والتوقف عند أسباب ظهورها، الأمر الذي يساعد على السيطرة على هذه الظواهر وضبطها والتأثير فيها، وتهتم المعرفة العلمية بالأسباب المباشرة التي تتعلق بالمشكلة، بينما تهتم العلوم الأخرى بالأسباب العامة.[4]

---

[1] - عبد النور ناجي، **منهجية البحث السياسي**. (الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر، 2011)، ص13.

[2] - عمار بوحوش، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**. (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989)، ص4.

[3] - حسن ملحم، **التفكير العلمي والمنهجية**.(الجزائر: مطبعة دحلب، 1993)، ص69.

[4] - خير الله عصار، **محاضرات في منهجية البحث الاجتماعي**.(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998)، ص29.

-اليقين: تمتاز المعرفة العلمية باليقين وأنها غير قابلة للتشكيك، لأنها قامت على مجموعة من الأدلة والبراهين والحقائق الموضوعية.

-الشمولية: إن المعرفة العلمية نتائجها شاملة لكافة البحوث التي تجري على عينة محدودة أو حالة من الحالات التي تصدق على جميع الظواهر المشابهة.

-الموضوعية: يتعلق مفهوم الموضوعية بتميز السلوك العلمي باستمرار المعرفة الحقيقية وعدم التشويه، التي يتم التوصل إليها لأغراض ذاتية، لذلك فالتفكير العلمي هو تفكير نقدي يقوم على التمييز والضبط والدقة والصرامة. [1]

ثانيا- العلم

يشير مفهوم العلم إلى المعرفة المنسقة والمصنفة التي تم الوصول إليها بإتباع قواعد المنهج العلمي الصحيح، وهي مصاغة في قوانين عامة للظواهر الفردية المتفرقة، ويعتمد العلم كوسيلة للإنسان للسيطرة على ما يحيط من بيئة مادية واجتماعية من خال ما يحصل عليه من معرفة بحقائق الطبيعة والإنسان والمجتمع. [2]

كما يرتبط مفهوم العلم بذلك الكم من المعارف يتضمن القوانين والحقائق المتعلقة بحقل معرفي معين كالفيزياء، البيولوجيا، السياسة، والاقتصاد. وهناك من يرى أن العلم هو المنهج الذي يستخدم في الوصول إلى المعرفة، فهو مجموع الإجراءات والقواعد التي تحدد لنا كيفية الوصول إلى الحقائق والتحقق منها، مثل الملاحظة والتجربة، ما دام أن العلم كونه نظام ينتج الحقيقة، فإنه يمكن أن نحدد مكوناته كما يلي: [3]

- ملاحظة الظاهرة أو المشكلة، واستخدام الفرضية في الوصول إلى التنبؤ تجاه الظاهرة.

- صياغة فرضية حول تلك الظاهرة، واختبار التنبؤ بالتجربة أو بملاحظات إضافية وتحرير الفرضية في ضوء نتائج العملية الاختبارية.

- تكرار الخطوة الثالثة والرابعة للتأكد من عدم وجود تناقض بين النظرية والتجربة والملاحظة.

من جهة أخرى يرتبط العلم بخمس عناصر أساسي، اشتقت من فلسفة العلم وعلم النفس وعلم اجتماع العلم، وهذه العناصر ضرورية لتحقيق علمية أي بحث معرفي، وهي:

---

[1] - رابح تركي، **مناهج البحث في عوم التربية وعلم النفس**.(الجزائر: ، 1984)، ص65.

[2] - محمد جمال الدين العلوي، **منهج البحث العلمي في علم السياسة**. ط2(العراق: الشاملة للنشر والتوزيع، 2012)، ص5.

[3] - عقلة مبيضين، **منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات**، ط2(الأردن: دار وائل للطباعة والنشر، 1999)، ص8.

- كل نمط يقوم على مجموعة من القواعد المنطقية المفضلة لديه، يتم تقبلها بصورة واعية أو غير واعية، فكل نمط من العلم يرفض بعض القواعد المنطقية بصورة واعية أو غير واعية.

- قدرة كل نظام على الفصل بين المحددات الرشيدة أو غير الرشيدة سواء كان اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي أو قانوني.

- أن يكون قادرا على تلبية أكبر قدر من مكونات العمليات البحثية، فلابد أن يحدد الإجراءات التي يستتبعها في العمليات البحثية المختلفة من اكتشاف الفروض العلمية، وصياغة النماذج والنظريات واختبارها، أن يحدد المعايير التي سيوف تتجسد في المؤسسة الاجتماعية للعلم، إذ أن لكل نموذج معاييره الخاصة. - ضرورة وجود قاعدة أو مجموعة قواعد منهجية خاصة بالتعميم. [1]

ويهدف العلم إلى الوصف الدقيق للطبيعة والنظريات والفروض التفسيرية والتنبؤ، كما ترتبط أهدافه أيضا بالجوانب التطبيقية لمجالات الحياة المختلفة، بصفة عامة نختصر أهداف العلم فيما يلي: [2]

-التفسير: أي محاولة الكشف عن علل الأشياء وأسباب وقوع الحوادث القريبة منها والبعيدة، وعلى هذا يقوم التفسير على افتراض مبدأ السببية العام، لكل حادث سبب، ولا شيء يقع من دون سبب.

-التنبؤ: يعني إمكانية القول بحدوث ظواهر ونتائج معينة، ويعتمد ذلك على التفسير وكذلك القوانين الذي تم التوصل إليها، فالتنبؤ هو معرفة اتجاه وتطور مسار معين.

-التحكم: هو نتاج للتنبؤ والتفسير، وهو يعني توفير الظروف والشروط الموضوعية التي تجعل حدوث الظاهرة أمرا ممكنا في وقت ما أو مكان ما.

ثالثا- في مفهوم السياسة

إن معنى كلمة سياسة "العربية" تختلف عن المعنى اللاتيني للكلمة politique الفرنسية وpolitic الانجليزية، والتي تعني السياسة المدنية، فقد راجت كلمة السياسة المدينة والعلم المدني والعلم السياسي لدى بعض الفلاسفة في العصور الوسطى، والذين تأثروا بالفلاسفة اليونانيين. ولو ترجمتsciences politiques الفرنسية و political

---

[1] - نصر محمد عارف، **نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية: مقاربة ابستمولوجية**، (فيرجينيا: جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية، 1998)، ص30.

[2] - كنعان حمة غريب الله، **اتجاهات البحث في علم السياسة: دراسة نقدية للأسس المعرفية للتحليل السياسي**. أطروحة دكتورا علوم سياسية، جامعة النيلين، قسم العلوم السياسية، 2007، ص ص22-23.

science الانجليزية لكانت الترجمة صحيحة هي العلم المدني أو علم المدينة. ولكن علماء السياسة منذ القرن التاسع عشر ترجموا العبارتين ترجمة حرفية، من دون أن ينتبهوا إلى أصلها اليوناني، ولهذا غلب استعمال عبارة علم السياسة أو العلوم السياسة على اعتباره العلم المدني أو علوم المدينة. ويعود أصل كلمة السياسة باللاتينية إلى الإغريقية، حيث تعني بوليسPolis أي المدينة أو التجمع السكاني وبوليتيا politia التي تعني الدولة أو النظام السياسي أو المواطنة.[1]

السياسة عند العرب والمسلمين تعني: الرياسة، وساس الأمر سياسة: قام به. والسياسة القيام على الشيء بما يصلحه، والسياسة في الإسلام تعنى بالرعاية والتدبير، وهدفها تحقيق الصلاح، إذ يقول الماوردي: "وأنت أيها الوزير أمدك الله بتوفيقه...تدير غيرك من الرعايا، وتتدبر بغيرك من الملوك، فأنت سائس ومسوس...وبيدك تدبير مملكة صلاحها مستحق عليك وفسادها منسوب إليك، وأعلم أيها الوزير، إنك مباشر لتدبير ملك له أس وهو الدين المشروع، ونظام الحق المتبوع".[2]

والسياسة في الفكر الغربي تتعلق بـ"فن حكم الدول" حيث تعرف على أنها علم حكم الدول أو دراسة المبادئ التي تقوم عليها الحكومات، والتي توجه هذه الحكومات في علاقتها بالمواطنين وبالدول الأخرى[3]، وقد عرف معجم "ليتره" السياسة عام 1870 بأنها علم حكم الدول، وعرفها معجم روبيرRobert عام 1962 "السياسة هي فن حكم المجتمعات الإنسانية، فهذا التعريف سيشمل حكم الدول وحكم المجتمعات الإنسانية الأخرى، وكلمة الحكم تعني عندئذ في كل جماعة من الجماعات، السلطة المنظمة ومؤسسات القيادة والإكراه، غير أن المختصين يجادلون في هذا، فبعضهم يرى أن السياسة هي علم الدولة من حيث أن الدولة هي السلطة المنظمة في الجماعة القومية، غير أن أكثر الباحثين يرى أن السياسة هي علم السلطة المنظمة في الجماعة الإنسانية كافة.[4] وحسب هارولد لاسويلHarold LASSWELL فالسياسة هي من؟ يحصل على ماذا؟

---

[1] - أحمد سعيد نوفل وآخرون، **مدخل إلى علم السياسة.** ط1 (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2009)، ص ص 14-15.

[2] - جمال الدين ابن منظور، **لســان العرب.** ج5(بيروت: دار صادر للطباعة، 1965)، ص 108، وَ أبو الحسن الماوردي، **قوانين الوزارة وسياسة الملك؛** تحقيق: صلاح الدين بسيوني،(القاهرة: مكتبة نهضة الشرق،1986)، ص ص39-41.

[3] - عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة.ط2** (بيروت: دار نضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989)، ص ص 07-09.

[4] - موريس دوفرجيه، **مدخل إلى علم السياسة.** تر: جمال الأتاسي وسامي الدروبي، ط1(بيروت: المركز الثقافي، 2009)، ص ص 13.

متى؟ وكيف؟ كما يرى بالقول أن "الصراع عبر التاريخ كان محوره النفوذ والقيم وأن دراسة السياسة تتمحور حول دراسة النفوذ والتأثير".[1]

وقد أكد هانز مورغانثو Hans Morgenthau في كتابه "السياسة بين الأمم"على أن السياسة الدولية تشبه كل سياسة، وهي صراع من أجل القوة والسيطرة"[2]، في هذا السياق ذهب مارسيل بريلو Marcel Prelot إلى القول بأن علم السياسة يتعلق بالمعرفة المنهجية المنظمة لشؤون الدولة وعلم حكم الدولة[3]. كما يرى ديفيد ايستون Easton David بأن علم السياسة هو علم التوزيع السلطوي للقيم، فالسبب حسب ايستون في وجود علم السياسة في المجتمعات يتمثل في القول بأن الموارد محدودة والممتلكات ذات القيمة هي نادرة وموزعة بشكل غير متساو، مما يؤدي إلى نشوء الخلافات والصراعات بين الأفراد والمجتمعات، في الوقت الذي يحاولون فيه إقناع رغباتهم بالحصول عليها، وقصد حل مشكلة توزيع القيم والموارد، يجب حل تلك الصراعات، لذلك فإن السياسة حسب رأي ايستون هي محاولة حل الصراع، لأن كل قرار لحل الصراع تنشأ عنه علاقات جديدة بين الموارد والتوقعات، وتقود هذه بدورها إلى المزيد من الصراعات والمزيد من السياسة. [4]

كنتيجة لما عرض لمختلف تعريفات مصطلح السياسة، فإنه يمكن القول بأن محور اهتمام علم السياسة هو نقطتين مركزيتين: محور دراسة الدولة ومؤسساتها المختلفة، ومحور دراسة القوة والنفوذ والسلطة أو القدرة والتصارع عليها. في هذا السياق شهد علم السياسة تطورات كثيرة وعديدة بسبب التطورات العلمية والنماذج الفكرية التي تسود تلك المراحل، ففي العصور القديمة كان التركيز على الدولة وأشكالها وطرق تسيير هياكلها والعلاقات فيما بين تلك الهياكل، ثم برز مفهوم جماعة مع مطلع القرن أين بدأ التركيز على السلوك مع المدرسة السلوكية، وبناء عليه تعددت التعاريف الخاصة بعلم السياسة. [5]

رابعا- علم السياسة

يمثل الاتجاه الذي يرى بأن علم السياسة ارتبط في الدراسات السياسية باتجاهين رئيسيين: الاتجاه الذي يرتبط بالدولة كمفهوم أساس لعلم السياسة، واتجاه تجريبي يربط الدراسات السياسية بالمنهج انطلاقا من مفهوم القوة كمفهوم أساس لعلم السياسة.

---

[1] -Harold LASSWELL, **politics; who? Gets what? When? How?**.(New York; Miridian Book,1958),p13.

[2] - أحمد سعيد نوفل وآخرون، مرجع سابق، ص 16.

[3] - مارسيل بريلو، **علم السياسة**. تر: محمد برجاوي، ط3(بيروت: منشورات عويدات،1983)، ص 12.

[4] - أحمد سعيد نوفل وآخرون، **مدخل إلى علم السياسة**. ط1(الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2009)، ص16.

[5] - محمد شلبي، مرجع سابق، ص ص 11-12.

- علم السياسة علم الدولة: يمثل الاتجاه الذي يرى بأن علم السياسة هو علم الدولة، الاتجاه التقليدي القائم على المنهج الفلسفي، الذي عالج من خلاله فلاسفة السياسة وفقهاء القانون التقليديون موضوعات المعرفة السياسية، وما يجب أن تكون عليه الحياة السياسية، لما كانت الدولة في صورتها الراهنة، دولة السلطة المنظمة تنظيما قوميا، تبدو لهؤلاء أمثل صورة التنظيم السياسي للمجتمعات وأكثرها تنظيما، وأكثرها تحقيقا لتكاملها، لذلك فإنها جديرة بأن تكون مركز الاهتمام لعلم السياسة. [1]

وقد عرف معجم ليترة السياسة بأنها بقوله "السياسة علم حكم الدول" كما عرفها معجم روبير عام 1962، السياسة فن حكم المجتمعات الإنسانية فعلى الرغم من أنه هناك فرق بين التعريفين، إلا أنه يوجد اتفاق حول موضوع الحكم للمجتمعات الإنسانية، فمصطلح الحكم يعني كل جماعة من الجماعات، السلطة المنظمة ومؤسسات القيادة والإكراه، وحسب موريس دوفرجيه أن علم السياسة هو علم حكم الدول، أو دراسة المبادئ التي تقوم عليها الحكومات التي تحدد علاقتها بالمواطنين وبالدول الأخرى. [2] كما ذهب مارسيل بريلو Marcel PRELOT إلى تعريف علم السياسة بأنه المعرفة المنهجية المنظمة لشؤون الدولة وعلم حكم الدولة. [3]

- علم السياسة علم القوة: ذهب هذا الاتجاه إلى رفض الدولة واعتبارها مفهوم الأساس في علم السياسة، حيث ربطوا هذا العلم الجديد بموضوع القوة وعلاقتها وعدها صلب علم السياسة، فحسب المفكرين الواقعيين توافقوا مع التجريبيين المعاصرين في ربط علم السياسة بظاهرة القوة باعتبارها صلبة.

إن السلطة السياسية كقوة عليا هي أداة التكامل السياسي داخل المجتمعات، باعتبارها أداة تحقيق الانسجام بين قواه المختلفة، وذلك بعامل احتكارها لأدوات العنف في المجتمع، وتجريد ما عداها من القوى الأخرى من هذه الأدوات، بيد أنها ليست القوة الوحيدة في مجتمعها الكلي، وإنما تتعايش معها وفي إطاره قوى جماعات الضغط الأخرى، فلا تكاد تحلو أي جماعة بشرية من القوة ومن علاقتها، ومن هنا فإن مشكلة عالم السياسة بعلاقات قواه، وليست مشكلة اختيار بين عالم بقوى وعالم بلا قوى، وإنما المشكلة الكبرى لعلاقات القوة في عالم السياسة تتمثل في قدرة الإنسان على الاختيار بين

---

(1) - محمد طه بدوي، **المنهج في علم السياسة**. (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2000)، ص21.

(2) - موريس دوفرجيه، **مدخل إلى علم السياسة**. تر: جمال الأتاسي وسامي الدروبي، ط1 (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2009)، ص 13.

(3) - مارسيل بريلو، **علم السياسة**. تر: محمد برجاوي، ط3 (بيروت: منشورات عويدات، 1983)، ص 14.

علاقات قوى يحكمها قانون الفعل ورد الفعل، ومن هنا يأتي دور السلطة السياسية لكي يتحقق به انسجام القوى المتباينة داخل المجتمع. [1]

ويذهب ديفيد ايستون إلى تعريف علم السياسة بأنه علم التخصيص السلطوي للقيم، ويقصد بالقيم الفوائد والفرص التي يقيمها ويرغب بها الأفراد، لذلك فالسبب في وجود علم السياسة في المجتمعات يتمثل في محدودية وندرة الموارد وتوزيعها غير متساو، الأمر الذي يؤدي إلى نشوب الخلافات والصراعات بين الأفراد والجماعات، ومن اجل حل مشكلة توزيع القيم والموارد، يجب حل تلك الصراعات، لذلك فالسياسة حسب ايستون هي محاولة حل الصراع، لأن كل قرار لحل الصراع تنأ عنه علاقات جديدة بين الموارد والتوقعات، وتقود هذه بدورها إلى المزيد من الصراعات والمزيد من السياسة. [2]

كخلاصة لمفهوم علم السياسة، يتمركز حول محورين أساسيين، هما دراسة الدولة ومؤسساتها المختلفة، ومحور دراسة القوة والنفوذ والسلطة والصراع عليها، وقد شهد مفهوم علم السياسة تطورات عديدة على المستوى العلمي، والنماذج المعرفية والعلمية التي سادت مراحل تطوره، حيث ركز في التاريخ القديم على الدولة وأشكالها وطر ق إدارة مؤسساتها والعلاقات فيما بينها، أما حديثا فأصبح يركز على السلوك وكل ما ارتبط به في إطار المدرسة السلوكية، ومنه برزت العديد من التصورات لعلم السياسة. [3]

خامسا- لماذا ندرس علم السياسة.

ما الغاية والهدف من دراسة علم السياسة؟

ترتبط الغاية من تدريس علم السياسة بالأهداف التالية: [4]

- في تقرير وضعه علماء سياسة أمريكيون عن أغراض تدريس علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، جاء ما يلي:

- إن الهدف الرئيسي لتدريس علم السياسة هو إعداد وتربية المواطن الصالح، والتوسع في فهم العلاقات الدولية، والإعداد لوظائف الإدارة العامة الداخلية والخارجية.

- حسب دراسة أعدها لمفكر روبسون W.A Robson نشرتها اليونسكو حول الأغراض من تدريس علم السياسة، يمكن القول بأن هذه الغاية تتراوح بين غايتين: الإسهام في التربية العامة للمجتمع والإعداد للوظائف العامة المهمة في الدولة، ومن جهته يركز روبسون على أن الغاية من تدريس علم السياسة تشمل على تحليل الأفكار

---

[1] - محمد طه بدوي، مرجع سابق، ص ص27-31.

[2] - أحمد سعيد نوفل وآخرون، مرجع سابق، ص 16.

[3] - محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**،(الجزائر: .....)، ص12.

[4] - أحمد سعيد نوفل وآخرون، مرجع سابق، ص 18.

والأعمال السياسية وتفسيرها قصد تحسين مستوى حكم البشر، كما يستهدف كعلم دراسة المعضلات السياسية والمشاكل التي تواجهها الإنسانية، ومحاولة إيجاد الحلول لها بين الأمم.[1]

- الغاية من تدريس علم السياسة هو إعداد الإنسان لمسؤوليات وتحديات العصر، حيث تعد المواطن لصيانة السلام العالمي، والمشاركة في تعزيز ونشر قيم الحية والعدالة، بصفة عامة الغاية من تدريس علم السياسة هو هداية الإنسان إلى الطريق السياسي، الذي يهدف إلى تحقيق الحرية والعدالة والكرامة والسلام.[2]

سادسا- نشأة وتطور علم السياسة

ورد في أدبيات علم السياسة أن هذا الأخير قديم قدم الإنسان، غير أن الاهتمام بالسياسة كموضوع أكاديمي حديث نسبيا، واختلف علماء السياسة في تتبع أصل نشأة هذا العلم، حيث ذهب البعض إلى أفلاطون وأرسطو، وفضل البعض النزعة العملية ورده إلى ميكيافلي، ويذهب آخرون إلى القول بأن علم السياسة كعلم منظم بدا عند إنشاء الأقسام المستقلة لعلم السياسة في الجامعات في أواخر القرن19، لذلك يجب البحث عن السياسة كعلم في إطار النصوص القديمة للفلاسفة والبحث في السلوك التاريخي، والمضمون السياسي للأمم والحضارات.[3]

غير أن علم السياسة على الرغم من ارتباط نشأته بأكثر من 2500 سنة فإنه بالمقاييس الأكاديمية والعلمية والضوابط المنهجية يعتبر حديثا، ويختلف عما جاء في إطار علم السياسة القديم، حيث كان للثورة السلوكية دور واضح في وضع حدود معرفية لعلم السياسة بصفة مستقلة عن العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، أين استقل علم السياسة من حيث الموضوع والمنهج، وبدأ يؤسس لوجود أكاديميا على مستوى المعاهد والجامعات، وتم الاعتراف به كحقل معرفي متخصص له هويته ومستقل عن باقي العلوم الأخرى.

من جهة أخرى، شهد هذا العلم جلة من التطورات والتحولات، على مستوى الموضوع وكذلك على مستوى المنهج وطرق البحث ومادة التحليل عبر مراحل تاريخية مختلفة.

- من حيث طبيعة الموضوع ومادة التحليل: عرف علم السياسة نوع من الحركية الفكرية والمعرفية، حيث ركز في البداية الأولى على موضوع العدالة والمساواة في

---

(1)- Robert .J. Jackson, & Doreen Jackson, **An introduction to political science,** 3ed.(Printice ;Hall-Allyn, Bacon Canada scarborough, Ontario, 2000),p29.

(2) - محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**،(الجزائر: .....)، ص12.

(3) - عبد الخالق عبد الله، **حكاية السياسة**، ،(الجزائر: .....)، ص104.

إطار مقاربة فلسفية، وبعدها انتقل إلى التركيز على مفهوم القيادة كموضوع لعلم السياسة، أين كان ينظر إلى علم السياسة محصورا فقط على النخب السياسية في ضوء مقاربة واقعية، ثم تمركز اهتمام علم السياسة من جهة أخرى على موضوع السيادة باعتبارها ظاهرة سياسية لاقت اهتمام الدولة القومية خلال القرن 19 والقرن 20، بسبب ارتباطها بالمماليك وسلطة الدول.

وبعد سيطرة السلوكية كتصور وفكر بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح علم السياسة يستند إلى الدراسة المنهجية والموضوعية، وتحليل السلوك في إطار منظومة تخضع لقوانين وتنظيمات مضبوطة سلفا.

-من حيث المنهج وأدوات التحليل: قد شهد علم السياسة نوعا من التطور على مستوى المنهج وأدوات التحليل المستخدمة، حيث كان يركز خلال المراحل الأولى على الدراسة الفلسفية للظواهر السياسية من حيث، الأسباب والنتائج والحلول وفقا لمقاربة فلسفية مثالية وكذلك التفسير الديني لها.

وبعد انحسار المقاربة الفلسفية وتراجعها، وحدوث انفصال بين الفلسفة ومختلف الحقول المعرفية، أصبح المفكرون يلجأون إلى استخدام أدوات أخرى غير المقاربة الفلسفية، أين تم الاستناد إلى الواقع والقانون واليقين والتجريب في دراسة الظواهر السياسية. كما كان للسلوكية الأثر البارز في إضفاء الصبغة العلمية على علم السياسة، حيث أبعدت علم السياسة عن الدراسة غير العلمية وعدم الاقتصار فقط على الدراسة الوصفية، من خلال التركيز على التحليل العلمي للسلوك السياسي الإنساني، باعتباره ظاهرة قابلة للملاحظة، وكذلك استخدام المناهج العلمي المستعارة من العلوم الأخرى.

سابعا- موضوعات علم السياسة

من المتفق عليه إن موضوعات علم السياسة تتعلق أساسا بالسلطة والدولةّ، لكن بالمقابل فيه مواضيع أخرى، سواء كانت متماثلة أو متباينة يتناولها علم السياسة كعلم

مستقل، لاسيما المفردات التي أقرها مجموعة من المفكرين في منظمة اليونسكو سنة1948، وهي: [1]

- النظرية السياسية: تتضمن دراسة النظريات التي وضعت في تحديد علاقة الفرد بالدولة وخضوعه لها، ودراسة الأفكار السياسية التي تحتوي على الدراسة التاريخية للنظريات السياسية المذكورة.

- المؤسسات السياسية: تتضمن الدستور، الحكومة المركزية، الحكومة الإقليمية والمحلية، الإدارة العامة، وظائف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات السياسية المقارنة.

- الأحزاب السياسية والرأي العام: حيث تشمل الأحزاب وتكوينها ومدى فعاليتها في الحياة العامة، فضلا عن دراسة الجمعيات والمنظمات، مشاركة المواطن في الحكومة والإدارة، وكذلك دراسة الرأي العام وطريقة تكوينه وقراءته وقياسه وتوجيهه.

- العلاقات الدولية؛ تتضمن السياسة الدولية، التنظيم والإدارة الدولية والقانون الدولي.

ثامنا- علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى

إن البحث في علم السياسة يقتضي فهم علاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى، حيث توجد العديد من التقاطعات بين العلوم الاجتماعية على مستوى المناهج مع علم السياسة، ولذلك سنعمل على شرح ومناقش طبيعة وأبعاد العلاقة بين علم السياسة والعلوم الاجتماعية الأخرى.

-علاقة علم السياسة بالتاريخ: يشير التاريخ إلى تسجيل الأحداث وحركات الماضي وأسبابها وعلاقتها مع بعضها البعض، كما يتعلق ببحث التطورات التاريخية الخاصة بالاقتصاد والأحداث والدين والأحوال الاجتماعية، وتطور الدول ومؤسساتها وعلاقتها ببعضها البعض.

من هذا المنطلق، يتضح وجود نقطة تبادل بين كل من علم السياسة والتاريخ من حيث المادة، فعلم التاريخ يهتم بموضوع تاريخ الدول وتطورها، بالمقابل يأخذ علم السياسة الجانب التاريخي من علم التاريخ، الأمر الذي يفرز لنا قاسم مشترك بينهما هو التاريخ السياسي، مع تركيز علم السياسة على هذا المستوى على دراسة مقارنة للأوضاع

---

[1] - قحطان أحمد الحمداني، **المدخل الى العلوم السياسية**. ط1(عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع،2012). ص ص70-71.

السياسية عبر مراحل مختلفة وليس الاقتصار على التسلسل التاريخي فحسب، وهذا قصد الوصول إلى نتائج وقواعد قابلة للتعميم.[1]

- **علاقة علم السياسة بعلم الاجتماع:** يوجد ارتباط قوي جدا بين علم السياسة وعلم الاجتماع، فبما أن علم السياسة يبحث ويعنى بمختلف القواعد التي يخضع لها التجمعات البشرية، بينما علم الاجتماع يعنى بمحاولة تفسير وتوضيح هذه القواعد، ويتمثل معامل الارتباط القوي بين علم السياسة وعلم الاجتماع بالأوضاع السياسية والاجتماعية للمجتمع، فإذا كان علم السياسة يهتم بعلاقة الأفراد مع الحزب والدولة، فإن علم الاجتماع يدرس هذه العلاقة في إطار اجتماعي كلي. في هذا السياق يندرج موضوع التنشئة السياسية للفرد، والذي يعد تقاطعا موضوعيا بين علم السياسة وعلم الاجتماع، فهي العملية التي من خلالها يكتسب الفرد معارفه وتوجهاته وأفكاره السياسية، والتي تعد عملية تراكمية يتلقى من خلالها الفرد جملة من القيم في المؤسسات الاجتماعية، المسجد، الأسرة، الجامعة، المدرسة...الخ، ويتجسد التقاطع أكاديميا بين علم السياسة وعلم الاجتماع في إطار علم الاجتماع السياسي.[2]

- **علاقة علم السياسة بالاقتصاد:** يعنى علم الاقتصاد بدراسة الجهود التي يبذلها الإنسان لكي يشبع حاجاته ورغباته المادية، وهذه الجهود تخضع لقواعد وأسس المجتمع السياسي، وعلم الاقتصاد السياسي يتناول مهمة السلطة السياسية في الإشراف على الشؤون الاقتصادية للمجتمع، وكان الاقتصاد احد فروع علم السياسة، لأن السياسة تسيطر على جميع الأنشطة الإنسانية بما فيها النشاطات الاقتصادية، ولذلك أطلق عليه الاقتصاد السياسي.[3]

- **علاقة علم السياسة بالقانون:** إن علاقة علم السياسة بالقانون وطيدة، حيث تتمظهر في وجود فرع رئيسي من بين فروع علم السياسة يعتمد في دراسته على المنهج القانوني وهو النظم السياسية، وهو نفسه الذي يدرس على مستوى القانون الدستوري.

إن القاسم المشترك بين علم القانون وعلم السياسة، هو أيضا القانون الدولي، حيث يتجه إلى دراسة العلاقات الدولية وفقا للمنهج القانوني، والمرتبط بجملة المبادئ المثالية التي تستهدف تحقيق واقع دولي مثالي، مثل مبدأ حل النزاعات بطرق سلمية، نبذ استخدام

---

[1] - حسن سيد سليمان، **المدخل للعلوم السياسية**. (عمان: دار جامعة افريقيا العالمية للطباعة،2012). ص 19.

[2] - بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، **المدخل في علم السياسة**.ط6 (القاهرة: دار وهدان للنشر والطباعة،1979). ص 08.

[3] - قحطان أحمد الحمداني، مرجع سابق، ص109.

القوة والعنف في العلاقات الدولية. كذلك ارتباط موضوع نظرية الدولة بكل من القانون وعلم السياسة، باعتبار أن الدولة مجتمع سياسي يسوده القانون.[1]

ـعلاقة علم السياسة بعلم النفس: إن العلاقة بين علم السياسة ولم النفس يمكن أن نستنتجها من خلال دراسة العملية السياسية، من زاوية الدوافع النفسية والشخصية والمشاعر الفردية، للتركيز على دراسة السلوك السياسي، والسلوك الانتخابي والمشاركة السياسية والجماعات، لأن الناس مدركون تماما لأسباب ودوافع مشاركتهم وامتناعهم ومعارضتهم، كما يتم فهم علاقة علم النفس بعلم السياسة من خلال مثال القيادة السياسية، فهالرولد لاسويل مثلا وصف القادة السياسيون بأنهم يمثلون نوعا خاصا من الشخصية التي أصابها حيف اجتماعي، يخلق عند صاحبها شعورا بأن المجتمع لم يفه حقه، فينشد القيادة السياسية تعويضا عن هذا الحيف، ويؤكد لاسويل أن هذا التحليل النفسي ينطبق أكثر على القادرة الأمريكيون في تراجم سيرهم.[2]

المحور الثاني: النظرية العامة للدولة

أولا- مفهوم الدولة

ترددت كلمة الدولة على لسان الكثيرين، دون أن يحددوا مضمونها بشكل دقيق، فالتكنوقراطيون يدعون بأنهم يستطيعون إدارتها والاستفادة من خدماتها، والسياسيون

---

[1] - إسماعيل الصالحي، **أصول علم السياسة**. ط1(القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع،2012). ص 83.

[2] - عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**. ط1(القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع،2012). ص 82.

يعتقدون بأن لا أحد يستطيع تدبير أمورها، أما اللبيراليون يتطلعون إلى الدور الذي يجب أن تؤديه وهو أن تكون فاصلة في النزاع الإنساني، أما فقهاء القانون والسياسة، فكانوا أكثر واقعية وعلمية في تعريفهم للدولة استنادا إلى الموضوعية والاستقلالية الفكرية في الفهم العلمي المجرد للظواهر.[1]

وفي سياق تعريف الدولة لم يتفق فقهاء القانون وعلماء السياسة على تعريف موحد، لذلك سنتطرق إلى أهم ما ورد في الفكر السياسي والقانوني بخصوص مفهوم الدولة.

- تعريف كالري دي مالبيرجCarre De Malberg للدولة بأنها مجموعة من الأفراد تستقر على إقليم معين، تحت تنظيم خاص، يعطى جماعة معينة فيه سلطة عليا تتمتع بالأمر والإكراه.

- تعريف ج جيكول J. Gicquel للدولة بأنها مؤسسة سياسية يرتبط بها الأفراد من خلال تنظيمات متطورة.

- تعريف الفقيه الانجليزي بارتلمي Barthelemy بأن الدولة هي مجتمع منظم يخضع لسلطة سياسية ويرتبط بإقليم معين.[2]

- تعريف الأستاذ محسن خليل الدولة بأنها جماعة من الأفراد تقطن على وجه الدوام والاستقرار إقليما جغرافيا معيننا، وتخضع في تنظيم شؤونها لسلطة سياسية تستقل في أساسها عن أشخاص من يمارسها.[3]

- تعريف الأستاذ سليمان الطماوي للدولة بأنها مجموع كبير من الناس يقطن على وجه الدوام والاستقرار إقليما معينا، وتتمتع بالشخصية المعنوية والنظام والاستقلال السياسي.[4]

-تعريف الأستاذ مصطفى أبو زيد فهمي للدولية بأنها هي التشخيص القانوني لشعب ما يعيش على إقليم معين وتقوم فيه سلطة سياسية ذات سيادة.

---

[1] - نعمان أحمد الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**.ط7(الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع والتوزيع،2010)، ص 13.

[2] - المرجع نفسه، ص14.

[3] - محسن خليل، **السياسية والقانون الدستوري، ج1: النظم السياسية**.(بيروت: دار النهضة العربية، 1972)، ص22.

[4] - سليمان الطماوي، **النظم السياسية والقانون الدستوري**.(القاهرة:.....،1988)، ص19.

- تعريف الأستاذ كمال الغالي للدولة بأنها مجموعة متجانسة من الأفراد تعيش على وجه الدوام في إقليم معين وتخضع لسلطة عامة منظمة. [1]

بعد عرض مختلف التعريفات التي وردت بشأن الدولة، يمكن أن نقول بأن الدولة مهما اختلفت تعريفاتها، فإنها تمثل بصورة عامة مجموعة من الأفراد يقطنون إقليما جغرافيا معينا بصفة دائمة ومستقرة، ويخضعون في تنظيم شؤونهم لسلطة سياسية تستقل في أساسها عن أشخاص من يمارسها.

ثانيا- أركـان الدولة

- الشعب: يمثل الشعب ركن أساسي من أركان الدولة الثلاث، فالشعب ظاهرة سياسية يعيش على أرض معينة ويخضع لسلطة سياسية، وقد تتوافر ظاهرة أخرى هي الظاهرة الاجتماعية، ويقصد بها توافر روابط معينة بين أفراد هذا الشعب أساسها مقومات مشتركة من الأصل والدين واللغة والتاريخ، وغالبا ما يسود بين أفراد الشعب الواحد الانسجام المعنوي القائم على الجنس واللغة والدين أو غيرها من العوامل، ولكن هذا ليس شرطا أساسيا، لأن الدولة يمكن أن تحتوي على عناصر لا تنسجم مع سائر المجموعة، في الأصل أو اللغة والدين أو التقاليد الذي يثير مشكلة الأقليات. [2]

لذلك يجب التمييز بين المفهوم الاجتماعي للشعب والمفهوم السياسي له، فالأول يقصد به مجموعة من الأفراد الخاضعين لسلطة الدولة والمتمتعين بجنسيتها، دون اعتبار لسنهم ولمدى قدرتهم على إجراء التصرفات القانونية والسياسية، بينما المعنى السياسي للشعب يعني كل المواطنين الذين يحق لهم المشاركة السياسية في تسيير أمور الدولة، أي كل الذين يتمتعون بحق الانتخاب. [3]

- الإقليم: يستقر الشعب على إقليم محدد، يشمل عادة رقعة من الأرض ومساحة مائية وفضاء جوي يعلو الأرض والماء، لذلك فالقبائل التي تنتقل من مكان إلى آخر لا تعبر دولا، فالإقليم عنصرا أساسيا من عناصر الدولة ومن دونه لا يمكن تأسيس دولة.

فالإقليم يجب أن يكون محددا، ولا يهم إن كانت هذه الحدود طبيعية كالبحار والجبال والأنهار أو حدود اصطناعية كالأسوار أو علامات مميزة، أو تكون حسابية

---

[1] - كمال الغالي، **مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية**. (دمشق: مطبعة الداودي، 1985)، ص12.

[2] -

[3] - ابراهيم شيحا، **مبادئ الأنظمة السياسية: الدول والحكومات**.(بيروت:.....،1982)، ص17.

كخطوط الطول ودوائر العرض، ولا يشترط أن يكون متصلا أو منفصلا، أو يكون على درجة معينة من الاتساع أو القلة. [1]

ويتكون الإقليم باعتباره ركن أساسي في قيام أي دولة مما يلي:

- اليابسة: هي مساحة من الأرض تعرف بالإقليم الأرضي، وحدود هذا الإقليم له أهميته القانونية في تحديد قدرة الدولة على ممارسة سيادتها، ويحدد الإقليم الأرضي بالحدود الطبيعية والحدود الصناعية وكذلك الحدود الوهمية كما سبق وأن أشرنا.

- الإقليم المائي: هو جزء من البحار الملاصقة لحدود الدولة، إضافة إلى ما يوجد داخل هذه الدولة من انهار وبحيرات، وقد شهد الفقه خلافا حول مساحة الإقليم المائي بين من يحددها بخمسين ميلا ومن يقر بستة أميال وآخر يحددها باثني عشر ميلا.

- الإقليم الجوي: يتعلق الإقليم الجوي بالفضاء الجوي الذي يعلو الإقليم البري والإقليم البحري، والدولة تمارس سلطانها في هذا الجزء من الإقليم دون التقيد بارتفاع محدد. فالإقليم بصفة عامة، يعد بمثابة المنطقة الجغرافية التي تستطيع السلطة استعمال سلطتها عليها دون غيرها، أو هو المجال الذي يتحدد فيه سلطان الدولة، في إطار ما يسمى بنظرية النطاق. [2]

- السلطة: إن السلطة هي الركن الثالث بالنسبة لتأسيس الدولة، يشير إلى الهيئة الحاكمة التي تتولى إدارة شؤون الحكم، وتنظيم العلاقات مع الشعب، وتسيير الاقتصاد وغدارة سياساتها الخارجية، وحماية الدولة والدفاع عن سيادتها، وتعد السلطة هي أهم عناصر تكوين الدولة، مما فرض على الفقه أن يعتبر الدولة تنظيم لسلطة القهر، وهي عنوان للسلطة المطلقة، لذلك فالسلطة كعنصر من عناصر تكوين الدولة هي أصلية، ولا تنبع من سلطات أخرى، ذات اختصاص عام يشمل كافة جوانب الحياة داخل الدولة، على خلاف السلطات الأخرى التي تنظم جانب معين من حياة الأشخاص. [3]

إن السلطة السياسية ضرورية لقيام الدولة، وهي التي من خلالها تتمكن الدولة من القيام بوظائفها الداخلية والخارجية، ما يفرض عليها التمتع بالقوة أو القهر والاستحواذ

---

[1] - السعيد بو الشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنةج1**،ط2.(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2004)، ص69.

[2] - ثروت بدوي، **النظم السياسية: النظرية العامة للنظم السياسية**. ج1 (القاهرة: دار النهضة العربية،1986)، ص 30.

[3] - محود حافظ، **النظم السياسية والقانون الدستوري**.(بيروت: دار النهضة العربية، 1976)، ص12.

عليها لوحدها، على القوة العسكرية لحماية مصالح الأفراد والجماعات التي أقامتها، وتنظيم أمورها بما يتماشى والصالح العام.

تتميز السلطة السياسية بأنها عامة وليست خاصة، وتشمل جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية ...الخ وكذلك كونها تسمو عن جميع السلطات الأخرى ويخضع لها جميع أفراد المجتمع ومؤسسات الدولة، وهي الوحيدة المخولة بتشريع القوانين والأنظمة اللازمة لتحقيق الصالح العام، كما أنها هي الوحيدة المخولة بالتعامل مع الدول والمنظمات الدولية في العالم باعتبارها شخصية دولية. [1]

ثالثا- خصائص الدولة

- السيادة: يشير مفهوم السيادة إلى عدم الخضوع إلى أي سلطة أخرى على الصعيدين الداخلي والخارجي، لذلك من غير المعقول تصور سلطة فوق سلطة الدولة، أما سلطات الحكومات المحلية فهي تخضع لسلطة الدولة، وبالتالي فهي خاضعة لسيادة الدولة، وللسيادة جانبين:

- السيادة الداخلية: تتعلق بامتلاك السلطة المطلقة على جميع الأفراد والجماعات التي تتألف منها، وهي شرعية وواجبة لها حق سن القوانين وفرضها بمختلف الوسائل.
- السيادة الخارجية: هي استقلال الدولة فعليا وقانونيا عن سيطرة أي دولة أخرى، واعتراف الدول بها وحقها في التمثيل الدبلوماسي وعضوية المنظمات الدولية.

وتتميز السيادة بكونها غير مرتبطة بالغير ودائمة ملازمة لحياة الدولة، كما أنها غير قابلة للتجزئة والتقسيم، على الرغم من تعدد هيئاتها الرسمية وغير الرسمية، وهي أصلية غير قابلة للتنازل، وللسيادة في هذا الإطار عدة مظاهر: [2]

- السيادة القانونية: هي التي يخولها الدستور لشخص أو هيئة تطبق القانون والقواعد.
- السيادة السياسية: هي سيادة الشعب ومجموعة القوى التي تساند القانون وتكفل تنفيذه واحترامه، فالشعب المصدر الأول والأخير لكل سلطة.
- السيادة الشعبية: يشير إلى أن الشعب هو من يمنح الثقة للحكومة والاستمرار في الحكم، أو يلجأ إلى الثورة أو العنف لمواجهة تعسف الحكومة، فالإرادة الشعبية تفترض تحقيق مصالحها والتعبير عنا بوسائل مختلفة.

---

[1] - قحطان أحمد الحمداني، مرجع سابق، ص167.

[2] - المرجع نفسه، ص168.

- الشخصية المعنوية:

الشخص المعنوي هو شخص قانوني متميز على الآدميين بأنه قادر على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات. ويقصد بالشخصية المعنوية للدولة، أهلية الدولة لاكتساب الحقوق و التحمل بالالتزامات التي يفرضها القانون، بمعنى أهلية الوجوب و أهلية الأداء . وهذا يعني أن شخصيتها منفصلة عن شخصيات الأفراد المكونين للدولة سواء الذين يمارسون السلطة و الحكم فيها أو المحكومين و هذا ما دفع بعض الفقهاء إلى تعريف الدولة بأنها تشخيص القانوني للأمة.
و لقد ذهب بعض الفقهاء إلى إنكار الشخصية للدولة و البض الآخر إلى إثباتها. [1]

- إنكار الشخصية المعنوية للدولة: يذهب أصحاب هذا الفريق إلى إنكار الشخصية المعنوية للدولة لأنهم يعتبرون الدولة على أنها ظاهرة اجتماعية موجودة بانقسام فئتين حاكمة و محكومة و فالفئة الأولى هي التي تضع القوانين و الثانية تخضع لتلك القوانين و لسلطتها. ومنهم من ذهب إلى القول جيز G Jeze أنه لم يتناول طعامه مع شخص معنوي jen'ai jamais déjeuné avec une personne morale و أما G.Scello فإنه يرى أن الدولة مجرد جهاز المرافق يعمل في خدمة الجماعة، و كذلك النمساوي كلسن الذي يرى أن الدولة مجموعة من القواعد القانونية الآمرة، و بالتالي يرفض كل من هؤلاء الفقهاء فكرة الشخصية المعنوية للدولة ،و منهم أيضا منيرى و على رأسهم (روزنبرج) أن الشعب محور النظام السياسي و ، ذلك أنه هو الذي ينشئ الدولة ويفرض القانون و يمنح السلطة الفوهرر Fûhrer رمز الحدة العرقية الذي يقود المجتمع إلى مثله الأعلى المتمثل في السواد الجنس الآري ، و أما الماركسية يرون أن الدولة هي جهاز يخدم الطبقة المستغلة و إجبار الطبقة الكادحة على قبول المر الواقع و هذا كله ما هو إلى حيلة وبالتالي هذا الفريق أيضا يرفض الفقهاء فكرة الشخصية المعنوية للدولة بحجة أن الطبقية و الاستبداد الطبقة الحاكم على المحكومة و لكن العيب في الأشخاص و ليس في الفكرة

- تأييد الشخصية المعنوية للدولة: يعترف الكثير من الفقهاء بالشخصية المعنوية للدولة مثلها مثل المنضمات والجمعيات و المؤسسات ... و منه فتمتع الدولة للشخصية المعنوية يمنحها القدرة على التمتع بالحقوق و التحمل بالالتزامات بموجب القانون الوضعي.

رابعا- **وظائف الدولة**

---

[1] - ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**.ط1(عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009)، ص35.

الدولة هي المؤسسة السياسية والحكومية التي تتولى إدارة شؤون المجتمع في إطار معين تعمل الدولة على تحقيق مصلحة الشعب وتعزيز رفاهيته من خلال توفير الخدمات العامة والحماية والأمن. وتقوم الدولة بأداء العديد من الوظائف المهمة لتحقيق أهدافها، ومن بين هذه الوظائف.

- الحفاظ على الأمن والدفاع: تعتبر الدولة المسؤولة عن حماية المجتمع والدفاع عنه من أي تهديدات داخلية أو خارجية. تشمل هذه الوظيفة تنظيم القوات المسلحة وتطوير قدرات الدفاع وتوفير الأمن العام.

- تشريع القوانين وتنفيذها: تقوم الدولة بوضع القوانين التي تنظم الحياة العامة وتحقق العدالة وتضمن حقوق وحريات المواطنين. وتتولى الدولة أيضًا تنفيذ القوانين وفرض العقوبات في حالة انتهاكها.

- توفير الخدمات العامة: تعمل الدولة على توفير مجموعة متنوعة من الخدمات العامة للمواطنين، مثل التعليم، والرعاية الصحية، والنقل، والإسكان، والكهرباء، والماء، والصرف الصحي. تهدف هذه الخدمات إلى تحسين جودة الحياة وتلبية احتياجات المجتمع.

- التنظيم الاقتصادي: تلعب الدولة دورًا هامًا في تنظيم النظام الاقتصادي وتشجيع التنمية الاقتصادية. يتضمن ذلك وضع السياسات الاقتصادية والتشريعات المتعلقة بالأعمال التجارية والاستثمار وتوفير البنية التحتية اللازمة للنمو الاقتصادي.

- الرقابة ومكافحة الفساد: تقوم الدولة بمراقبة القطاعات المختلفة وتطبيق القوانين واللوائح لمنع الفساد والاحتيال وضمان نزاهة العمل الحكومي واستخدام الأموال العامة بشكل فعال ومسؤول.

- الدبلوماسية والعلاقات الخارجية: تتعامل الدولة مع المجتمع الدولي وتمثل مصالحها في العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى. تعمل الدولة على بناء التحالفات والشراكات وتعزيز التعاون الدولي في مجالات مثل التجارة والأمن والتنمية. [1]

خامسا- النظريات المفسرة لنشأة الدولة

[1] - أندري هوريو، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**.ج1 تر: علي مقلد وشفيق حداد وعبد الحسن سعد(بيروت: الدار الأهلية، 1977)، ص89.

النظريات التيوقراطية: إن نظرية النشأة الإلهية ترتكز فكرتها على أن الله هو الذي خلق الدولة وهو الذي اصطفى بأحكامها واختارهم وفوضهم للحكم والسلطان فهم يحكمون بتفويض الله لأنهم ظل الله في أرضه ولا مسؤولية عليهم إلا أمام الله.. كما أن هذه النظرية سادت في العصور الوسطى سواء أكانت تدعم سلطان الكنيسة أو سلطان المطلق للملوك والأباطرة، فهي أيضا نظرية التي قام عليها الحكم الثيوقراطي وكان لهذه النظرية اثر كبير في الحياة السياسية وأيضاُ في العلاقة بين الحكام والمحكومين، ففي مصر كانوا يعتقدون أن فرعون الإله وربما اعتقد أن هو الإله وكان الأثر في ذلك اصطباغ هذا المنصب واستبقت معه الدولة بطبقة القديسين وانعكست من ثم على العلاقة بين الحاكم والمحكومين فلم يجد فرعون مانع من أن يمنعها واليهود ذهبوا إلى الله تعالى وهو الذي يختار الملوك ولا شك أن هذه النظرية أضفت على الحاكم والدولة صفة الفراسة.

نظرية التطور العائلي: هذه النظرية التي قالها أرسطو قديما وحديثا جان بودان وتدور حول اختيار العائلة البشرية النواة الأولى لدولته بكنها لم تكن في الدولة بل تطورت إلى القبيلة وحاضرة او مدينة وتعتمد على أن الإنسان مدني بطبعه كما قال أرسطو .وهذا الكلام في الحقيقة له وجاهة شكلية او صورية وهي في نظرية داروين الانتقال من حيوان إلى الإنسان وفي نظرية أرسطو هي الانتقال من مجتمع غير سياسي إلى دولة ومن معترفيها جوليان مكسلي الذي يعتبر احد علماء الدورانية ونكرها على داروين، فالأسرة مجتمع صغير والقبيلة مجتمع كبير والعائلة مجتمع متوسط وفوق القبيلة هناك شعوب.

نظرية القوة والصراع: إن نظرية القوة والصراع تقوم على فكرة أن الدولة جوهرها السلطة، وجوهر السلطة القوة والإكراه وعليه فالدولة قيامها على القوة والغلبة والإكراه، ويرد أصحابها إلى نشأة الدولة إلى الصراعات بين الجماعات البشرية التي لم يكن بحكمها سوى التقاليد والأعراف وفي النهاية أدى هذا الصراع خضوع جماعات من البشر لسلطان جماعة وحكمها فانقسم الناس إلى حكام ومحكومين ومن هنا نشأت الدولة فهي نتيجة لخضوع الضعيف للقوية. وهذه النظرية لم تكن سوى محاولة لدعم السلطة المطلقة ونظام الحكم المطلق التي تمتد الدعوة اليه في وقت كان الصراع محتدم بين السلطة الدينية.[1]

نظرية النشأة الفوقية: إن نظرية البنية الفوقية الطارئة والذي جاء بها كارل ماركس، حيث يرى كارل أن الدولة هي بنية فوقية طارئة ونشوئها جاء نتيجة للصراع الطبقي من ثم بقائها مربوط بهذا الصراع. بحيث برر أن وجود الدولة قائم على البطش والقمع،

---

[1] - سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر: تحديات وتحولات**، (القاهرة: النهضة العربية، 2002)، ص59.

بالتالي تكون بنية فوقية قمعية تسيطر بها الطبقة المسيطرة (البرجوازية) على الطبقة المستضعفة (البروليتاريا)، إذاً هذه النظرية قائمة على الصراع الطبقي وهو سبب نشأتها.

نظرية العقد الاجتماعي: تعتبر نظرية العقد الاجتماعي من أشهر النظريات التي فسر بها أصل نشوء الدولة وفكرة النشأة العقدية تنتسب إلى ثلاثة من الفلاسفة الكبار هم توماس هوبز، وجون لوك، وجاك جان روسو، وريتشارد هوكر الذي وضع كتاب قوانين الحكومة المدنية وصف في نهاية القرن السادس عشر وقال فيه أن العقل هو الذي يقود إلى التكوين المجتمعات لأن الناس يميلون إلى الإجماع والاختلاط والمجتمع مستحيل وجوده أو استمراره بدون حكم والحكم يحتاج لقيامه توافر القانون، وكل حاكم لديه رأي مختلف لكنهم متفقون على أصل الفكرة أصل الفكرة هو أن الدولة نشأت بطريقة عقدية إرادية ومن ثم اجتماعيا لكنهم كانوا مختلفين في التفاصيل فتوماس هوبز كان يرى أن الناس يعيشون في حالة بدائية وحشية وأن الإنسان يتحرك ويسعى بغريزة المحافظة على الذات، أما جان جاك روسو اتفق مع لوك في وصف الحالة الطبيعية للإنسان مثل قيام الدولة لكن خالفه في العقد. [1]

سادسا- أشكال الدولة

معيار التصنيف	النوع	الخصائص
معيار السيادة	دول كاملة السيادة	الدولة التي تتمتع بكل مظاهر سيادتها الداخلية والخارجية بحيث لا تخضع في إدارة شئونها في الداخل والخارج لرقابة أو تبعية، ويترتب على ذلك أن الدولة كاملة السيادة تكون مطلقة الحرية في وضع دستورها وفى تعديله وفى اختيار نظام الحكم الذي ترتضيه لنفسها دون تدخل من أي سلطة أخرى إلا ما تفرضه عليها قواعد القانون الدولي العام، وما قد تفرضه هي على نفسها من التزامات بمقتضى معاهدات تبرمها بمحض إرادتها

[1] - هشام الشاوي، **مقدمة في علم السياسة**، (بغداد: مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 1982)، ص97..

	الدولة ناقصة السيادة	يقصد بالدولة ناقصة السيادة هي التي لا يكون لها مطلق الحرية في ممارسة سيادتها الخارجية أو الداخلية لارتباطها بدولة أخرى أو لخضوعها كمنظمة دولية كالأمم المتحدة، وتنقسم الدول ناقصة السيادة إلى ثلاث فئات: دول محمية، ودول تابعة، ودول مشمولة بإشراف منظمة دولية.
البنية السياسية والدستورية	الدولة البسيطة أو الموحدة	وهى تلك الدولة التي تظهر كوحدة واحدة من الناحيتين الخارجية والداخلية، وتتميز بهيئة واحدة تدير شئونها الخارجية وبوحدة في نظام الحكم السياسي ودستور واحد يطبق على كافة أنحاء إقليم الدولة، وسلطة تشريعية واحدة تختص بمباشرة الوظيفة التشريعية، وسلطة تنفيذية واحدة يخضع لها جميع أفراد الدولة على السواء فيما تتخذه من قرارات وسلطة قضائية واحدة يلجأ إليها أفراد الدولة في منازعاتهم
	الدولة المركبة	**الاتحاد الشخصي**
		الاتحاد الفعلي والحقيقي
		الاتحاد التعاهدي أو الكونفدرالي
		الاتحاد المركزي أو الفيدرالي

المحور الثالث- النظام السياسي

تستند فكرة النظام على أنه يمكن تجديد الظواهر الاجتماعية واعتبارها نظاما من الناحية التحليلية، نظرا لاشتراكها في مجموعة من الخصائص والعناصر المترابطة والمتداخلة، والتي تميزها عن بقية الظواهر الاجتماعية الأخرى التي تشكل نظما أخرى مختلفة، وتقوم فكرة النظام على مفهوم الحدود كأساس للتمييز بين النظم الاجتماعية المختلفة، من خلال تحديد عناصر ومتغيرات وطبيعة نشاط كل نظام، وبالتالي عندما نتحدث عن النظام السياسي أو النظام الاقتصادي أو النظام الاجتماعي أو النظام الثقافي، فإننا نعني بذلك المتغيرات والأنشطة المرتبطة بالحياة السياسية أو الحياة الاقتصادية أو الحياة الاجتماعية أو الحياة الثقافية. [1]

أولا- مفهوم نظام السياسي

وعند تعريف النظام السياسي يمكننا أن نحدد ونقف عند الموضوعات التي يجب دراستها وتحديد كل ما يحيط بالنظام السياسي وأشكاله المختلفة، وقد جاء في هذا السياق عدة اجتهادات هادفة لتحديد معنى النظام السياسي، على الرغم من اختلافها وتباينها حسب وجهه نظر كل عالم أو مفكر إلا أن الفقه السياسي تمكن من حصرها في اتجاهين رئيسيين هما:

- **الاتجاه التقليدي:** يرى الاتجاه التقليدي بأن النظم السياسية نعني بها أنظمة الحكم التي تسود دولة معينة، وهي بذلك تكون مرادفة بين النظم السياسية والقانون الدستوري، لأن القانون يتضمن جملة من القواعد التي تتصل بنظام الحكم في دولة ما، حيث تستهدف تنظيم السلطات العامة فيها وتحديد اختصاصاتها وكذلك العلاقة بينها، كما تبين حقوق وواجبات الأفراد في الدولة في هذا السياق ذهب جورج بيردوG.Burdeau إلى القول بأن النظام السياسي هو كيفية ممارسة السلطة في الدولة. [2]

وبناء عليه يكون المقصود بالنظام السياسي لبلد ما وفقا للمعنى التقليدي هو نظام الحكم فيه، وعلى هذا النحو ولد مفهوم الترادف بين النظام السياسي للدولة أو نظام الحكم في الدولة والقانون الدستوري، فالمدرسة الدستورية التي سادت قبل الحرب العالمية الثانية تناولت النظام السياسي على أنه المؤسسات السياسية تحديدا الحكومة الموجودة في

---

[1] - محمد زاهي بشير المغيربي، **قراءات في التنمية السياسية المقارنة:قضايا منهجية ومداخل نظرية**، مرجع سابق، ص ص145-146.

[2] - ثامر محمد كامل الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة**، ط1.(عمان: دار مجدلاوي،2004)، ص21.

مجتمع معين، أي السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية [1]، وفي سياق آخر ذهب ليون دوجيL.Dugui إلى القول بأن النظام السياسي هو الشكل الذي تتحدد فيه العلاقة بين الحاكمين والمحكومين، انطلاقا من كون مضمون النظم السياسية لا يشمل فقط ممارسة السلطة في الدولة وإنما كذلك وسيلة الوصول إلى السلطة وحجم سلطات الحكام وكيفية تحديدها مراعاة للمصلحة العامة.

- **الاتجاه الحديث للنظام السياسي**: إن دراسة أي نظام سياسي لدولة ما لا يجب أن يقتصر فقط على التصور التقليدي والضيق له، أي توضيح شكل الحكم فيها فقط من خلال الدستور وقواعده، وإنما يجب أن تهتم بدراسة مختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من جهة، وعلاقتها بالفواعل الرسمية في أدائها لوظائفها من جهة ثانية، وكذلك علاقتها بمختلف الفواعل الأخرى والأفراد، لذلك يرى موريس دو فرجيه بأن النظام السياسي يتعلق بمجموعة الحلول اللازمة لمواجهة المشاكل التي يثيرها قيام الهيئات الحاكمة وتنظيمها في هيئة اجتماعية معينة. [2]

وفي سياق تحديد معنى النظام السياسي حسب الاتجاه الحديث فإن الذي يعطي للنظام السياسي شخصيته المتميزة وخصائصه، فساد الاختلاف بين علماء السياسة في عرض تفاصيل هذا المعنى، بالمقابل وجود إجماع حول ربط النظام السياسي بانفراده في استخدام أدوات ووسائل الإكراه المشروع داخل الجماعة السياسية فنجد ديفيد ايستون يجعل محور اهتمام النظام السياسي سلطة التخصيص والتوزيع السلطوي للقيم، بينما يشترك هارولد لاسويل في جعل محور اهتمام النظام السياسي هو مستوى الحرمان القياسي، أما روبرت دال R.Dahl يجعل مركز اهتمامه السلطة والقوة، فكلها معاني تحوم حول الإكراه المشروع. وهذا كله محل اتفاق مع ماكس فيبر في أن القوه والإكراه المشروع هما الخيط الذي يظهر أثناء وظيفة النظام السياسي وممارسته لدوره وهي التي تعطيه وتكسبه سمة خاصة وانسجامه كنظام. [3]

- **تعريف ديفيد ايستون للنظام السياسي:** يقصد به مجموعة التفاعلات والأدوار المختلفة والمتشابكة التي تتعلق بالتخصيص السلطوي للقيم أي بتوزيع الأشياء ذات القيمة بموجب قرارات سياسية ملزمة للجميع[4]، بينما يعرف جبريال ألموند الاستخدام الفعلي أو التهديد باستخدام الإرغام المادي المشروع من أجل تحقيق تكامل وتكيف المجتمع على الصعيدين الداخلي والخارجي.

---

[1] - كمال المنوفي، مرجع سابق، ص39.

[2] - ثامر محمد كامل الخزرجي،مرجع سابق، ص22.

[3] - محمد نصر مهنا، وعبد الرحمان الصالحي، **علم السياسة بين التنظير والمعاصرة**، ط1.(الإسكندرية: منشأة المعارف، 1985)، ص252.

[4] -David EASTON, **framework for political analysis**,(New Jersey, Printice Hall INC,1965),p57.

وعليه يقر ايستون بأن عمليه التوزيع السلطوي للقيم تتعلق بمن يحصل على ماذا؟ وهي الميزة الأساسية للنظام السياسي، ففي أي مجتمع تنشأ خلافات بين الأفراد حول توزيع القيم السلع والخدمات، ولمواجهة هذا الوضع يضطلع النظام السياسي دائما بعملية التوزيع بما يتخذه من قرارات ملزمة للجميع. كما يرى ألموند أن الإكراه المادي المشروع محك للتفرقة بين النظام السياسي والنظم الاجتماعية الأخرى فالقوة المشروعة ضامنة لتماسك النظام السياسي. [1]

- **تعريف روبرت دال النظام السياسي:** هو نمط مستمر للعلاقات الإنسانية يتضمن إلى حد كبير القوة والحكم والسلطة، ويرى روي ماكريدس بأن النظام السياسي أداة تحديد وإبراز المشكلات وإعداد وتنفيذ القرارات فيما يتصل بالشؤون العامة. [2]

وعليه فإن النظام السياسي يتعلق بمجموع من القواعد والآليات التي ترد على مجموعة من المسائل التي لا يمكن دونها بناء أي اجتماع مدني ثابت ومستمر، ومن هذه المسائل مسألة شرعية السلطة ومن هو صاحب السلطة الشرعية؟، وكيف يتم تعيين الحكومة وما هي الوسائل التي تجعل النظام السياسي ناجعا يضمن الاستقرار؟. [3]

ومن خلال عرض مختلف تعريفات النظام السياسي حسب الاتجاه الحديث فإنه يمكن أن نحدد أهم الخصائص التي تميزه كما يلي:

- النظام يتضمن تفاعلات بين أعضائه ووحداته، وهذا التفاعل قد يكون فرديا أو جماعيا مباشرا أو غير مباشر ثنائيا أو متعدد الأطراف.
- التفاعل بين الأفراد والوحدات يصل إلى نقطة الاعتماد المتبادل، بمعنى أن أفعال طرف ما تؤثر في بقية الأطراف وأن التغيير في وحدة ما يؤثر في باقي الوحدات.
- كافة النظم السياسية تتجه نحو الحفاظ على ذاتها، فكل نظام يبني مؤسسات ويتبع ممارسات يقصد من ورائها أن يحافظ على وجوده وأن يبقى عبر الزمن.

فهذه الخصائص الثلاث التفاعل والاعتماد المتبادل والحفاظ على ذاته، وكذا عنصر القوه والنفوذ والسلطة، إذا لم تتوفر في تجمع بشري لا يمكن اعتباره نظاما سياسيا، بالمقابل أن أي مجتمع يحوز هذه الصفات يعد نظام سياسيا. [4]

- **تعريف إبراهيم درويش النظام السياسي:** هو مجموعة الأنماط المتداخلة والمتشابكة والمتعلقة بعمليات صنع القرارات، التي تترجم أهداف وخلافات ونزاعات المجتمع من

---

[1] -Gabriel ALMOND, functional approach to comparative politics, in: Gabriel Almond and James Coleman, eds, **politics of developing area** (New Jersey, Princeton university press,1960),p06.

[2] - كمال المنوفي، مرجع سابق، ص40.

[3] - أحمد سعيد نوفل، مرجع سابق، ص127.

[4] - كمال المنوفي، مرجع سابق، ص41.

خلال الجسم العقائدي الذي أضفى الشرعية على القوة السياسية، فخولها إلى سلطات مقبولة من الجماعة السياسية تمثلت في المؤسسات السياسية. [1]

النظام السياسي والنظام الاجتماعي

إن النظام السياسي لا يمكن أن ينشأ في فراغ، لكن يوجد في بيئة يؤثر فيها ويتأثر بها، فعلى الرغم من تناوله كنظام مستقل إلا أنه يتفاعل من الناحية الواقعية مع النظم الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، وهو أيضا يتفاعل مع البيئة الخارجية في بعديها الإقليمي والعالمي، لذلك فالنظام السياسي يعتبر واحد من أنظمة المجتمع الأخرى كالنظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقانوني، كما أن العناصر التي يتألف منها النظام السياسي هي التنظيمات السياسية، القواعد السياسية والعلاقات السياسية. ويؤثر كل من هذه العناصر في الآخر ويعتمد عليه، وتفاعل هذه العناصر هو الذي يجعل منها نظاما لا مجرد عدد من الأشياء التي تجمعها المصادفة، ولا تصل بعضها البعض أية علاقة، وفي الوقت نفسه يؤلف كل عنصر من هذه العناصر نظاما فرعيا من النظام السياسي، كما يمكن أن تعد من عناصر النظام السياسي مؤسسات الحياة الاجتماعية والجماعات والقواعد والوظائف والأدوار التي تتفاعل والإرادة السياسية تفاعلا وثيقا. [2]

النظام السياسي والدولة

إن الدولة كظاهرة سياسيه تشير إلى تبلور سلطة عمومية مركزية على رقعة محددة وتأكيد سيادتها تجاه السلطة المركزية، مما يؤسس لكيان سياسي مستقل قائم بذاته يضم الشعب والأرض والإدارة المركزية في منظومة واحدة والسلطة السياسية المركزية، حيث تعد الدولة شيئا واقعا ومفهوما،مؤسسة من مؤسسات النظام السياسي تمارس الدور الرئيسي فيه، غير أن ذلك لا يعني أن النظام السياسي قلص مفهومه فيصبح مفهوم الدولة يضم العديد من المؤسسات السياسية الأخرى غير الدولة، فهو لا يضم هيئات الدولة وحدها التشريعية والتنفيذية والقضائية، بل كذلك مؤسسات وتنظيمات سياسيه أخرى أبرزها الأحزاب السياسية حيث تتجلى أهمية هذه المؤسسات في النظام السياسي عند الدراسة السوسيولوجية لنظام الدولة حيث تتجاوز هذه الدراسة تحليل الدولة من منظور مؤسسات دستورية وقانونية، أي منظور قانوني محض، وملخص القول إن علاقة الدولة بالنظام السياسي علاقة الجزء بالكل لذلك في النظام السياسي أو من مفهوم الدولة بمعناه الضيق وأوسع أيضا من التنظيم السياسي للمجتمع، فلا يمكن تضييق

---

[1] - إبراهيم درويش، **النظام السياسي: دراسة فلسفية تحليلية**، ط1.(القاهرة: دار النهضة العربية، 1978)، ص23.

[2] - صالح جواد عبد الكاظم،وعلي غالب العاني، **الأنظمة السياسية**، ط1.(بغداد: كلية القانون، 1991)، ص05.

مفهومه ليصبح مجرد تنظيمات سياسية للمجتمع يوضح لنا الحياة السياسية والعلاقات السياسية باعتبارها أوسع من أنشطة التنظيمات السياسية. [1]

ثانيا- تطور مفهوم نظام السياسي

لا يتواجد النظام السياسي في فراغ، وإنما في بيئة يتأثر بها ويؤثر فيها، وقد أخذ النظام السياسي يتطور في مدلوله حيث ارتبط أساسا بتوسع نشاط السلطة، فكانت في الماضي منحصرة في حماية البلاد وتحقيق الأمن ضد أي عدوان خارجي، وكذا إرساء قواعد الأمن والسلام في العلاقات بين الأفراد في تعاملاتهم اليومية والحرص على تلبية وإشباع حاجات أساسيه إذا كان نشاط السلطة مرتبط بالمحافظة على الجماعة وليس تعديل نظامها الاجتماعي، لذلك فنشاط السلطة اقتصر على حماية المصالح العامة وعلم الاجتماع له مجاله الخاص المتمثل في نشاط الأفراد الحر ومعاملاتهم. [2]

وفي هذا السياق أخذ نشاط الدولة يتسع شيئا فشيئا وصل بها إلى التدخل في مجالات كانت محظورة عليها مسبقا، وأصبحت توجه المعاملات الخاصة وتنظمها بصوره جعلتها تؤثر بصفة مباشرة في النظام الاجتماعي، فاتسعت فكرة السياسة، ودخلت فيها عناصر اجتماعية حتى أصبح مدلول السياسي يكاد يشمل على كل ما يمكن أن يكون له تأثير على النظام الاجتماعي، وفي الوقت نفسه فإن النظام الاجتماعي لم يعد مجرد حقيقة على هامش السياسة، بل أصبح عنصرا أساسيا في النظام السياسي، بحيث يجب لتحليل نظام سياسي لبلد معين لا تقتصر على دراسة نظام الحكم فيه، بل يجب أيضا تحليل نظامهم الاجتماعي. [3]

لذلك فدراسة النظم السياسية تبعا للمعنى الواسع، السياسي تتضمن دراسة أنظمة الحكم من خلال النصوص الوضعية السائدة والفلسفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسود فيها، وكذلك دراسة القوى الاجتماعية ومدى تفاعلها في توجيه نظام الحكم بالدولة، وإلى أي مدى تجد المبادئ القانونية الوضعية تطبيقها الفعلي في تفاعلات القوى الاجتماعية. [4] ويذهب روي مكريدس R. MACRIDISإلى أن دراسة النظام السياسي تستوجب التطرق الى العناصر التالية: [5]

---

[1] - المرجع نفسه، ص09.

[2] - ثامر محمد كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص25.

[3] - المرجع نفسه، ص26.

[4] - إبراهيم عبد العزيز شيحا، مبادئ **الأنظمة السياسية**، (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1982)، ص09.

[5] -Roy MACRIDIS, the search for focus**,** in; Roy Macridis and Bernard Brown, , **comparative politics; notes and reading.** (Illinois the Dorsey press,1972),pp185-192.

- الأسس السياسية(political foundation): تعني بيئة النظام أو العوامل التي تشكله وتحدد حركته الميراث التاريخي، المعطيات الجغرافي والاقتصادية، والتركيب الاجتماعي والإطار الثقافي.
- الدينامية السياسية(political dynamics): تشمل الأحزاب السياسية في النظام الانتخابي وجماعات الضغط والقيادة السياسية وجماعات المصالح.
- صنع القرار(decision making): يعني دراسة الشكل الدستوري والأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية والبيروقراطية ومدى كفاءتها في أداء وظائفها.

فحسب روي مكريدس، إن العملية السياسية جوهرها في التفاعل بين الإطار المجتمعي والمؤسسات الحكومية ، فالإطار المجتمعي؛ هو البيئة التي يتحرك فيها النظام وجماعات المصالح والأحزاب التي هي همزه وصل بين البيئة وصناع القرار، والقيادة السياسية تستوعب مطالب الحكوميين وتوازن بينها وتتخذ القرارات والسياسات على ضوء ذلك، ويتوقف بقاء واستقرار النظام السياسي على مدى الكفاءة في أداء كل هذه العمليات، فإذا لم يسمح الأفراد بالتعبير عن مطالبهم بشكل سلمي، أو إذا فشلت الحكومة في الاستجابة لهذه المطالب بات من المحتمل اللجوء إلى العنف لتحقيق مصالحهم، الأمر الذي يطرح مسألة تهديد الاستقرار السياسي. [1]

كما يرى صامويل بيرSammuel BEER أن النظام السياسي يستند إلى: [2]

- نمط المصالح: يشير إلى كل ما يتعلق بعملية صنع السياسة العامة وتحديد الأهداف داخل المجتمع السياسي.
- نمط القوة: يقصد به كل الوسائل والآليات المتاحة لتنفيذ القرارات، فالبيروقراطية يحتاجها العسكري والمدني ثم الجماعات المنظمة داخل القطاع الخاص.
- نمط السياسة: تعني مخرجات النظام السياسي في علاقتها بالبيئة، وتتم دراستها من حيث الأنواع والمضمون وتأثيرها على المجتمع.
- نمط الثقافة السياسية: تعني التوجهات والتصورات الخاصة بالشرعية السياسية.

ثالثا- تصنيف النظم السياسية

انطلاقا من كون النظم السياسية سمتها التغير، غير أنه لا يمكن إلا أن نتناول مختلف التصنيفات الواردة بشأنها في الأدبيات السياسية، لأنه سوف توضح لنا العديد من جوانب الاختلاف والاتفاق البارزة بين هذه النظم، وقد أخذت عملية تصنيف النظم السياسية العديد من التوجهات في هذا الشأن، وذلك استنادا على كل معيار معتمد في ذلك.

---

[1] - كمال المنوفي، مرجع سابق، ص44.

[2]-Sammuel BEER, **Modern political development,** (New York; Mac Grow-Hill,1963) ,p79.

وتختلف النظم السياسية فيما بينها من عده جوانب وخصائص، وذلك باختلاف نمط الحكم السائد فيها فمعظم الدراسات في العلوم السياسية اهتمت بتصنيف النظم السياسية وفق عده معايير منها على سبيل المثال؛ العدد، طبيعة النخبة الحاكمة، حيث نجد تصنيف أرسطو للنظم السياسية بناء على معيار عدد المشاركين في الحكم، اذ جاء تصنيفه للنظام الملكي (الفردي) ونظام ارستقراطي(أقلية) ونظام ديمقراطي (أكثرية)، كما أن التصنيف الذي تم بناء على طبيعة النخبة في الهيئة التي تتحمل المسؤولية، ومنه يمكن أن يكون النظام رئاسيا، إذا كانت المسؤولية مسنده لشخص واحد منفصل عن البرلمان، ويكون النظام برلمانيا إذا كانت المسؤولية الحكومية أمام البرلمان، ويتخذ النظام الشكل المجلس إذا كانت المسؤولية مسنده إلى هيئه جماعية عليا.

ويمكن أن تصنف الأنظمة السياسية وفقا لمعيار الشرعية حسب ما تطرق إليه ماكس فيبر إلى سلطة عقلانية بيروقراطية وسلطة شرعية كاريزمية، وشرعية تقليدية حيث يكون فيها المصدر العادات والتقاليد الموروثة، أما الشرعية الكاريزمية يمثل فيها القائد أو الزعيم مصدر الشرعية، وبالنسبة للعقلانية البيروقراطية مصدر الشرعية فيها هو احترام القانون.

كما تصنف الأنظمة السياسية استنادا لطبيعة النظام الحزبي المتبع في الدولة، فإذا كان النظام الحزبي المعتمد تعدديا أفرز نظاما سياسيا تعدديا، وإذا كانت التداول على الحكم بين حزبين كبيرين فجعل النظام السياسي ثنائيا، أما إذا اعتمدت الدولة على إدارة الحكم من خلال حزب واحد جاء النظام السياسي أحاديا.

وإضافة إلى معايير السابقة المعتمدة في تصنيف النظم السياسية، هناك من يرى بأهمية العوامل الغير سياسية في ذلك، على غرار العوامل الاقتصادية، فهي لا تقل أهمية عن العوامل السياسية في تصنيف النظم السياسية، حيث تصنف إلى نظم قائمة على الحرية الاقتصادية والمبادرة الفردية والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، إلى نظم رأسمالية، بالمقابل هناك نوع قائم على التخطيط المركزي والملكية الجماعية لوسائل الإنتاج إلى نظم اشتراكية. ويميز الباحثين بين النظم السياسية على أساس أسلوب توزيع السلطة، حيث وردت النظم السياسية وفقا لذلك، نظام فيدرالي تتوزع فيه السلطة بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات المتحدة والأقاليم، ونظام كونفدرالي تعاهدي تمنح فيه الهيئة المركزية سلطة التنسيق بين السياسات الخارجية للدول الأعضاء، واحتفاظ كل منها ونظامها السياسي واستقلالها التام في الشؤون الداخلية في ظل النظام الواحد تكون للحكومة المركزية كل الصلاحيات، ويمكن لها أن تفوضها إلى الإدارات المحلية.

ـ تصنيف الأنظمة السياسية على أساس مبدأ الفصل بين السلطات

يمكن اعتبار تصنيف دوجلاس فيرني Vernny DOUGLAS للحكومات الذي قدمه أواخر الخمسينيات من القرن 20 والقائم على أساس العلاقة بين السلطتين التشريعية

والتنفيذية، من أكثر التصنيفات شيوعا وانتشارا، وقسم فيرني في هذا التصنيف الحكومات إلى ما يلي: [1]

- الحكومة البرلمانية (النظام البرلماني)
- الحكومة الرئاسية (النظام الرئاسي)
- الحكومة المجلسية (النظام المجلسي أو حكومة الجمعية)

وقد استند في تصنيف الأنظمة السياسية بهذه الصورة في الفكر السياسي، إلى المبادئ الداعية إلى الحد من السلطة الفردية للملوك، وذلك لتأمين حقوق وحريات الأفراد ودعا بعض المفكرين إلى صياغة نظريات فكرية قائمة على ضرورة تقسيم السلطات إلى أقسام، بحيث تحد وتوقف كل سلطة السلطات الأخرى، وبذلك يمكن ضمان عدم تعسف السلطة على حساب حريات وحقوق الأفراد، فإذا تم توزيع السلطات بين هيئات متعددة، كان القصد منه نظريا الحد من غلو استعمال السلطة تعسفيا وتحقيق حرية الأفراد بمنع استبداد السلطة. [2]

في هذا السياق جاء تقسيم النظم السياسية السالفة الذكر بناء على المعايير التالية:

- إذا كانت العلاقة بين السلطات قائمة على أساس التنسيق والتعاون والمساواة دعي النظام برلمانيا؛
- إذا كانت العلاقة بين السلطات قائمة مع ترجيح كافة السلطة التنفيذية نكون بصدد النظام الرئاسي؛
- إذا كانت العلاقة بين السلطات قائمة على أساس تركيز السلطات بيد الجمعية النيابية، وتفويض عدد من أعضائها بمهام السلطة التنفيذية مع ترجيح كافه السلطة التشريعية كان النظام حكومة الجمعية النيابية؛ [3]

من جهة أخرى يستند أصحاب قرار النظم السياسية الرئاسية أو البرلمانية بدلا من الحكومات الرئاسية والبرلمانية، إلى حقيقة أن هذا التصنيف وإن كان يعتمد على طبيعة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهي علاقة في إطار الحكومة باعتبارها الجزء الرسمي من النظام السياسي، الذي يخول سلطة إدارة وتوجيه المجتمع، إلا أن هذه العلاقة تتأثر بجوانب أخرى غير رسمية في النظام السياسي، مثل الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية والرأي العام وغيرها من الأنشطة السياسية. [4]

---

[1] - جابر سعيد عوض، **النظم السياسية المقارنة: النظرية والتطبيق**، (القاهرة : مطبعة العشرين، 2008)، ص118.

[2] - حسان محمد شفيق العاني، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة**، (بغداد: جامعة بغداد، 1986)، ص27.

[3] - عبد الحميد متولي، **القانون الدستوري والأنظمة السياسية**، (الإسكندرية: منشأة المعارف،2005)، ص 153.

[4] - جابر سعيد عوض، مرجع سابق، ص120.

المحور الرابع: القوى السياسية

أولا- المجتمع المدني

يعتبر مفهوم المجتمع المدني أحد التعابير الأكثر انتشارا في نهاية هذا القرن و بداية الألفية الجديدة، و الواقع أن انتشاره مرتبط بتحولات عميقة شهدها العالم في هذه الفترة. كما ارتبط هذا التوسع في استعماله و شيوعه بمفاهيم أخرى نكاد نجزم أنها لصيقة به بينهما من ارتباطات عضوية قوية سواء من حيث أطرها المرجعية الفكرية، أو من حيث علاقات التداخل التي بينها في الممارسة الفعلية. تلك المفاهيم هي الدولة الحديثة، (دولة الحق و القانون)، الديمقـراطية و حقوق الإنسان.[1]

1- مفهوم المجتمع المدني

يقدم مجموعة من المفكرين الباحثين تعريفات للمجتمع المدني تختلف وتتمايز من خلال وجهة نظر كل مفكر على حدة، فمثلا Shils نجده يعرف المجتمع المدني بكونه مجموعة مؤسسات اجتماعية متميزة ومستقلة عن باقي دوائر الانتماء بما فيها، العائلة والطبقة والجهة والدولة، ويفعل المجتمع المدني شبكة من العلاقات، بما في ذلك العلاقة مع الدولة مع الاحتفاظ بدرجة من الاستقلال عنها وعن غيرها. ويشير تعريف كارل ماركس بأنه المجتمع المدني هو الفضاء الذي يتحرك فيه الإنسان، ذائدا عن مصالحه الشخصية، وعن عالمه الخاص، متحولا إلى مسرح تبرز فوقه التناقضات الطبقية بجلاء، ويضع مقابل ذلك الدولة التي لا تمثل في نظره إلا فضاء بيروقراطيا يتحول فيه الإنسان إلى عضو ضمن جماعة مسيرة يقف في حقيقة الأمر غريبا بينها. ويعرف غرامشي المجتمع المدني بأنه مجموعة من البنى الفوقية مثل النقابات، والأحزاب، والصحافة، والمدارس والأدب والكنيسة، ومهماته مختلف عن وظائف الدولة وعن المجتمع السياسي.[2]

وفي تعريف المجتمع المدني من حيث المبدأ، هو نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى .وهى علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع، والتعاقد والتراضي والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسئوليات، ومحاسبة الدولة في كافة الأوقات التي يستدعى فيها الأمر محاسبتها، ومن جهة إجرائية، فإن هذا النسيج من العلاقات يستدعي، لكي يكون ذا جدوى، أن يتجسد في مؤسسات طوعية اجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية متعددة تشكل في مجموعها

---

[1]- العياشي عنصر، "ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذجا، **مجلة إنسانيات**، أنظر:
https://doi.org/10.4000/insaniyat.11257

[2]- رشيد جرموني، "المجتمع المدني بين السياق الكوني والتجربة المغربية"، تم تصفح الموقع يوم 2014/05/26، انظر الموقع الالكتروني: http://www.aljabriabed.net/n97_02jarmounii.htm

القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها مشروعية الدولة من جهة، ووسيلة محاسبتها إذا استدعى الأمر ذلك من جهة أخرى.[1]

ويعرف المجتمع المدني من خلال الدراسات الأكاديمية والميدانية والمتابعة التاريخية لنشأته وتطوره أن المجتمع المدني هو "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها"هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف. [2]ويعرف أيضا على أنه مختلف الهيئات والتنظيمات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها، ومنها على سبيل المثال: الأحزاب السياسية، التنظيمات النقابية، الاتحادات المهنية، جماعات المصالح والجمعيات الأهلية.[3]ويرى كريم أبو حلاوة بأنه المجتمع الذي يقوم على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض مختلفة.[4] من جهة أخرى تشير أماني قنديل إلى أن المجتمع المدني جوهره العمل التطوعي فهو مجموعة التنظيمات التطوعية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والأخلاق. [5]

يتضح من خلال هذه التعاريف للمجتمع المدني، أنها تتفق على أن تشكيل فعاليات المجتمع المدني تتأسس من خلال مجموع إرادات الأفراد وسعيهم لتحقيق طموحاتهم ومطالبهم التنموية، حيث يمكن من خلالها أن نعرف المجتمع المدني على أنه مجموعة التنظيمات والمؤسسات التي تنشأ بمبادرات أهلية، من خلال العمل التطوعي، والتي لها طابعها الاجتماعي . هذه المنظمات تعمل في مجالات ثقافية و اجتماعية واقتصادية وحقوقية متنوعة وهي في عملها هذا تحظى باستقلال نسبي عن المؤسسات الرسمية إلا أن هذا الاستقلال لا يمنع التنسيق والتكامل مع تلك المؤسسات و ذلك من خلال علاقات

---

[1]- حامد خليل ، الوطن العربي والمجتمع المدني، **كراسات استراتيجية**، مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية بجامعة دمشق.العدد الأول - السنة الأولى - خريف 2000. ص 12

[2] - عبد الغفار شكر، "نشأة وتطور المجتمع المدني : مكوناته وإطاره التنظيمي"، تم تصفح الموقع يوم29 /2014/05، انظر الموقع الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=24930

[3] - حسنين توفيق إبراهيم،" التطور الديمقراطي في الوطن العربي، قضايا وإشكاليات"، **مجلة السياسة الدولية** 142،2000. ص22

[4] - عبد الكريم أبو حلاوة،" إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني"، **عالم الفكر**، مارس، 1999 ، ص 11.

[5] - مؤيد جبير محمود، "المجتمع المدني في الوطن العربي:الواقع والتحديات"، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية**، العدد الرابع، ص ص276-277.

التعاون والانسجام فيما بينها. و يظهر العمل التطوعي الذي يميز تلك المنظمات طبيعتها والهدف من أدائها الوظيفي، والذي لا يكون في كل الأحوال الحصول على الربح، و إنما يكون الهدف منه التعبير عن مصالح الأعضاء والغايات والمثل التي ينشدونها، والتي قد تكون على سبيل المثال، نقابية أو مهنية كالاتحادات المهنية والعمالية، وثقافية وفكرية كإتحادات الأدباء والمفكرين والجمعيات الثقافية، أو حقوقية ودفاعية لجماعات وفئات معينة في المجتمع كالجمعيات المعنية بشئون المرأة والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان.

2- خصائص المجتمع المدني

تتفق معظم الدراسات الأكاديمية والمتناولة لظاهرة المجتمع المدني مع الخصائص حول خصائصه، وهي كالتالي: [1]

- **القدرة على التكيف:** تعني قدرة تنظيمات المجتمع المدني على التكيف والتلاؤم مع التطورات والتغيرات البيئة، ويأخذ التكيف أشكالا عدة منها التكيف الزمني؛ والذي يعني قدرتها على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن، التكيف الجيلي؛ ويقصد به قدرة هذه التنظيمات على الاستمرار بتعاقب الأجيال من قيادات، التكيف الوظيفي؛ المتعلق بمدى قدرتها على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف والمتغيرات المتجددة.

- **الاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية:** أي ألا تكون تنظيمات المجتمع المدني خاضعة لأي سلطة سواء كانت حكومة أو مؤسسة أو جماعة، وأن تتمتع بالاستقلال من حيث النشأة أولا؛ أي مستقلة من حيث التأسيس دون تدخل أطراف جانبية في تأسيسها،ومستقلة ماليا ثانيا؛ لأن الاستقلال المالي هو الأساس الاقتصادي لأي منظمة كونه يحميها من ضغط الجهات الممولة، ومستقلة ادريا وتنظيميا ثالثا؛ أي استقلال مؤسسات المجتمع المدني في إدارة شؤونها الداخلية طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية.

- **التعقد:** ينزع نحو تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل مؤسسات المجتمع المدني، وتعدد هيئاتها التنظيمية ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع.

- **التجانس:** أي عدم وجود صراعات وانقسامات داخل مؤسسات المجتمع المدني، ومحاولة إدارة الصراعات- إن وجدت-بطرق سلمية.

3- السياق التاريخي لمفهوم لمجتمع المدني

بعد تقديم هذه التعريفات ننتقل للحديث عن السياقات التاريخية والسوسيو-سياسية التي أفرزت ميلادا جديدا للمجتمع المدني، ذلك ما سنسلط عليه الضوء في هذا العنصر. فالتحول الذي حدث في الفكر السياسي الغربي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر بوجه خاص، يعبر عن الإرادة التي أظهرها الفكر الغربي الحديث في الانتهاء من أزمنة

---

[1] - أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص ص32-37.

العصور الوسطى والتخلص منها، بل في إعلان القطيعة مع النظام القديم، الذي كان يقوم على الربط بين السلطة وبين القدسية، من جهة أولى، ويقضي باعتبار السلطة مطلقة سواء أخذنا بحسب مرجعيتها الدينية أو في مرجعيتها السياسية جملة وتفصيلا، والقول بنظام جديد يقوم على أسس مختلفة ومخالفة، تتمحور في الأفكار التي نادى بها فلاسفة العقد الاجتماعي. [1] ويشير مفهوم العقد الاجتماعي إلى تنازل جميع الأفراد عن حقوقهم كافة، فالمجتمع الوحيد الممكن إذا كمجتمع مدني هو الدولة، فالتحديد الأول للمجتمع هو تحديد سالب، إنه لا دولة، أي مجتمع تسوده حالة الخوف وانعدام الأمن والاستقرار، إنه باختصار لا مجتمع، ولكي يغدو اللامجتمع مجتمعا، يجب أن يتحول إلى دولة، الدولة إذا تعطي المجتمع تحديده الموجب أيضا. [2]

ويرتبط مفهوم العقد الاجتماعي لدى توماس هوبز بتنازل الشعب التام، بل الخضوع والاستسلام المطلقان للحاكمين يبلغان مدى أبعد عند فقهاء الحق الطبيعي، فالتعاقد لا يكون شيئا آخر سوى التنازل الإرادي عن الحرية. بالمقابل يناقض جون لوك الفيلسوف توماس هوبز فيما ذهب إليه، حيث اعتبر أن التعاقد الاجتماعي غاية معلومة لا تكون مع العبودية والخضوع، فهي نفي لتلك الملكية وإقصاءها، لأن الملكية المطلقة لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني، فهي ليست شكلا من أشكال الحكم المدني. لذلك يمكن للعقد الاجتماعي عزل السلطة اذا تمردت ضد العقد الذي وقعته بتجاوزها املاءات القانون الطبيعي عبر الاعتداء على أملاك المواطنين وحرياتهم وحياتهم من دون وجه حق. في حين ذهب جون جاك روسو إلى اعتبار ان العقد يؤسس شعبا قائما، برؤسائه أو من دونهم، وإرادة عامة لا تتجزأ، ولا تنقل، ولا يمكن التنازل عنها، إلا إذا تنازل الشعب عن كونه شعبا، وان الصلاحيات المطلقة للحاكم تنقلب وتصبح سيادة الشعب ولكنها تبقى مطلقة. هي سيادة كاملة تستند إلى الإرادة العامة وهي إرادة الجميع وليس مجموع الإرادات. [3]

وقد عرف مفهوم المجتمع المدني في نشأته زاوية نظر مغايرة للمنظور الكلاسيكي، حيث جاء مفكرا المنظور الحديث على غرار هيجل، والذي جاءت نظرية **هيجل** حول المجتمع المدني مختلفة إلى حد كبير عن نظريات سابقيه من أعلام العقد الاجتماعي، فقد كان معاديا نسبيا لأهداف المجتمع المدني لأنه أعطى الأولوية في إصلاح المجتمع وبلوغ الفضيلة والحرية وتحقيق التنظيم إلى الدولة التي تتمثل وظيفتها في

---

[1] - أحمد شكر الصبيحي، المرجع نفسه، ص18.

[2] - عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية**، ط6 (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص61.

[3] - أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص ص19-20

المصلحة العامة بدل المصالح الشخصية التي يسعى لتحقيقها أعضاء المجتمع المدني وجمعياته وروابطه دون اعتبار كبير لمصالح الآخرين في كثير من الأحيان.

نشأت رؤية **ماركس** لمفهوم المجتمع المدني من خلال نقده لأعمال **هيجل** السياسية، وما يتعلق بكل من الدولة والمجتمع، رغم أنهما انطلقا من أرضية واحدة تقريبا، حيث اعتبرا أن المجتمع المدني هو فضاء للتنافس والصراع الطبقي في الدول الرأسمالية، لأنه يشمل العلاقات المادية الصناعية والتجارية بين الأفراد في مرحلة معينة من مراحل تطور قوى الإنتاج، ولهذا فهو لا يتطور إلا مع البرجوازية.

وبعد تراجع تناول مفهم المجتمع المدني في الفترة الممتدة من أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مفهوم المجتمع المدني من طرف العلماء والمفكرين، أعاد المفكر الإيطالي **أنطونيو غرا مشي** المفهوم إلى صلب الاهتمام العلمي والفكري لدوافع نضالية سياسية خاصة، ورغم خلفته الماركسية إلا أنه قلب مفهوم المجتمع المدني فأعتبره جزءا من البنية الفوقية وفضاء للتنافس الإيديولوجي والثقافي وليس جزءا من البنية التحتية وحقلا للتنافس الاقتصادي والمادي وبالتالي مصدرا للصراع الطبقي كما جاء في الفكر الماركسي الكلاسيكي.[1]

ويشير الكاتب الكسيس دي توكفيل في كتابه "الديمقراطية في أمريكا" إلى تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي التي ينضم إليها المواطنون بكل عفوية، وربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين والعادات، أي الوضعية الفكرية والأخلاقية للشعب. ويرى توكفيل أن لا بد من عين فاحصة للمجتمع، وهذه العين الفاحصة ليست سوى مجموعة متعددة من المدنية الدائمة اليقظة القائمة على التنظيم الذاتي، وهي الضرورة اللازمة لتقوية الثورة الديمقراطية.[2]

4- أركان المجتمع المدني

- الركن التنظيمي – المؤسسي: فالمجتمع المدني يضم مجموعة من التنظيمات التي يشكلها الأفراد أو ينضمون إليها بمحض إرادتهم ومنها على سبيل المثال، الأحزاب السياسية خارج السلطة والنقابات المهنية والعمالية وجماعات المصالح والجمعيات الأهلية والاتحادات والروابط والنوادي واللجان والمنتديات الاجتماعية والثقافية والفكرية والعلمية والشبابية والرياضية ، فضلا عن الحركات النسوية والطلابية والهيئات الحرفية والمراكز البحثية غير الحكومية وغرف التجارة والصناعة والمؤسسات الدينية غير الخاضعة لسلطة الدولة و كل هذه التنظيمات تعبر عن قوى وتكوينات وفئات وشرائح

---

[1] - عبد الله بوصنوبرة، "الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب"، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة،2011-2012. ص ص49-52.

[2] - أحمد شكر الصبيحي، المرجع نفسه، ص ص 23،24.

اجتماعية تعمل من اجل تحقيق مصالحها المادية والمعنوية والدفاع عن هذه المصالح سواء في مواجهة الدولة أو مواجهة قوى وتنظيمات المجتمع المدني الأخرى. [1]

- **الفعل الإرادي الحر:** إن تنظيمات المجتمع المدني يؤسسها الأفراد بمحض إرادتهم وينضمون إليها طواعية بشروط صريحة أو ضمنية تتعلق بالسن والتعليم والمهنة، فيتم التوافق عليها وقبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه فيما بعد ، ولذلك فان تنظيمات المجتمع المدني تختلف عن الجماعات الإرثية القائمة استنادا إلى أسس موروثة تقوم على معايير قرابية كالأسرة أو العشيرة كما أنها تختلف عن التنظيمات والمؤسسات الحكومية التي تجسد سلطة الدولة منهم. التي تفرض سيادتها وقوانينها على كل من يولدون ويعيشون على إقليمها دون قبول مسبق وهذا لا يعني ان المجتمع المدني لا يضم تنظيمات تعبر عن تكوينات ارثيه تقليدية ولكن مع تطور المجتمع المدني بمعناه الحديث يضعف دور هذه التنظيمات ويصبح ثانويا حيث يزداد انخراط الأفراد في مؤسسات وتنظيمات تقوم على معايير انجازية حديثة تقدم بدائل موضوعية للانتماءات و الولاءات الأولية في إطار انتماء اسمي للدولة يتخذ من المواطنة ركيزة أساسية له.

- **الاستقلالية عن الدولة :** إن من ابرز أركان المجتمع المدني هو إن تتمتع تنظيماته باستقلالية حقيقية عن سلطة الدولة وهذا لا يعني انفصالها عن الدولة ولكنها استقلالية نسبية إذ تنشأ تنظيمات المجتمع المدني في الأصل بمبادرات من الأفراد والقوى والتكوينات الاجتماعية ويفترض فيها إنها تتمتع بالاستقلالية في النواحي المالية والإدارية والتنظيمية ، فضلا عن امتلاكها لهامش من حرية العمل لا تتدخل فيه الدولة على نحو لا ترتضيه التنظيمات المعنية.

- **ركن قيمي – أخلاقي :** يتمثل في مجموعة القيم والمعايير التي تلتزم بها تنظيمات المجتمع المدني سواء في إدارة العلاقات فيما بينها أو بينها وبين الدولة ومن هذه القيم التسامح والقبول بالتعدد والاختلاف في الفكر والرؤى والمصالح فضلا عن الالتزام بقيم التنافس والتعاون واللجوء إلى الطرق السلمية في إدارة الصراعات والخلافات وحلها . وهذا يؤكد أن المجتمع المدني ليس متجانسا بل يضم العديد من التكوينات والتنظيمات ذات الرؤى والمصالح المتعددة التي تقوم العلاقات فيما بينها على أسس من التعاون والتنافس والصراع الذي يتعين حله بأساليب سلمية دون اللجوء إلى العنف أو التهديد باستخدام. [2]

---

[1] - حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، ط 1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 159.

[2] - حسنين توفيق إبراهيم ، المرجع نفسه، ص160.

5- وظائف المجتمع المدني

يصف الفيلسوف الألماني وظيفة مؤسسات المجتمع المدني الرئيسية بأنها تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث تضم مؤسسات المجتمع المدني النقابات والتنظيمات المهنية والتشكيلات الاجتماعية والسياسية المنظمة وفق لوائح داخلية متفق عليها بالإجماع وبشكل حر ديمقراطي. ((1)) فالمجتمع المدني يراد له أن يقوم بأدوار أساسية ذات مضامين ديمقراطية تتراوح بين الحد من سلطة الدولة وتعزيز المشاركة السياسية وتجميع وتنمية المصالح وتدريب القيادات وتعزيز القيم الديمقراطية، ونشر المعلومات والإسهام في الإصلاح الاقتصادي والتعزيز المتبادل للحكومة وللحياة المدنية،(2) وأهم وظائف مؤسسات المجتمع المدني، هي:

- تحقيق الديمقراطية: تقوم مؤسسات المجتمع المدني بترسيخ القناعات والممارسات بأهمية احترام الاختلاف وإقرار مبدأ التعددية، وتيسير إمكانية اندماج الأفراد المنحدرين من مناطق وشرائح مختلفة في إنجاز أعمال ومشاريع مشتركة والقضاء على ترسبات التفرقة المناطقية والطائفية والفئوية. (3)

- تحقيق النظام في المجتمع: فهي الأداة لغرض الحد من احتكار الدولة للسلطة وقوة القمع، وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض، وقيامها بممارسة دور الحياد النزيه إزاء مختلف القوى الاجتماعية، حيث أن كل منظمة أو جمعية تضع مجموعة من القواعد بخصوص الحقوق والواجبات التي تترتب على الفرد نتيجة لانضمامه إلى عضويته، ويعد التزام الأعضاء بهذه القواعد شرطاً لقبولهم داخل المنظمة واستمرارهم فيها. (4)

- التوسط بين الحكام والمحكومين والتوفيق بينهما: حيث تسعى مؤسسات المجتمع المدني في هذا الإطار إلى الحفاظ على حقوق ومصالح الأفراد والفئات والجماعات المتنوعة المنتمية إليها، وكذلك الحفاظ على وضعها وتحسينه واكتساب مكانة أفضل لها في المجتمع، لذلك تتحرك المؤسسات للتأثير في عملية تشريع ووضع القوانين وتهدف إلى الوصول إلى نقطة اتفاق والتقاء بين الآراء المتعددة كأساس للاستقرار. (5)

---

(1) - كوثر عباس الربيعي، "المجتمع المدني في العراق المفهوم والتطبيق" ، **مجلة دراسات دولية**، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، السنة السابعة، أفريل2005،ص02.

(2) - متروك الفالح، **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية : دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص29.

(3) - حسين علوان حسين،" الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة"، ورقة قدمت إلى المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001)، ص ص161-165.

(4) - علي الدميني، المجتمع المدني ودوره في الحد من العنف والإرهاب. تم تصفح الموقع يوم 2014/06/03، انظر الموقع الالكتروني: http//www.ahewar.org/debats/show.art.asp. ?aid=24714

(5) - علي الدميني، المجتمع المدني ودوره في الحد من العنف والإرهاب. تم تصفح الموقع يوم 2014/06/03، انظر الموقع الالكتروني: http//www.ahewar.org/debats/show.art.asp. ?aid=24714

- الدفاع عن حقوق الإنسان: إن مؤسسات المجتمع المدني تعد بمثابة الملجأ أو الحصن الذي يلجأ إليها الأفراد والجماعات المنتمين للمهن والتخصصات المختلفة كافة في مواجهة الأجهزة الحكومية من ناحية، وقوة السوق من ناحية أخرى، فكل منهما قد يهدد بتصرفاته مصالح وحريات وحقوق هذه الفئات والجماعات المختلفة ويمارس الاستغلال والقهر ضدها. وتقوم مؤسسات المجتمع المدني بالدفاع عن حقوق الإنسان ومنها،[1] حرية التعبير عن الرأي، وحرية التجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات والمنظمات أو الانضمام إليها، والحق في المساواة أمام القانون، وحرية التصويت والمشاركة في الانتخابات والحوار والنقاش العام حول القضايا المختلفة.

- ملأ الفراغ في حالة انسحاب الدولة: شهد العالم مع انتشار النظام الرأسمالي ظاهرة واسعة، هي انسحاب الدولة من العديد من الوظائف التي كانت تؤديها سابقاً، وخصوصاً في النشاط الاقتصادي، إذ بدأت الحكومات تعاني من اشتداد أزمة الديون وعجزها عن سدادها وفي ذات الوقت عن الاستمرار في أداء وظائفها بنفسها التي صارت تشكل عبئاً ثقيلاً عليها لا تستطيع تحمله وذلك بازدياد انتشار النظام الرأسمالي، وعندما بدأت الدولة بالانسحاب تركت وراءها فراغا كبيرا كان لابد من ملئه في أداء تلك الوظائف، لهذا فالمجتمع المدني ومؤسساته تحركت لشغل هذا الفراغ وإلا تعرض المجتمع لانهيار خصوصاً عندما تكون مشاعر عد الرضا موجودة عند بعض الفئات التي كانت مستفيدة من الدور السابق للدولة والتي شعرت بأن الدولة قد تخلت عنها،[2] وكما يمكن أن تنهار الدولة وتعجز عن أداء وظائفها بسبب الاحتلال أو الغزو أو الحرب الأهلية، إذ أثبتت التجارب أهمية مؤسسات المجتمع المدني وإمكانية النهوض بدور بديل للحكومة، حيث يمكنه من استيعاب المواطنين وتقديم العون لهم وتكون بمثابة العقل الموجه للأفراد والجماعات.[3]

- المشاركة في التنمية الشاملة: وتبرز هنا وظيفة أخرى لمؤسسات المجتمع المدني من خلال تطوير المهارات القيادية وتأهيل الكوادر، واختيار الأفراد الأكثر كفاءة، وتعزيز آليات المراقبة والمحاسبة، وتطبيق مبادئ تكافؤ الفرص بشكل يقلل من العبء على الحكومة، إذ يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك للدور الحكومي في تنفيذ

---

[1] - إسراء علاء الدين نوري، "دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد في العراق:دراسة حالة العراق"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، العدد6 ،السنة2، ص378

[2] - ناهد عز الدين إبراهيم، **خصائص المجتمع المدني ووظائفه**، ج2 ، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام،2005)، ص ص7،8

[3] - سعد الدين إبراهيم،" المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، في صاموئيل هنتنجتون، **الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة : عبد الوهاب علوي، (القاهرة : دار سعد الصباح،1991)، ص32.

برامج وخطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية .

- التعبير عن الآراء: تعد مؤسسات المجتمع المدني قنوات مفتوحة يستطيع من خلالها الأفراد عرض وجهات نظرهم وآرائهم بحرية، حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياستها، للتعبير عن مصالحهم بأسلوب منظم وبطريقة سليمة دون اللجوء إلى العنف طالما أن البديل السلمي متوافر ومتاح .والحقيقة أن هذه الوظيفة تعمل على توسيع قاعدة المهتمين بالمصلحة العامة، وسيعمل على تصليب الجبهة الداخلية والانتماء الوطني والقضاء على مشاعر اللامبالاة أو اليأس وعدم الجدوى، وفتح المجال للتعبير عن حرية الرأي والإسهام في صناعة القرارات المصيرية للوطن والمواطنين. [1]

ثانيا- النظرية العامة للأحزاب السياسية

يعتبر الحزب أحد المكونات الأساسية في العملية السياسية، حيث لا تنعدم ضرورة وجوده بشكل أو بآخر في أغلب الدول، باعتباره يمثل معامل ارتباط قوي بين النظم السياسية الحديثة وعملية التنمية بمختلف صيغها، لاسيما منها التنمية السياسية، وهذا كله في إطار السياق السياسي الكلي للمجتمع.

وحسب ديفيد آبتر، فإن أهمية دور الحزب السياسي في مجال التحديث السياسي والتنمية السياسية لا غبار عليها، لأن الأحزاب السياسية في المجتمعات الغربية مرتبطة ارتباطا تاريخيا وابستملوجيا بالتحديث. كما تعد الأحزاب حسب صموئيل هنتنجتون أكثر المؤسسات التي تستطيع مواجهة المشاكل المرتبطة بالتنمية السياسية كالعنف، الذي يجد جذوره في انتشار الفقر، وفي الطموحات المرتبطة باتساع عملية التعبئة الاجتماعية.

1- مفهـوم الأحـزاب السيـاسية

- مفهوم الحزب في اللغة العربية

قال صاحب اللسان: الحِزْبُ :جماعة الناس، والجمع :أحزاب .والأحزاب :جنود الكفار ..تأَلَّبوا وتظاهروا على حزب النبي - صلى الله عليه وسلم. وحِزْبُ الرجل : أَصْحابُه وجُنْدُه الذين على رأْيِه، والجَمْعُ كالجمع ...وكل قوم تَشاكَلَتْ قُلُوبهُم وأَعْمالُهم فهم أَحْزابٌ، وإِن لم يَلقَ بعضُهم بَعْضًا؛ بمنزلة عادٍ وَثُمودَ وفِرعَوْنَ أُولئك الأَحزابُ. [2]

والحِزْبُ :الصِّنْفُ من الناس .قال ابن الأَعرابي :الحِزْب الجَماعةُ .والحِزْبُ : الطَّائفةُ، والأَحْزابُ: الطَّوائفُ التي تَجتمع على مُحارَبة الأَنبِياء -عليهم السلام- وفي الحديث ذِكْرُ يوم الأَحزاب وهو غَزْوةُ الخَنْدَقِ .و﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ المؤمنون :

---

[1] - اسراء علاء الدين نوري، مرجع سابق، ص379

[2] - ابن منظور. **لسان العرب**.المجلد الأول. (القاهرة: دار المعارف)، ص853.

:[53]كلُّ طائفةٍ هَواهُم واحدٌ. وحازَبَ القومُ وتَحَزَّبُوا :تَجَمَّعوا وصارُوا أَحْزابًا، وحَزَّبَهم :جعلَهم كذلك، وحَزَّبَ فُلانٌ أَحْزابًا :أَي جَمَعَهُم، وقال رُؤْبة:

لَقَدْ وَجَدْتُ مُصْعَبًا مُسْتَصْعَبا حِينَ رَمَى الأَحْزابَ والمُحَزِّبا

وفي حديث الإفك :وطفِقت حمنة تحازب لها؛ أَي تَتَعَصَّبُ وتَسْعَى سَعْيَ جَماعَتِها الذين يَتَحَزَّبُونَ لها ...وتَحازَبُوا :مالأَ بعضُهم بعضًا؛ فصاروا أَحزابًا. وحَزَبه أَمرٌ :أَي أَصابَه ...وحَزَبَه الأَمرُ يَحْزُبه حَزْبًا :نابَه واشتد عليه، وقيل :ضَغَطَه. [1]

- مفهوم الحزب اصطلاحا

إن الحزب السياسي عبارة عن ظاهرة مركبة، لذلك يرى فقهاء السياسة أنه من الصعب أن نحدد تعريفا موحدا للأحزاب السياسية؛ فيوجد من يرى أولا بأنها تقوم على الرابطة التنظيمية، كما يوجد تيار ثاني يعرفها من الزاوية الإيديولوجية، وثالث يرى بأن الأحزاب السياسية تعرف من خلال وظيفتها. وسنتناول كل عنصر كما يلي بالتفصيل.

-المدلول التنظيمي للحزب السياسي: إن البحوث التي تناولت دراسة الظاهرة الحزبية باعتبارها تنظيما، استندت في ذلك إلى أن الظاهرة الحزبية ظهرت من أجل تنظيم وإدارة العملية الانتخابية، وكذلك تعبئة الناخبين وتعريفهم بمرشحيهم، وذلك من خلال عنصر التنظيم.

ومن الفقهاء الذين تناولوا ظاهرة الأحزاب السياسية من زاوية تنظيمية نجد الفقيه Maurice DUVERGET الذي عرف الأحزاب السياسية بأنها " الحزب ليس جماعة واحدة ولكن عبارة عن تجمع لعدد من الجماعات المتناثرة عبر إقليم الدولة، كاللجان الحزبية، المندوبيات، وأقسام الحزب، والتجمعات المحلية، كل هذه الجماعات يربط فيما بينها الرباط التنظيمي الذي يقوم على أجهزة الحزب المختلفة، وهذا الارتباط فيما بين الجماعات المختلفة ، يقوم على أساس تدرجي هرمي."[2]

ويصف دوفرجيه " أن مناضلي الحزب يتولون توجيه أعضائه، والأعضاء بدورهم يقومون بتوجيه مؤيدي الحزب، وهؤلاء الأخيرون يعملون على توجيه الناخبين، وبذلك نرى التنظيم الحزبي يقوم على أساس التدرج بين جماعاته المختلفة لأن درجة المشاركة في التنظيم واحدة بالنسبة للكافة ".[3]

كما يؤكد من جهة أخرى ماكس فيبر Max WEBER على أن اصطلاح الحزب " يدل على علاقات اجتماعية تنظيمية، تقوم على أساس من الانتماء الحر،

---

[1] - المرجع نفسه، ص854.

[2] -Maurice DUVERGET, **les parties politiques**. Paris : librairies armond colin1981.p,178.

[3] - نبيلة عبد الحليم كامل، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**. (الكويت: دار الفكر العربي،1982)، ص73.

والهدف هو إعطاء رؤساء الحزب سلطة داخل الجماعة التنظيمية، من أجل تحقيق هدف معين أو الحصول على مزايا عادية للأعضاء". [1]

ويأخذ الحزب حسب كاي لاوسون معنى " تنظيم من الأفراد يسعى للحصول على تفويض مستمر(انتخابي أو غير انتخابي) من الشعب أو قطاع من الممثلين محددين من ذلك التنظيم للممارسة القوة السياسية لمناصب حكومية معينة، مع إعلان تلك القوة التي سوف تمارس بالنيابة عن الشعب".[2]

إن النظرة التنظيمية تعد أساسية و ضرورية في تأسيس الظاهرة الحزبية نظرا لكونها تعبر عن أهمية الحزب، وكذلك التنظيم هو الذي يمكن الحزب من تحقيق ما حدده من أهداف، غير أن الدلالة التنظيمية للحزب يعاب عليها نوعا من القصور المفهوماتي واعتمادها التنظيم عنصر وحيد وأوحد في تعريف الحزب، لأن الحزب أكثر تأثرا بالظروف التي يمارس فيها نشاطه ولأنه توجد وجهات نظر تختلف عن الدلالة التنظيمية، وذلك راجع إلى المستويات التنظيمية المكونة للحزب من المستويات المركزية إلى المستويات المحلية. ويبقى التنظيم أساسيا في تشكيل الظاهرة الحزبية، لكن هذا الإطار لا يكفي من أجل تحديد تعريف شامل للحزب السياسي، لأنه توجد عدة عناصر تساهم في تكوين البنية المعرفية للحزب كالإيديولوجية والوظيفة ما سنتناوله في العناصر الموالية.

-المدلول الإيديولوجي للحزب السياسي: إذا كانت الدلالة التنظيمية تعرف الحزب السياسي من خلال الرابطة التنظيمية، فإن النظرة الإيديولوجية للحزب السياسي تنطلق أساسا في تعريفها للحزب السياسي من المبادئ والأهداف التي يقوم عليها الحزب، لذلك نجد E.Burk يعرف الحزب بأنه " مجموعة منظمة من الناس اجتمعت من أجل العمل المشترك لتحقيق مصلحة الوطن، عن طريق تحقيق الأهداف والمبادئ التي يعتنقونها. ذلك أن الفيلسوف ينظر إلى السلطة نظرة مجردة، بينما السياسي الذي هو أيضا فيلسوف، ولكن يخوض تجربة عملية، يحاول إيجاد السبل الكفيلة بوضع أهدافه موضع التنفيذ".[3]

وفي تعريف آخر للحزب السياسي من زاوية إيديولوجية هو " هيئة من أفراد متحدين يسعون من خلال جهودهم المشتركة إلى العمل على ما فيه المصلحة القومية وفقا لمبدأ معين يوافقون عليه ".[4] والحزب هو "منظمة تعمل في خدمة فكرة ما" [1]. و

---

[1]- Max WEBER, **the theory of social and economic organization**. New York: the free press,1947.p,407.

[2] - أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**. (الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1987)،ص17.

[3]- نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سابق، ص76.

[4]- عبد الرحمان أحمد حسن المختار. "التنظيم القانوني للأحزاب السياسية ودورها في التجربة الديمقراطية اليمنية".أطروحة دكتوراه،كلية الحقوق،جامعة القاهرة،2007.ص44.

حسب لينين فإن " دون برنامج لا يمكن للحزب أن يقوم باعتباره تنظيما سياسيا قادرا على المحافظة على خطه العام في كل مرة تجد فيها ظروف غير متوقعة. فدون وضع سياسة محددة للعمل على تنفيذ أهداف الحزب لا يمكن القول أننا بصدد تنظيم سياسي فعال، وإنما يمكن اعتبار هذا الجمع من الأفراد هو جمع من الفقهاء والمنظرين ".[2]

إن إيديولوجية الحزب والأهداف التي يعتنقها أمر مهم للغاية، فتعد أحد مكوناته الأساسية، إذ تساعد على تحديد توجهات الحزب واتجاهه السياسي. غير أنه لا يمكن اقتصار تعريف الحزب بناء على الإيديولوجية المنتهجة وحدها، نظرا لوجود عناصر أخرى تساهم في تكوين الحزب كالتنظيم والوظيفة، فلا يمكن أن يعبر هذا التعريف عن كل الأحزاب في نشأتها وتطورها، فالواقع الحزبي أثبت وجود أحزاب لا تعتنق أي إيديولوجية كما أنه توجد أحزاب تتخلى عن عقيدتها الحزبية تحت ضغط الظروف والمتغيرات المحيطة بها؛ أي أن هذه الأحزاب تتمتع بالمرونة وإمكانية التراجع عن خطها العقدي وتطويعه، قصد مواجهة الظروف والاعتبارات العملية عبر المديين القصير والطويل.

- **المدلول الوظيفي للحزب السياسي:** يقصد بالدلالة الوظيفية في تعريف الحزب بأنها تعنى بربط البنية المفاهيمية للحزب بالنظر إلى الوظائف التي يقوم بها لاسيما منها وظيفة تولي الحكم، فالمفكر R.Aron يعرفه " بأنه تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد يعملون معا من أجل ممارسة السلطة، سواء في ذلك العمل على تولي السلطة أو الاحتفاظ بها".[3] ويعرف الحزب وظيفيا أيضا حسب كل من كولمن و روزبرج بأنه " اتحادات منظمة رسميا ذات غرض واضح ومعلن يتمثل في الحصول أو الحفاظ على السيطرة الشرعية سواء بشكل منفرد، أو بالتآلف أو بالتنافس الانتخابي مع اتحادات مشابهة على مناصب وسياسات الحكم في دولة ذات سيادة فعلية أو متوقعة".[4]

ويشير في السياق نفسه A.Bouns بأن الحزب " مجموعة من الناس تسعى إلى السيطرة بالوسائل المشروعة على جهاز الحكم". ويؤكد من جهة أخرى الكاتب Schattschneider أن الحزب " بالدرجة الأولى هو محاولة منظمة للوصول إلى الحكم، بحيث لا يمكن تعريف الحزب دون الالتفات إلى هذا العامل، فهذا العامل هو القاسم المشترك بين جميع الأحزاب".[5]

---

[1]-Jean GIQUEL, **droit constitutionnel et institutions politiques**. Paris: Montchrestien,1987.p163.

[2] - نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سابق، ص76.

[3] - المرجع نفسه، ص78.

[4] - أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق،ص18.

[5] - نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سابق، ص79.

بالرغم من أن الحزب يعرف من خلال الوظيفة التي يقوم بها، والمتمثلة في وظيفة تولي الحكم، فإنه توجد وظائف أخرى يتولاها لا تقل أهمية عن ذلك، باعتباره وسيطا بين المجتمع والسلطة. فيعمل على تكوين الرأي العام وتنظيم الحملات الانتخابية، فضلا عن توجيه وتنظيم المعارضة وممارسة الضغوط على الحكومة، وكذا العمل على تعبئة أعضاء الحزب ومؤيديه وتكوينهم إيديولوجيا.[1]

يبدو من خلال التعريفات المتباينة حول الظاهرة الحزبية، أنها تخندقت في زوايا ضيقة للظاهرة قيد الدراسة، فهي في مجملها على الرغم من أهميتها في تعريف الحزب، تعبر بشكل قطعي عن كل مرحلة من مراحل من تطور الأحزاب السياسية، لذلك من الصعب حسب G.Burdeau وضع تعريف دقيق للظاهرة الأحزاب، دون أن نحدد مقدما الزمن والوسط السياسي والاجتماعي اللذين نتناول من خلالهما تعريف الحزب".

فالصعوبة التي قامت في وجه كل محاولة لتعريف الأحزاب، ليست فقط النظر إلى جانب من جوانب الحزب المميزة، دون الجوانب الأخرى ولكن أيضا النظر إلى الأحزاب نظرة قاصرة على مرحلة من مراحل تطورها، الأمر الذي يفرض وجوب النظر إلى في جميع الخصائص المشتركة للأحزاب، ولعل تعريف G.Burdeau للأحزاب يعد شاملا لأغلب الخصائص المشتركة للظاهرة الحزبية، حيث يعرف الحزب بأنه " تنظيم يضم مجموعة من الأفراد، وتدين بنفس الزاوية السياسية وتعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ، وذلك بالعمل في آن واحد، على ضم أكبر عدد من المواطنين إلى صفوفهم، وعلى تولي الحكم، أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة".[2]

ولهذا فإن الحزب يبرز دوره في الحياة السياسية والحياة الاجتماعية، بعمله على تكوين الرأي العام وتولي السلطة من خلال الروابط الفكرية والرابطة التنظيمية بين أعضائه، ويتضح أكثر موقعه باعتباره مؤسسة فعالة من بين المؤسسات السياسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في النظم الديمقراطية.

2- نشأة الأحزاب السيـاسية

تعدّ الأحزاب السياسية إحدى أدوات التنمية السياسية في العصر الحديث، هذا وتعدّ الأحزاب السياسية إحدى أدوات التنمية السياسية في العصر الحديث، فكما تعبّر سياسة التصنيع عن مضمون التنمية الاقتصادية، فإن الأحزاب والنظم الحزبية تعبّر عن درجة التنمية السياسية في النظام السياسي، وقد حافظت الأحزاب السياسية على أهميّتها بالرغم من تطوّر مؤسّسات المجتمع المدني التي اكتسب بعضها مركزاً مرموقاً على الصعيد الخارجي، إلا أن هذه المؤسّسات لم تستطع أن تؤدّي وظيفة الأحزاب في عملية التداول السلمي للسلطة، إضافة إلى وظائف أخرى في المجتمع.

---

[1] - ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص211.

[2] - نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سابق، ص82.

وقد عرفت أدبيات علم السياسة باتجاهين كبيرين مفسرين لنشأة الأحزاب السياسية، فالاتجاه الأول يرى بالنشأة ذات الأصل البرلماني للأحزاب السياسية(الأحزاب ذات النشأة الداخلية)، والاتجاه الثاني يرى بالنشأة الخارجية للأحزاب السياسية، هذا على مستوى قارة أوربا، وهناك أحزاب سياسية ارتبطت في عوامل وأزمات أخرى لاسيما في دول العالم الثالث.

- **الأحزاب ذات النشأة الداخلية:** إن المقصود بالأحزاب ذات النشأة الداخلية، هي الأحزاب التي نشأت داخل الهيئة البرلمانية، عبر نشأة علاقة عملية متصلة بين اللجان الانتخابية وبين الجماعات التشريعية،[1] فمع ظهور البرلمانات في النظم السياسية المختلفة، إذ أنه مع وجود البرلمانات ظهرت الكتل النيابية التي كانت النواة لبزوغ الأحزاب، حيث أصبح هناك تعاون بين أعضاء البرلمانات المُتشابهين في الأفكار والإيديولوجيات والمصالح، ومع مرور الوقت تلمّس هؤلاء الأفراد حتميّة العمل المشترك بينهم، وقد ازداد هذا الإدراك مع تعاظم دور البرلمانات في النظم السياسية المتنوّعة، إلى الحد الذي بدأ نشاط تلك الكتل البرلمانية يظهر خارج البرلمانات من أجل التأثير في الرأي العام.[2]

يرتبط التفسير البرلماني لنشأة الأحزاب السياسية بمناقشة ماكس فيبر للتطور المبكر للأحزاب حول الكتل البرلمانية وتعقبه للتحول لما أسماه بـ"الأتباع الخالصين للأرستقراطية" إلى "أحزاب الأعيان" إلى ظهور الديمقراطية الشعبية، حيث أكد في هذا السياق موريس دوفرجيه، وقد نسبت إليه أساسا هذه النظرية في الأصل، والتي تربط بين نمو الأحزاب وتطور البرلمانات القومية ونمو حجم الناخبين، أين افترض أن نمو الأحزاب مر أولا بتكوين أجنحة برلمانية، ثم تنظيم لجان انتخابية، وأخيرا نشأت روابط دائمة بين هذين العنصرين. واتفق كل من ماكس فيبر وموريس دوفرجيه على القول بأن الأجنحة والمنتديات السياسية للنخبة، والتي سبقت الأحزاب، لم تكن أحزابا بالمعنى الذي نستخدم به هذا الاصطلاح.[3]

أي أن الأحزاب ذات النشأة الداخلية أو ذات الأصل البرلماني والانتخابي هي أحزاب تكونت وتطورت بتطور الكتل البرلمانية أو اللجان الانتخابية، لاسيما وأنها ظهرت أولا المجموعات البرلمانية ثم تشكيل اللجان الانتخابية، ثم تأسيس علاقة بين هاته التنظيمات.[4]

---

[1] - أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص76.

[2] - حسني الخطيب، "الأحزاب السياسية بين النشأة ونُظم التصنيف"، أنظرا الرابط التالي: https://shorturl.at/ijrS5 تم تصفح الموقع بتاريخ: 2023/04/19.

[3] - أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص76.

[4]- حسني عبد الحميد، أحمد رشوان، **الأحزاب السياسية وجماعة المصلحة والضغط: دراسة في علم الاجتماع السياسي**،(الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب،1997)، ص44.

- **المجموعات البرلمانية:** إن المجموعات البرلمانية ارتبطت في تشكلها في بداية الأمر بالمعيار الجغرافي ومعيار المصلحة المشتركة، لكن مع الوقت بدأت تتبلور الرؤية السياسية المشتركة، وأصبحت عامل إيديولوجي موحد بين أعضاء المجموعة البرلمانية، ومنه تم الالتفاف حول أفكار المجموعة البرلمانية وتحقيق مصالحها المشتركة، عبر الانتظام في شكل تجمعات دائمة لها أفكار ومصالح مشتركة في إطار نوادي ذات طابع سياسي تناقش المسائل الوطنية والدولية، ولعل أحسن مثال على ذلك النادي البريطاني ومجموعة اليعقوبيين بفرنسا. [1]

- **اللجـــان الانتخـابية:** برزت اللجان الانتخابية بفعل التوسع في الاقتراع العام، بعد ما كان الانتخاب محصور في فئة معينة، حيث تعمل اللجان على التعريف بممثليهم لدى الناخبين قصد كسب التأييد[(2)]، وتعتبر مبادرة أحزاب اليسار أحد أسباب ظهور اللجان الانتخابية فكانت أداة تستعمل للتعريف بالنخب الجديدة لمنافسة النخب التقليدية، ويعترف في هذا الشأن موريس دوفرجيه بصعوبة وصف هذه الآلية التي تنشأ بها اللجان الانتخابية، غير أنه يمكن حصر هذه الطرق في التالي:

- تجميع المرشح لمؤيديه قصد إعادة انتخابه.
- مبادرة المجموعة في اختيار مرشحها ودعمه في الانتخاب.
- وجود عدد هائل من الوظائف العامة المنتخبة سعاد على إيجاد وسائل مادية في أيدي اللجان الانتخابية لتكتلها. [3]

-**علاقة المجموعات البرلمانية باللجان الانتخابية:** إن العلاقة بين المجموعة البرلمانية واللجان الانتخابية تنطلق من المرشح نفسه، والذي يرتبط مع المجموعة البرلمانية من خلال؛ العامل الإيديولوجي، وعلاقته بمؤيديه في الحملة الانتخابية، وبناء عليه تنشأ العلاقة بين المجموعة البرلمانية واللجان الانتخابية.

من جهة أخرى، إن أسلوب نشأة اللجان الانتخابية هو من يحدد علاقة السلطة المركزية للحزب بفروعه، فإذا نشأت قبل الحزب فإن الارتباط يكون على أساس اللامركزية الحزبية. أما إذا نشأت بعد وجود الحزب فيكون الحزب سببا في وجودها، ومنه تكون العلاقة بين الحزب واللجنة الانتخابية علاقة مركزية يمارس فيها نوعا من السلطة المركزية. [4]

---

[1] - نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سابق، ص ص 19،20.

[2] - ياسين ربوح، **الأحزاب السياسية في الجزائر: التطور والتنظيم**، (الجزائر: دار بلقيس، 2010)، ص10.

[3] - مرزاق قنفود، "الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية"، مطبوعة محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثانية علوم سياسية جذع مشترك LMD، جامعة الجزائر3، 2018-2019، ص06.

[4] - نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سابق، ص ص 28،29.

- **الأحزاب ذات النشأة الخارجية:** ويقصد بها الأحزاب التي نشأت خار إطار الهيئة التشريعية، وانطوت على بعض التحدي لحكم القائم، وعلى المطالبة بالتمثيل في البرلمان، هذه الأحزاب تمثل ظاهرة أكثر حداثة، وترتبط أكثر بالتوسع في حق التصويت، وبالإيديولوجيات المتشددة العلمانية أو الدينية، كما أنها ترتبط في أغلب المناطق النامية بالحركات القومية المعادية للاستعمار. [(1)] في هذا السياق، يمكن إدراج الغالبية العظمى من الأحزاب التي ظهرت في آسيا وإفريقيا ضمن النوع الثاني لدى دوفرجيه، أي أحزاب ذات نشأة خارجية، انطلاقا من كونها جاءت من رحم حركات قومية، وحركات مسيحية تبشيرية، أو اتحادات طائفية دينية أو قبلية، تطورت كلها خارج الإطار البرلماني الذي أقامه الحكم الاستعماري. [(2)]

بصفة عامة، إن الأحزاب السياسية ذات النشأة الخارجية، تتعلق بالأحزاب التي نشأت خارج هيئة البرلمان، والتي تمتد جذورها خارج حدود المؤسسة البرلمانية واللجان الانتخابية، لعل أهمها الجمعيات، النقابات، الحركات القومية والكنائس والتجمعات السرية، والمؤسسات التجارية والمصرفية، حيث كان لها دور في تأسيس الأحزاب السياسية، مثلا نجد دور التجمعات التجارية في الحزب المحافظ الكندي سنة1854 والذي تأسس من خلال بنك مونتريال والشركة الكبرى للنقل بالسكك الحديدية ومؤسسة مونتريال للأعمال الكبرى. كما توجد أحزاب أخرى تأسست عبر النقابات مثل حزب العمال البريطاني، وأيضا دور التجمعات السرية كما حدث عقب الحرب العالمية الثانية، المجموعات التي وصفت بالمقاومة تحولت إلى أحزاب سياسية مثلا؛ الحركة الجمهورية الشعبية في فرنسا، الحزب الديمقراطي المسيحي في ايطاليا، والحزب الشيوعي السوفياتي الذي تحول إلى حزب حاكم بعد الثورة البلشفية سنة 1917. [(3)]

3- عناصر الأحزاب السيـاسية

يستند الحزب السياسي على عدد من العناصر، تختلف أهميتها من حزب لآخر، غير أنه لا يمكن وفقا للنظرية العامة للأحزاب الإقرار بوجود حزب سياسي يفتقد لأحد هذه العناصر، وعليه يمكن حصر عناصر تكوين الحزب السياسي في؛ العضوية، التنظيم ، والإيديولوجية(الرؤية المشتركة).

- **العضوية:** تعتبر مسألة العضوية بالنسبة للأحزاب السياسية مسألة مركزية، لأنه لا يمكن تأسيس حزب دون توافر الموارد البشرية اللازمة، فهي التي تعمل على تنفيذ

---

(1) - موريس دوفرجيه،**الأحزاب السياسية**، تر: علي مقلد عبد الحسن سعد، ط3(بيروت: دار النهار، 1980)، ص06.

(2) - أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق،ص77.

(3) - عبد القادر مشري، **الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية**،(الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2010)، ص25.

وتجسيد برنامج الحزب وسياسته العامة، على الرغم من تباين الأحزاب في مسألة السعي لزيادة عدد الأعضاء فيها، فالأحزاب الهيكلية لا تميل إلى زيادة عدد أعضائها أكثر مما يتطلبه الهيكل العام للحزب، وهذا عكس الأحزاب الجماهيرية.[1]

ويلاحظ أن مفهوم العضوية الحزبية يختلف باختلاف الأحزاب، فلا يمكن أن يتطابق مفهوم العضو لدى الأحزاب الليبرالية مع مفهومها لدى الأحزاب الجماهيرية، فنجد على سبيل المثال الأحزاب الأمريكية لا تهتم بالجانب الشكلي للانتماء، حيث لا يشترط التوقيع على بطاقة الانتماء للحزب ودفع بدل الاشتراك بصورة منتظمة، لأن نشاط الحزب يقتصر على التحضير للانتخابات والفوز فيها، وهذا على عكس الأحزاب الجماهيرية، والتي تركز على الجانب الشكلي للانتماء، حيث يجب على المنتسب التوقيع على بطاقة الانتماء ويتعهد من خلالها بنظام الحزب ومبادئه.[2]

- **التنظيم:** يمثل التنظيم عنصرا أساسيا في بناء الحزب السياسي، وتصنف الأحزاب السياسية وفقا للبناء التنظيمي إلى أحزاب مركزية، أحزاب لامركزية، وأحزاب عمودية؛ فالأحزاب المركزية تستند إلى السلطة المركزية للحزب في اتخاذ القرار، عكس الأحزاب اللامركزية التي نجد فيها القيادات المحلية للحزب والقواعد دور واضح في اتخاذ القرار، أما الأحزاب القائمة على الروابط العمودية فهي تعتمد في العلاقة بين القيادات والقواعد على نظام انضباطي متشدد، على أساس الامتثال الكلي لأوامر القيادة، ومنه الهيمنة المطلقة على قواعد الحزب مثل الأحزاب الفاشية.[3]

- **الإيديولوجية:** تعتبر الإيديولوجية التي يعتنقها الحزب أحد مكوناته الأساسية، فهي التي تمكن من الحكم على لون الحزب، أي على اتجاهه السياسي، كما أنها تعد المرشد الأساسي للحزب قصد تحقيق أهدافه، وتمكنه أيضا من تحديد اختيار الأفراد لهذا الحزب، اعتقاد منهم بتلك الأفكار والقيم التي يسعى الحزب لتحقيقها، غير أن ذلك لا يمنع الأحزاب من التراجع عن إيديولوجيتها في غالب الأحيان، فتضطر إلى تطويع إيديولوجيتها لتتمكن من مواجهة الظروف وتتماشى مع الاعتبارات العملية، وحتى تتمكن من التوفيق بين النظرية والتطبيق تعمد الأحزاب إلى تعديل أهدافها بقصد مواجهة الظروف الطارئة، مع التأكيد على أهدافها على المدى الطويل والمرتبطة بالإيديولوجية التي تعتنقها لم يطرأ عليها أي تغيير.[4]

---

(1) - شمران حمادي، **الأحزاب السياسية والنظم الحزبية**، (بغداد: مطبعة دار السلام، 1972)، ص29.

(2) - حميد حنون خالد، **الأنظمة السياسية**، ط3 (بغداد: المكتبة القانونية، 2010)، ص120.

(3) - علي غالب العاني، صالح جواد الكاظم، **الأنظمة السياسية**، (بغداد: دار الحكمة،1990)، ص112.

(4) - أنظر: اسكندر غطاس، **أسس التنظيم السياسي في الدول الاشتراكية**، (القاهرة: دار الفكر العربي،1972)، ص67.

من جهة أخرى، حدد كل من **جوزيف لابالومبارا** وَ **وينر** عناصر مفهوم الحزب السياسي من خلال دراستهما للظاهرة الحزبية في البلاد المتخلفة في أربعة عناصر، وهي كما يلي:

- استمرارية التنظيم؛ أي وجود تنظيم لا يتوقف على المدى العمري للقادة المنشئين له.
- امتداد التنظيم إلى المستوى المحلي مع وجود اتصالات منتظمة داخلية وبين الوحدات القومية المحلية.
- توافر الرغبة لدى القادة على كل من المستويين المحلي والقومي للقيام بعملية صنع القرار وليس مجرد التأثير على ممارسة السلطة.
- اهتمام التنظيم بتجميع الأنصار والمؤيدين في الانتخابات أو السعي بشكل أو بآخر للحصول على التأييد الشعبي.[1]

4- وظائف الأحزاب السياسية

تتفق أغلب الدراسات لموضوع الظاهرة الحزبية، سواء كانت دراسة حالة أو دراسات حزبية مقارنة، على أنه توجد بعض التمايزات والتباينات على مستوى الوظائف التي تؤديها الأحزاب، لذلك أكد بيردو على هذه الحقيقة، حيث قال "إن تحديد وظائف الأحزاب السياسية يبدو أمرا صعبا، إذا حاولنا تجاهل طبيعة الأحزاب المعنية والوسط الذي تباشر فيه نشاطها[2]، مثلا الوظائف التقليدية التي تؤديها الأحزاب السياسية في النظم السياسية الغربية أو النظم السياسية في العالم الثالث ذات طابع مشترك، على سبيل المثال تنظيم الأحزاب للمعارض، تكوين وتوجيه الرأي العام، التعبير عن رغبات الجماهير، وتكوين واختيار الكوادر السياسية، التجنيد والتنشئة السياسية، المشاركة السياسية في صنع واتخاذ القرار...إلخ، لذلك سنحاول التطرق إلى مختلف الوظائف التي تؤديها الأحزاب السياسية بصورة عامة، وكما يلي:

- **تنظيـــم المعـــارضة:** إن تحقيق الحزب لأهدافه، لاسيما منها الهدف الأساس من نشأته إلا وهو الوصل إلى السلطة مرتبط بصفة أساسية بدوره ووظائفه التي يمارسها داخل النظام السياسي، حيث يجب عليه التأثير في قرارات السلطة والنخبة الحاكمة، من خلال تنظيم المعارضة، انطلاقا من كون النظام السياسي يتميز بالمرونة والقدرة على التكيف والاستجابة، حيث يوفر كل الوسائل القانونية التي تسمح للمعارض بالتعبير عن رأيه، باعتبار أن المعارضة في النظم السياسية الديمقراطية جزء لا يتجزأ منها، من جهة أخرى إن وظيفة المعارضة تقتضي من الحزب المعارض أن يقوم بتوجيه النقد إلى الحكومة، متبوعا بالحلول والبدائل اللازمة التي يتضمنها البرنامج، الذي يمكن ترجمته

---

(1) - أنظر: أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص17.

(2) - حسنين توفيق، "دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث"، في: علي الدين هلال دسوقي، محمود إسماعيل محمد، **اتجاهات حديثة في علم السياسة**،(القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، 1999)، ص182..

إلى الواقع العملي في حال وصول الحزب المعارض إلى السلطة، ويتعين على الحزب تحمل مسؤولياته في استمرارية المؤسسات الدستورية وما يقتضيه ذلك من قيام الكوادر الحبية بتولي مسؤولية الحكم وقدرتها في المحافظة على كيان المؤسسات القائمة، كل ذلك في إطار نظام ديمقراطي يساعد على نجاح الحزب المعارض من خلال توافره على حرية الرأي وحرية التجمعات والجمعيات السياسية والحصانة البرلمانية ومساءلته الحكومة،

وسحب الثقة منها...إلخ.[1]

- **تكوين وتوجيه الرأي العام:** ترتبط وظيفة الحزب في مجال تكوين وتوجيه الرأي العام بوظيفة تنظيم المعارضة، حيث يضطلع الحزب بتوجيه الفرد، وإنماء الشعور لديه بالمسؤولية، وكذلك تحسيسه بأن مصالحه الشخصية على صلة وثيقة بالمصلحة العامة العليا للوطن، حيث يعمل الحزب في هذا الشأن على تنمية الشعور بالانتماء للوطن عبر صياغة مطالبهم وانشغالاتهم في صورة سياسة عامة للحزب واعتبارها ضمن برنامجه يترجمها في إطار المبادئ العامة للحزب وأهدافه.[2]

ويتولى الحزب ممارسة هذه الوظيفة من خلال الاجتماعات والمؤتمرات الحزبية التي تعقد دوريا، ومختلف وسائل الإعلام، حيث يقوم بتقديم المعلومات وتنظيمها ونشرها بين الأفراد والمواطنين، فعبر العمل الحزبي تقوم الأحزاب السياسية بغرس جملة من القيم والمعايير والاتجاهات العامة لدى الأفراد، مما يساهم في تشكيل الثقافة السياسية وبلورة الرأي العام القائم على الموازنة بين الحقوق والواجبات وبين المصلحة الفردية والمصلحة العامة.[3]

إن الحزب من أجل أن يقوم بدوره في تكوين الرأي العام يقتضي أن يربط بين المواقف الفردية وينسق بينها، حيث يتبلور من خلالها رأي عام موحد يمثل اتجاها سياسيا محددا، أين يلتزم فيه الأفراد بالتخلي عن نظرتهم الفردية، والاتجاه إلى التمسك بالموقف الجماعي العام الذي يمثله الحزب ومنه يساند الحزب، ويمكن أن ينضم إليه، وبالتالي يتقبل أفكارا جديدة اكتسبها من خلال التنازل على بعض أفكاره لأجل الأفكار العامة الخاصة بالحزب، هذا ما يوضح لنا أهمية الحزب في تكوين الرأي العام.[4]

- **تكوين واختيار الكوادر السياسية:** تعتبر الأحزاب السياسية أحد أهم أدوات التكوين السياسي للأفراد والقيادات السياسية، كما أنها تعد مدرسة تلقن فيها مبادئ

---

[1] - نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سابق، ص ص 86،87.

[2] - المرجع نفسه، ص95.

[3] - صباح مصطفى حسن المصري،**النظام الحزبي في مصر**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003)، ص160.

[4] - ثامر محمد كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص214.

ممارسة السلطة والحكم، والمساهمة في صقل شخصية المتحزب على المستوى السياسي، حيث تعد كأهم قناة تنشئة سياسية يسعى عبرها المواطنين إلى تولي الحكم، كما يتولى الحزب أيضا من جهة أخرى اختيار المرشحين للمجالس المنتخبة وتقديمهم إلى الهيئة الناخبة، وكذا مساعدة القاعدة على اختيار ممثليها، من خلال جملة من الإجراءات والمعايير التي تضمن عدم انفراد الحزب وحده باختيار الحاكم، ومنح القاعدة الحزبية المشاركة في هذا الاختيار، لذلك تبقى وظيفة الحزب في هذا المجال لها بعض الجوانب التي تجعل عملية اختيار الحاكم مسألة تختلف عن مسألة اختيار مرشح، فتكوين الحكومة وشغل المراكز الحكومية القيادية مسألة تختلف عن عملية الانتخابات.

إن قيام الحزب السياسي باختيار الحاكم، يعد علية تهدف إلى تكوين الهيئة السياسية الحاكمة، لاسيما ما تعلق بعملية الانتقاء، لذلك فالحزب هنا يبحث عن شخص ذو مواصفات خاصة من حيث التكوين والتفكير والرؤية السياسية، وعليه فلابد على الحزب أن يقوم في هذه المسألة بتقديم شخص متمرس في صفوف الحزب يكون معبرا عن الوسط الذي يقوم بتمثيله في الحكم من وجهة نظر الحزب. [1]

- **التعبير عن رغبات الجماهير:** تعتبر الأحزاب السياسية حلقة وصل بين الجماهير والسلطة، حيث تقوم بنقل طلبات وانشغالات الجماهير إلى السلطة والحث على تلبيتها، ويرتبط هذا بموقع ومكانة الحزب داخل النظام السياسي، سواء كان في السلطة أو في المعارضة، فإذا كان الحزب الحاكم يتمتع بالأغلبية البرلمانية يعمل مباشرة على صياغة القوانين التي تحقق رغبات الجماهير وتجسيدها، أما إذا كان الحزب على مستوى المعارضة فإنه يقوم بوظيفة نقل هذه الرغبات عن طريق الوسائل القانونية والسياسية المشروعة، ويضغط من خلالها على السلطة قصد تحقيق رغبات الجماهير.

إن تواجد الأحزاب السياسية في الأنظمة السياسية أكثر من ضرورة، نظرا لكونها تعمل على التنسيق بين وجهات النظر بين الحاكم والمحكوم والتقريب بينها، باعتبارها مؤسسات سياسية دستورية مهمتها تكوين الإرادة العامة الوطنية، فالأحزاب تعمل على تحويل الأفكار والمبادئ إلى برنامج عمل وخطة عمل محددة بآجال زمنية وإمكانيات محددة وموارد لازمة، لأن الجماهير إذا تركت دون تنظيم لن تتمكن من تكوين رأي عام مؤثر، ولا من وضع برنامج يعكس أفكارها، ولكن الحزب هو الذي يقوم بذلك، فهو الذي يحدد للجماهير ما هو مطلوب منها ويوضح لها الأهداف المرجوة من الخطط التي يضعها الحزب، فالحزب هو المخطط والمنفذ في آن واحد. [2]

من جهة أخرى وفي إطار عرض وظائف الأحزاب السياسية، يوجد من تطرق في أدبيات علم السياسة إلى خصوصية ممارسة الأحزاب السياسية في الدول النامية تحديدا،

---

[1] - نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سابق، ص 100.

[2] - المرجع نفسه، ص98.

وحصرها في وظيفة تحقيق التكامل القومي، وظيفة التعبة السياسية، الضبط والسيطرة، وظيفة إضفاء الشرعية، وظيفة التوزيع ووظيفة المشاركة في صنع القرارات والسياسة العامة ومراقبتها وتنفيذها.

- **وظيفة تحقيق التكامل القومي:** إن تحقيق التكامل القومي عبارة عن عملية ترتبط بدورها بمختلف الانقسامات اللغوية والعرقية والدينية والطائفية والجهوية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك جاءت وظيفة التكامل القومي هادفة إلى تحقيق بناء الأمة وبناء الدولة، إذ يكون فيها ولاء المواطن للدولة وللوطن، وعليه اتجهت مختلف الدول التي تعاني هذا الانقسام إلى الأخذ بنظام الحزب الواحد في أفريقيا في مرحلة ما بعد الاستقلال مباشره، انطلاقا من أن الحزب يعتبر أداة لتحقيق الوحدة الوطنية والتكامل في المجتمعات الأفريقية، فالحزب الواحد هو أداة للتوحيد بينما، التعدد الحزبي يؤدي إلى التفرقة والانقسام. [1]

- **وظيفة التعبئة السياسية:** ذهبت معظم الدراسات السياسية لموضوع الأحزاب السياسية في الدول النامية إلى التأكيد على أن وظيفة التعبئة السياسية برزت أساسا في نظام الحزب الواحد، حيث يقوم هذا الأخير على حشد وتعبئة المواطنين لتأييد النظام الحاكم والقيادة السياسية الحاكمة، لأن التعبئة السياسية في جوهرها تهدف إلى تعظيم التأييد والسند الجماهيري للحاكم، فالحزب السياسي يستند الى عملية التنشئة السياسية للأفراد، والتي يهدف من خلالها الى نشر ثقافة سياسية تكرس مفاهيم الأمر والولاء والتأييد للنظام الحاكم والقيادة السياسية، فدور الحزب من خلال التعبئة السياسية في ظل هذه النظم السياسية، قوامه أساسا خلق منظومة قيمية اجتماعية تؤمن بالتأييد والولاء والمبايعة عكس الحوار والمشاركة.[2]

- **وظيفة الضبط والسيطرة:** إن أغلب الدول النامية أخذت بعد الاستقلال مباشرة بنظام الحزب الواحد أو الحزب المسيطر، وعبر مراحل تاريخية مختلفة، اتجهت إلى الاتخاذ من الحزب الواحد أداة تستخدمها الدولة والقيادة السياسية لممارسة الضغط والسيطرة على المجتمع بالاعتماد على العديد من الوسائل.

- **وظيفة إضفاء الشرعية:** إن مفهوم الشرعية يعبر على قبول أغلبية المواطنين للنظام السياسي القائم وخضوعهم بصفة طوعية له وقبول سياساته الهادفة إلى تحقيق المصلحة العليا للبلاد[3]، على العكس من ذلك تسعى الدول والأنظمة السياسية غير

---

[1]-William Tordoff, **Government and politics in Africa**,2nd ed(London : Macmillan,1993),p98.

[2]-السيد زهرة، "الأحزاب السياسية والانفتاح الاقتصادي في مصر"،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1984، ص91.

[3] -صباح مصطفى حسن المصري،مرجع سابق، ص214.

الشرعية التي تواجه مشكلة انهيار الدولة وعدم الاعتراف بها من قبل الشعب، والفاقدة للثقة السياسية في أدائها، تحاول الخروج من هذه المعضلة باستخدام مختلف الوسائل التي تعيد لها الشرعية، حيث تلجأ إلى الأحزاب السياسية، لاسيما الحزب الواحد الذي تستند له في دعم شرعيتها عبر ممارسة التعبئة السياسية للمواطنين، والتأكيد على كاريزمية الحاكم والقائد، وقد وصل الأمر إلى حد التداخل بين أجهزة الحزب والدولة في العديد من الدول، إلى الحد الذي لا يمكن التمييز بين الحزب والدولة، لكن مع توالي الإخفاقات والأزمات داخل الأنظمة السياسية المتخلفة حدثت موجة جديدة تبحث عن مصادر جديدة للشرعية.[1]

- **وظيفة التوزيع:** تؤدي الأحزاب السياسية باعتبارها قنوات لتوزيع الموارد والمنافع على بعض الفئات والجماعات والمناطق داخل الدولة، فدور الأحزاب كمحكات للتوزيع، خاصة في الدول التي تعاني الانقسامات المجتمعية والعرقية واللغوية والدينية والطائفية، وامتداد هذه الانقسامات إلى المجال السياسي والحزبي.

- **وظيفة المشاركة في صنع القرارات والسياسات العامة ومراقبة تنفيذها:** إن ممارسة الحزب السياسي لدوره في مجال المشاركة، في صنع القرارات والسياسات ومراقبة تنفيذها، عرف بالمحدودية، فعلى الرغم من اعتبار الحزب امتدادا لأجهزة الدولة، وأحد أدواتها للتعبئة والتوجيه والضبط والسيطرة في بعض الحالات، وهامشية دور الأحزاب كقنوات للمشاركة في أغلب دول العالم الثالث، خاصة من الدول هي أقرب إلى نظام الحزب المسيطر، تكون فيه محدودية للفاعلية والتأثير للأحزاب السياسية.[2]

5- أنواع الأحزاب السياسية

في ظل الديمقراطية المجسدة للتمثيل السياسي تتنوع الأحزاب السياسية من حيث أهدافها وقيمها وعقيدتها وكذا بنيتها التنظيمية وغيرها، وهذه العناصر تعد كمعايير لتصنيف الأحزاب السياسية، التي نوجز أهمها حسب المفكرين ومدى ارتباطها بالصفة التمثيلية في الآتي:

- **تصنيف "موريس ديفرجيه M.Duverger"** 1970م: والتي صنفها إلى أحزاب الأطر تضم شرائح اجتماعية متميزة بنفوذها الاجتماعي والاقتصادي ومؤثرة، وأحزاب الجماهير التي تتكون من مختلف مكونات المجتمع ولا تتطلب نفوذا اجتماعيا أو اقتصاديا[3]، هذه الأحزاب تتطابق مع بنى اجتماعية مختلفة، ولها نتائج مختلفة على الانتخابات والتمثيل البرلماني، ثم أضاف تصنيفا آخر عام 1976م وهي الأحزاب

---

(1) -علي الدين هلال دسوقي، محمود إسماعيل محمد، مرجع سابق، ص184.

(2) - المرجع نفسه.

(3) - موريس ديفرجيه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري**، تر: جورج سعد، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2014)، ص ص 71-74.

الجامدة والأحزاب المرنة، فالأولى يكون نظامها صارما على الأعضاء، أما الثانية يؤكد نظامها على حرية أعضاء الحزب في الاستقلال برأيهم والتصويت حسب رأيهم وليس حسب الحزب.[1]

- **تصنيف "جون شارلو Jean Chariot" 1970م**: والذي صنفها حسب أهداف الأحزاب واستراتيجياتها إلى: أحزاب الأعيان والتي تضم شخصيات بارزة وتتمتع بالثروة لدعم الحزب ماديا في الانتخابات وأحزاب المناضلين الممثلين للطبقة الوسطى، لا ترتبط بالثورة بل بالاقتناع بأفكار الحزب، والرغبة في النضال لتحقيق أهدافه، وأحزاب الناخبين الموجهة لكسب أكبر عدد من الناخبين حول مرشح الحزب بغض النظر عن توجهاتهم الأيديولوجية، تتميز بانضباطية أقل هدفها خوض الانتخابات والفوز بها[2]وهذه الأنواع مرتبطة بطبقات المجتمع ومدى تمثيلها، ويعد النوع الأخير الأكثر تجسيدا للصفة التمثيلية.

- **تصنيف "جيوفاني سارتوري Giovanni Sartori" 1976م**: وهي؛ أحزاب الرأي والزبائن وهي شكل بدائي ارتبط ظهورها بالبرلمانات وهي شبكة من العلاقات الشخصية تدور حول عدد قليل من القادة الأحزاب البرلمانية التي تسعى لوضع استراتيجيات حول اللعبة البرلمانية لتشكيل الأغلبية، والأحزاب البرلمانية الانتخابية التي ظهرت نتيجة توسيع حق المواطن في التصويت في الانتخابات، وأخيرا أحزاب الجماهير التي تكونت خارج البرلمانات، وهدفها التنظيم السياسي للجماهير.[3]

- **تصنيف "فليب بروPhilip M. Pro"**: والتي صنفها حسب منطق الانتخابات التنافسية والتمثيل إلى: الأحزاب الإدارية وهي القريبة من السلطة، والأحزاب الاحتجاجية التي تولد من الرفض وتسعى لاستقطاب الناخبين الرافضين للوضع القائم[4]، فالأولى مهيئة وذات أغلبية تمتلك الصفة التمثيلية، أما الثانية فهي مهمشة تسعى لفرض نفسها على الساحة السياسية من أجل كسب الصفة التمثيلية الحقيقية.

6 - الأنظمة الحزبية

ليست الأنظمة الحزبية مماثلة لمفهوم الأحزاب، فالأحزاب السياسية عبارة عن تنظيمات تهدف إلى الفوز في الانتخابات، أما الأنظمة الحزبية فهي تفاعل عدة أحزاب مع بعضها البعض، ويعتمد الجانب الأكبر من صحة النظام السياسي على النظام الحزبي، إذا كان مستقرا أو غير مستقرا، وإن كان به أحزاب أكثر من اللازم، وإن كانت الأحزاب

---

(1) - بلال أمين زين الدين، **الأحزاب السياسية**. (القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2014)، ص37.

(2) - محمد السويدي، مرجع سابق، ص103.

(3) -Giovanni Sartori, «Party Types: Organization and Function», **West European Politics**. Vol 28, Issue 1, Routledge, 2005, pp 5-12.

(4) - فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، تر: محمد عرب صاصيلا. ط1(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)، ص367-372.

تتنافس بأسلوب يتجه نحو المركز أم تهرب من المركز، إذ أن النظام الحزبي قد يؤدي إلى ضياع دستور جيد.[1]

وتعد أفضل طريقة لتصنيف الأنظمة الحزبية، هو القيام بعملية إحصاء عدد الأحزاب داخل هذه الأنظمة الحزبية، واحد، اثنان، أو عدة أحزاب، ويقسم الكتاب التنظيم الحزبي في العالم المعاصر إلى الصور السابق؛ نظام الحزب الواحد، نظام الحزبين، نظام متعدد الأحزاب، غير أن لبسن Lipson يقرر في هذا الصدد بأن "هناك نقطة أخرى تحتاج إلى إيضاح، هي معنى كلمة نظام، عند الحديث عن الأنظمة الحزبية، فماذا تعني كلمة نظام؟ إنها تعني بلا شك تعدد الأحزاب والعلاقات فيما بينها"، فالنظام يعني جزءا من الكل، بمعنى وجود أجزاء أخرى أي أحزاب أخرى. لذلك فإن الحديث عن نظام الحزب الواحد يبدو متناقضا، فلابد للنظام الحزبي أن يضم أكثر من حزب واحد.[2]

في هذا السياق، جاء تصنيف الأنظمة الحزبية في صورة اجتهادات فكرية وعلمية، لقت صدى واسعا في حقل علم السياسة، غير أن هذا التصنيف الأكثر شيوعا بين الكتاب، هو التصنيف التقليدي لموريس دوفرجيه، الذي ركز في تصنيفه على معيار العدد للأحزاب، كما سبق وأن أشرنا إليه، حيث صنفها إلى نظام الحزب الواحد، ونظام الحزبين، ونظام تعدد الأحزاب. كما يوجد من جهة أخرى، من اعتمد على ظروف النشأة الخاصة بالظاهرة الحزبية، ومختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي دفعت إلى تأسيسها، حيث ذهب المفكرين إلى اعتماد هذه المقاربة في تصنيف النظم الحزبية مثل جون بلوندال سنه 1968، ألموند وكولمان سنة1960، لابالومبارا وواينر سنة1966، وسارتوري سنة 1976، حيث لجأ إلى التركيز على معيار التنافسية في تصنيفه للنظم الحزبية، فإذا كان نظام الحزب يسمح بإمكانية التنافس المتساوي بين الأحزاب فيما بينها يوصف بأنه نظام حزبي تنافسي، أما إذا كان لا يسمح بالتنافس بين الأحزاب فيعد نظام حزبي غير تنافسي.[3]

- **نظام الحزب الواحد** Partie unique**:** إن مفهوم نظام الحزب الواحد يعد التنظيم الذي يضم مجموعة من المواطنين، يعتنقون نفس الإيديولوجية والأعمال في ظل نظام لا يسمح بوجود أحزاب سياسية أخرى، ولا يعترف بها.[4] وبموجب هذا النظام يحتكر

---

[1] - مايكل روسكن وآخرون، **مقدمة في العلوم السياسية**، ط1(القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2015)، ص299.

[2] - نبيلة عبد الحليم كامل، مرجع سابق، ص102.

[3] - أنظر: سعاد الشرقاوي، **الأحزاب السياسية: أهميتها، نشأتها، نشاطها**، (القاهرة: مركز البحوث البرلمانية، 2005)، ص39. صباح مصطفى حسن المصري، مرجع سابق ص104. أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص ص130-131،

[4] - زهير شكري، **الوسيط في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية: النظرية العامة والدول الكبرى**، ج1، ط3(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1994)، ص ص138-141.

الحزب الواحد فضاء الممارسة السياسية، ويتواجد نظام الحزب الواحد في الأنظمة الشمولية أو التوتاليتارية، في الدول الاشتراكية سابقا؛ مثل كوبا، كوريا الشمالية، الصين وبعض دول العالم الثالث، فمن خلال هذه الأنظمة السياسية أثبتت أن الحزب الواحد هو المسيطر على الحياة السياسية، وهو الوحيد الذي يحوز على الترخيص بالعمل السياسي.[1]

ويمكن حسب الفقه السياسي أن نميز بين نمطين لنظام الحزب الواحد؛ هما:

- **نظام الحزب الواحد الجامد:** يتمركز نظام الحزب الواحد الجامد على قواعد صارم، تحول دون وجود بعض الأحزاب في الحياة السياسية، كما يمنع إطلاقا وجود تيارات سياسية والنزاعات داخل الحزب أيضا مثلا الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي.

- **نظام الحزب الواحد المرن:** يتعلق الحزب الواحد بالسماح بتعدد الاتجاهات السياسية والتيارات الفكرية داخل الحزب الواحد، وكذلك وجود الأحزاب السياسية في الفضاء السياسي موازاة مع الحزب الحاكم.[2]

- **نظام الحزبين (الثنائية الحزبية**Bipartisme**):** يشير مفهوم نظام الحزبين إلى وجود حزبين كبيرين مسيطرين على الممارسة السياسية داخل الدولة، في ظل وجود أحزاب أخرى صغيرة وأقل حجما ووزنا في الساحة السياسية، غير أنه لا يمكن الوصول إلى سدة الحكم وتولي السلطة، وفي ظل هذا النظام الحزبي لا يكون أمام المواطنين مجال واسع للاختيار، وتنحصر المنافسة في الوصول إلى السلطة بين حزبين فقط، ويكون فيه انتقال السلطة من حزب لآخر بصفة شبه منتظمة ودورية تقريبا.[3]ولكل من الحزبين فرص متساوية في تولي السلطة، على الرغم من الأحزاب التي تحتل الموقع الثالث بعد الحزبين الرئيسيين؛ مثل الاحرار في الولايات المتحدة الأمريكية، والديمقراطيين في بريطانيا نادرا ما تفوز، إلا أنهم يبقون ليذكروا الحزبين بالسخط الشعبي.[4]

وجاء الفكر الدستوري والسياسي عموما بشكلين من نظام الثنائية الحزبية:

- **نظام الثنائية الحزبية التامة:** إن نظام الثنائية الحزبية التامة يتعلق أساسا بوجود أكثرية حزبية مستقرة، تأخذ فيها الصراع صفة الاعتدال، أين يلتزم فيه المناضلين والأفراد بالتصويت لصالح حزب معين، والثنائية الحزبية الجامدة عادة ما يكون فيها الأحزاب السياسية على درجة كبيرة من الانسجام والتقارب وليس التطرف، ولعل أحسن

---

(1) - جاسم زكريا، **المدخل إلى علم السياسة**، (سوريا: الجامعة الافتراضية السورية، 2018)، ص281.

(2) - سليمان محمد الطماوي، **السلطات الثلاث في الدساتير العربية والفكر السياسي الإسلامي**، ط5(القاهرة: مطبعة عين شمس،1986)، ص193.

(3) - جاسم زكريا، مرجع سابق، ص282.

(4) - مايكل روسكن وآخرون، مرجع سابق، ص302.

مثال التداول على السلطة بين حزبي العمال والمحافظين في بريطانيا والحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

ثالثا- الجماعات الضاغطة

1- مفهوم جماعات الضغط

إن مفهوم جماعات الضغط كغيره من المفاهيم في العلوم الاجتماعية له أكثر من تعريف، غير أن هذه التعريفات تدور حول كلمات مفتاحية متقاطعة، وهو تأكيدها على أنها نوع من الجماعات (صغيرة كانت أم كبيرة) تمارس ضغطا على الحكومات من أجل الوصول لأهداف وغاية معينة ليس بالضرورة أن يكون من ضمن أهدافها الوصول إلى سدة الحكم.

الجماعات الضاغطة هي تلك الجماعات المؤثرة التي تتميز بنوع من التنظيم وممارسة الضغط السياسي على صناع السياسة العامة الرسميون، قصد تحقيق مقصود تسعى إليه تلك الجماعة من خلال قوتها التأثيرية في أن يكون لديها القدرة على تشكيل مركز مستقل إلى درجة إلى القرار الذي يمثلها من حيث التوجه والغاية ومن حيث ممارسه الضغط الفعل في السياسة العامة. [2]

ويعرفها شوارزنبرج بأنها تنظيم مشكل للدفاع عن المصالح ولممارسة الضغط على السلطات العامة، من أجل الحصول منها على قرارات متوافقة مع مصالحه وهو ما يقتضي توافر ثلاث مقومات أساسيه؛ الجماعة المنظمة؛ والدفاع عن المصالح وممارسة الضغط. [3] وتعرف أيضا حسب Allan R Bell بأنها تنظيم يسعى للتأثير في محتوى القرارات السلطوية، دون وضع أعضائه في مناصب حكومية رسمية، وهي أيضا حسب A. Maihiot عدد لا يحصى من الجماعات والجمعيات والنقابات والتحركات التي بدفاعها عن المصالح المشتركة لأعضائها، مستخدمة كل وسيلة مباشرة أم غير مباشرة ضد السلوكات الحكومية والتشريعية وتوجيه الرأي العام. [4]

التمييز بين الجماعات الضاغطة والمفاهيم ذات الصلة:

---

[1] - عصام الدبس، **النظم السياسية: الكتاب الأول**، ط1.(الأردن : دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010)، ص319.

[2] - فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل**.(عمان: دار المسيرة للنشر والطباعة،2001)، ص202.

[3]-Roger-Gérard SCHWARTZENBERG, **Sociologie politique** .(Paris; Montchrestien,1974), p587.

[4] - محمد أبو ضيف باشا، **جماعات الضغط وتأثيراتها على القرارات الإدارية والدولية: ماهيتها، أنواعها، عوامل تكوينها، مشروعيتها وأهميتها**.(مصر: الدار الجامعية الجديدة،2008)، ص14.

يتداخل مفهوم الجماعات الضاغطة مع العديد من الاصطلاحات والمفاهيم، منها جماعات المصالح، حيث يستخدم عادة السياسيين المصطلحين بنفس المعنى، وفي اتجاه واحد. لكن من حيث النشأة والهدف الأمر ليس نفسه فجماعات المصالح نشأت بسبب توسع وظائف الدولة، مما أدى إلى بروز جماعات تدافع عن نفسها، بوصفها منتجة في القطاعات الإنتاجية التي تنشط دون أن تستخدم القوة للتأثير في سياسة الدولة، ومع ومنه لا يمكن أن تتحول جماعات المصلحة إلى جماعة ضغط ما لم يستخدم سلطة التأثير على الدولة لتحقيق مطالبها.

من جهة أخرى توجد خيوط تماس بين الجماعات والأحزاب السياسية فيما يتعلق برسم السياسة العامة للدولة، خاصة في التكوين الداخلي لكل من الأحزاب السياسية وجماعات الضغط، حيث تتشكلان من مجموعة من الأفراد تربطهم أهداف ومصالح مشتركة، غير أن الأحزاب السياسية تختلف عن الجماعات الضاغطة من حيث الهدف، فهي تسعى للوصول إلى السلطة، أما جماعات الضغط فتسعى لتأثير في قرارات السلطة دون الوصول إليها.

كذلك من ناحية التأثير فإن الجماعات الضاغطة تؤثر في رسم السياسة العامة خارج دوائر السلطة، عكس الحزب السياسي الذي يؤثر في السياسة العامة وهو داخل السلطة وخارجها، كما أن الجماعات الضاغطة تتميز عن الأحزاب السياسية في مجال عدم خضوعها للرقابة الشعبية، عكس الأحزاب السياسية، حيث يمكن للشعب أن يسحب ثقته من الحزب وعدم منحه الشرعية لتمثيله على مستوى الهيئات التمثيلية. [1]

ويرى بنتلي Bently بأن جماعات الضغط مرادفة لجماعات المصلحة، حيث يقول بأن جماعة الضغط تسعى على أساس بعض الاتجاهات المشتركة إلى فرض مطالبها على الجماعات الأخرى في المجتمع، لتدعيم وتطوير أو توزيع بعض الأنماط بعض السلوكية التي تتفق مع هذه الاتجاهات. ويعرفها جورج بيردو George BURDEAU كل الجماعات ذات مصلحة تقوم بالتدخل لدى السلطة، مهما كان نوع هذا التدخل ومستواه من أجل تحقيق مصالحها أو حمايتها من السلطة، وهو يرى في المصلحة والنشاط أهم عنصرين في تعريف هذه الجماعات، إذ أنه من الصعب ذكر شركة أو جمعية أو مؤسسة سواء كانت مهنية أو دينية آو غيرها لتحقيق مصالح أعضائها تؤدي إلى المساس بهذه المصالح. [2]

من خلال ما تم التطرق إليه حول مفهوم الجماعات الضاغطة، يمكن أن نحدد خصائص الجماعات الضاغطة فيما يلي:

---

[1] - ماجد الحموي، ال**جماعات الضاغطة**. (الموسوعة العربية،2008)، ص14.

[2] - فاروق حميدشي، **الجماعات الضاغطة**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998). ص44.

- من حيث التكوين: حيث يمثل التكوين ميزة رئيسية في الجماعات الضاغطة، إذ ينتظم الأفراد جماعيا وفق علاقة تنظيمية ثابتة، تعمل على تحقيق أهداف ومصالح مشتركة بعيدا عن الانتماءات الإيديولوجية.

- التنظيم: إن الجماعات الضاغطة تنظيم غير رسمي تمارس نشاطها بعيدا عن أي علاقة رسمية بالدولة ومؤسساتها، غير أن ذلك لا يمنع ويحول دون تأثيرها في سياسات السلطة وقراراتها، فكلما كانت الجماعة أكثر تنظيما، تمكنت من توجيه صانع القرار نحو اهتماماتها.

- تنوع النشاطات والوظائف: إن نشاطات ووظائف الجماعات تتميز بالاختلاف والتباين فيما بين كل جماعة وأخرى، لذلك ينشأ الاختلاف في المصالح والأهداف، حيث نرى جماعات تدافع عن المرأة، وأخرى عن البيئة، في حين توجد جماعات ذات طابع وأهداف معنوية، وجماعات ذات طابع أيديولوجي وهي ما تعرف باللوبيات.

- استخدام الضغط أساسا في التأثير على صانع القرار: تستخدم جماعات وسيلة الضغط على صانع القرار بصفة أساسية، قصد تحقيق أهدافها وتختلف درجة الضغط بسبب مكانة الجماعة ودرجة تنظيمها وتماسكها.

- التأثير في قرارات السلطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في ظل عدم الوصول إلى السلطة.[1]

تعبر جماعات الضغط حسب الكاتب صادق الأسود عن "جماعة من الأشخاص تربطهم علاقات اجتماعية خاصة ذات صفة دائمة أو مؤقتة بحيث تفرض على أعضائها نمطاً معينا في السلوك الجماعي، وقد يجتمعوا على أساس وجود هدف مشترك أو مصلحة مشتركة بينهم يدافعون عنها بالوسائل المتيسرة لديهم"، كما يعرفها (ن. هنت) جماعات الضغط على أنها "كل منظمة تسعى إلى التأثير على سياسة الحكومة بينما ترفض تحمل مسؤولية الحكم"، ومن جهة أخرى يذهب جان دانيل إلى تعريف جماعات الضغط " كل الجماعات التي تضغط للتأثير على السياسات العامة على الصعيد السياسي".[2]

في تعريف آخر لماجد الزمالي، الذي ركز فيه على آليات تأثير جماعات الضغط-: "مجموعة من الأفراد تجمعهم مصالح مشتركة ينشطون في سبيل تحقيقها، وتستخدم هذه الجماعة كل ما تملك من وسائل متاحة، تتباين في نشاطها من مجتمع إلى آخر بناء على

---

[1] - عبد القادر المهداوي، "دور الجماعات والقوى الضاغطة في توجيه سياسة البرلمان". ورقة قدمت في ندوة حول التطور البرلماني في الدول المغاربية، جامعه ورقلة، 12-13نوفمبر2013.

[2] -Francis Castles, **Pressure Groups and Political Culture: A Comparative Study,** 1st Edt**(**Routledge, 2009), p215.

درجة تطور وتعقد المجتمع القائمة فيه، وتختلف فيما بينها في الحجم والثروة والقوة والأهداف، ولكن تتشابه في وسائلها عند ممارسة الضغط على السلطات العامة، بما في ذلك: أعضاء المجالس التشريعية، والهيئات التشريعية، وتوجيه الناخبين ونشر الدعاية المؤثرة في الرأي العام". [1]

وفي تعريف آخر ذكره إدمون رباط في كتابه الوسيط في القانون الدستوري، واعتمد فيه على نشاط عمل جماعات الضغط: "هي تلك الجماعات التي تضم مجموعة من الأفراد يتحدون في عدة صفات تجمعهم ببعضهم البعض وفقاً لمصالح معينة، ولكنهم لا يسعون إلى تحقيق أرباح تجارية، كما هو الحال بالنسبة للشركات التجارية، أو الاستيلاء على السلطة مثل الأحزاب السياسية، ولكنها تهدف من نشاطها وأعمالها تحقيق ما تتطلب مصلحة تلك الجماعات". [2]

ويطلق على جماعات الضغط "لوبي lobby " وهي كلمة إنجليزية تعني "الرواق أو الردهة الأمامية في فندق، وتكون عادة قبالة مكتب الاستقبال. وأطلقت هذه الكلمة على الردهة الكبرى (الصالة الكبرى) في مجلس العموم البريطاني، وعلى الردهة الكبرى في مجلس الشيوخ الأمريكي، وهذه الردهة يستطيع أعضاء المجلس مقابلة الأفراد، وفيها يتم تبادل الآراء والمصالح المشتركة، وعقد الصفقات، وإدارة المناورات والمشاورات. [3]

2- وسائل عمل الجماعات الضاغطة

تحاول الجماعات الضاغطة اتّباع كل الوسائل التي توصلها إلى غايتها. وهي في هذا المجال لا تتوانى عن ممارسة التصعيد بأعلى مراحله، إذا وجدت أنّ طرقها العادية لم تُجدِ نفعًا. ويمكن تعداد أشكال الضغط التي تلجأ إليها الجماعات على النحو الآتي: [4]

- **وسيلة الإقناع**: وهي أبسط الأساليب وأسهلها. ربما كان الإقناع الوسيلة المنطقية والطبيعية، التي يجب أن يرتكز إليها عمل الجماعات في سعيها لإقناع السلطات بعدالة مطالبها. وتسعى هذه الجماعات إلى إقناع أكبر عدد ممكن من أصحاب العلاقة في مختلف قطاعات السلطة، لتكوّن منهم حلفًا يدافع عن قضاياها. [5] تعتبر هذه الطريقة

---

[1]- ماجد الزمالي، "جماعات الضغط وتأثيرها في رسم السياسة العامة للدولة"، صحيفة المثقف، (د.ت)، تاريخ زيارة الرابط: (2022/01/18)، في https://cutt.ly/HIAodXX

[2] - محمد بن شعبان، تأثير جماعات الضغط والأحزاب السياسية في القرار السياسي، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 44، مجلد (أ)، ديسمبر 2015، 141-153، ص 142

[3] - سهام مراكشي، **اللوبي الصهيوني وتأثيره في السياسة الخارجية الأمريكية وأثره على القضية الفلسطينية-AIPAC-نموذجاً**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015، ص 36.

[4] - عصام مبارك، مجموعة الضغط كعامل مؤثر في القرار السياسي، العدد 106 - تشرين الأول 2018

[5] -Fay PATEL, Prahalad SOOKNANAN, Giselle RAMPERSAD, Anuradha MUNDKUR, Information Technology, Development, and Social Change, 1st

الفضلى بالنسبة للجماعات التي تسعى لأن تكون صورتها جيدة ومحترمة، لأنّها تقوم على عرض البراهين العقلية، وتقديم النصائح والاقتراحات والمعلومات حول مواضيع معينة. وتعتبر وسائل الاتصالات المباشرة من أفضل وسائل الإقناع. الاتصال هو إحدى آليّات تحقيق أهداف جماعات الضغط. تتّصل جماعات الضغط بالجهات الرسمية وغير الرسمية بطرق مختلفة منها:

- الاتصال بالوسائل المباشرة
- الاتصال عن طريق الصحف التي تؤثّر عليها هذه الجماعات، أو التي تملكها بشكل غير رسمي، والتأثير على وسائل الإعلام الأخرى التي تمتلكها شركات خاصة وتخضع للإغراءات المادية عادة، وهذا يقودنا إلى الحديث عن تكتيكات تحقيق الأهداف لدى جماعات الضغط، والذي بدوره يرتبط بمدى فاعلية الجماعة التي ترتبط بشكلٍ أو بآخر بإمكاناتها المادية، تعمل جماعات الضغط على التأثير بوسائل مختلفة على سياسة الدولة، من بينها السياسة الخارجية. فقد تتّصل اتصالًا شخصيًا عن طريق رؤسائها بالمسؤولين لتنفيذ آرائها والدفاع عن مصالحها، وقد تتّصل عن طريق الرسائل الخاصة مهدّدة أو واعدة أو مغرية، ولا ريب في أنّ الوسائل التي تستخدمها جماعات الضغط في عملها لغرض التأثير على السلطة من التعدّد والتنوّع بحيث يصعب بيان تفاصيلها جميعًا، فهي مختلفة باختلاف ظروف المجتمعات والنظم السياسية فضلًا عن اختلاف جماعات الضغط ذاتها. [1]

تلجأ الجماعات لإعداد الوثائق وتقديمها بكل اعتناء وترتيب وبأسلوب منطقي هادئ يرتكز إلى الموضوعية. وقد تساعد مثل هذه الوثائق في التأثير على المسؤولين عن القرار، الذين لا يكون بحوزتهم في حالات كثيرة سوى هذه الوثائق للاطلاع عليها بموضوع خلاف ما (مثل النواب). وتقوم عملية الإقناع على الاتصال المباشر بالأفراد المسؤولين الذين يقضون قسمًا كبيرًا من وقتهم للاستماع إلى مطالب أصحاب المصالح. [2] وتُعتمد وسيلة الإقناع أيضًا للتأثير على الرأي العام ولكن بأشكال أخرى غير الاتصال الفردي المباشر. [3]

في هذه الحالة، تُستعمل وسائل الإعلام التقليدية والحديثة وأساليب الدعاية، التي تمكّن الجماعات من النفاذ إلى نفوس الناس والتأثير على تصرّفهم، وذلك لما للإعلام من

Edition, Routledge Studies in Development and Society, New York and London, 2014

(1) -Roger-Gérard SCHWARTZENBERG, op.cit, pp.623-626.

(2) -C.C.ALLAN , le défi économique du Japon éd. A.Colin 1983 p. 43

(3) -Steffen SCHMIDT, Mack SHELLEY, Barbara BARDES, American Government and Politics Today The Essentials, in 15th Edition, Cengage Learning, Stamford, USA, 2008, p. 271

أهمية في حياة الإنسان المعاصر من جهة الاستقطاب والتأثير والفاعلية. وهي تحاول من خلال إقناع الرأي العام أن تقنع السلطات بعدالة قضاياها.[1]

- **وسيلة التهديد**: تستعمل هذه الوسيلة في حال فشل الأولى وعدم تجاوب السلطات مع الجماعات. يأخذ التهديد مظاهر مختلفة. بالنسبة إلى البرلمانيين، فإنّ التهديد يتم بالإعلان عن الرغبة بعدم انتخابهم من جديد، وتعمل بعض الجماعات على تحريض أعضائها على مقاطعة هؤلاء والقيام بحملات دعائية محلّية ضدهم، وتلجأ أحيانًا لتنظيم حملات تتضمّن إرسال رسائل ومخابرات هاتفية، وجمع تواقيع، وتنظيم مظاهرات، واعتلاء المنابر في بعض الحالات لتمرير الخطاب المناوىء. ويمكن للجماعات التهديد بإسقاط الحكومة إذا كانت تستطيع تأمين عدد من النواب المنتسبين إليها أو الداعمين لقضيتها، وبتحريك الشارع ضمن مظاهرات حاشدة ومتكرّرة أو تنظيم إضرابات لها أثر كبير على سير الإدارات التي تؤمّن الخدمات العامة، ما يحثّ الرأي العام على اتخاذ موقف سلبي من الحكومة.

ويلقى الموظفون الكبار نصيبهم من التهديد الذي يطال سير مهنتهم أو تدرّجهم، لكن فعاليته تبقى مرهونة بالحصانات التي يتمتّع بها الموظفون، وقدرة الجماعات على تأليب الجهات السياسية المسؤولة تراتبيا عن هؤلاء الموظفين. وقد يذهب أصحاب المصالح أحيانًا إلى حد التهديد بفضح بعض نواحي الحياة الخاصة للمسؤولين الذين يهمّهم التأثير عليهم.[2]

- **وسيلة المال**: إن المال هو عنصر من عناصر القوة لدى الجماعات. فالموارد المادية تتيح للجماعات إمكانيات هائلة لتقوية وسائل عملها العادية وإتقانها: إعلام ودعاية، ويستعمل المال لشراء الهدايا لبعض المسؤولين أو تقديم خدمات عينية كالرحلات السياحية. وهذا ما يجعل الأشخاص المستفيدين يشعرون وكأنّهم مدينون لمن أغدق عليهم النعم، أو على الأقل ملزمون معنويًا بالاعتراف بالجميل. وفي مطلق الأحوال، فالمصالح قد تكون على مستوى رؤساء الدول، فالرئيس الروسي فلاديمير بوتين أهدى الرئيس الأميركي دونالد ترامب بعد انتخابه رئيسًا، حصانًا أبيض أصيل النسل تقدّر قيمته بعشرة ملايين دولار أميركي، فيما بادله الرئيس ترامب بأسهمٍ عالية الثمن من أحد الفنادق التي يملكها في نيويورك. يستعمل المال على مستويين: جماعي وفردي.[3]

---

(1) -Interest Groups, Springer, USA, 1998, p. 147؟Randolph SLOOF, Game-Theoretic Models of the Political Influence of

(2) -Fay PATEL, Prahalad SOOKNANAN, Giselle RAMPERSAD, Anuradha MUNDKUR, op. cit

(3) -Jeremy J. Richardson, **Pressure Groups: Oxford Readings in Politics and Government, (**Oxford University Press, 1993**),** p167.

يتعلّق الأوّل بتمويل الأحزاب السياسية وبخاصة في أثناء الحملات الانتخابية.[1] أمّا الوجه الثاني لاستعمال المال فهو على الصعيد الفردي، ويأخذ شكل الرشوة المباشرة أو غير المباشرة عن طريق تقديم الهدايا وغيرها. في حال الرشوة يكون المقابل دعمًا واضحًا من قبل المرتشي دون قيد أو شرط. وتأخذ الرشوة أحيانًا أشكالًا أخرى مثل توظيف أحد أقرباء المسؤول أو أحد المفاتيح لبرلماني ما.

- **وسيلة عرقلة العمل الحكومي**: قد تذهب عملية العرقلة إلى أقصى الحدود باعتماد المظاهرات والإضرابات، والتي لا يفصح منظّموها عادة عن نيّتهم بهذه العرقلة متسلّحين بمفهوم حرية التعبير والتظاهر. وتعتبر هذه الوسيلة فعّالة جدًا، لأنّ السلطات لا يمكن أن تبقى مكتوفة الأيدي أو لا مبالية تجاه حركةٍ تجمّد أو تعيق تحقيق خدمة عامة من الخدمات الحيوية: المواصلات، الكهرباء،... وقد توسّع مفهوم الإضراب ولم يعد مقتصرًا على علاقات العمل وحدها، لكنّه يستعمل في كل القطاعات: المعلّمون، الطلاب، التجار والمزارعون، سائقو الشاحنات، أهالي التلامذة،... إلخ.

في كثير من الأحوال يكون جمهور المواطنين هو الضحية. فالسلطة تجد نفسها مجبرة على الخضوع كي تجنّب المواطنين تضحيات كبيرة. وقد تتطوّر الأمور سلبيًا في بعض الأحيان، فتؤدي إلى اصطدامات مع قوى الأمن الداخلي، وفي أسوأ الحالات مع الجيش إذا أصرّ المضربون والمتظاهرون على تشويش الحياة الوطنية في كل البلاد. وقد يُستعمل التظاهر أو الإضراب كتدبير تحذيري في إطار امتحان قوّة، تمهيدًا للبدء بمفاوضات توصل الأطراف إلى تسوية مقبولة من الجميع.

3- وظائف الجماعات الضاغطة

تؤدي الجماعات الضاغطة جملة من الوظائف يمكن حصرها فيما يلي:[2]

- وظيفة صياغة المطالب: هي وظيفة تعتمدها الجماعات الضاغطة عبر تحديد مطالبها وتوجيهها لصناع القرار، الذين يحوزون على سلطة القرار، ويمكن أن توجه هذه المطالب بصورة واضحة للرأي العام مباشرة- أو تكون بصورة غير مباشرة رمزية أو شعارات للرأي العام، ويمكن أن تكون ذات طابع عام أو ذات طابع خاص تقدم لصانعي القرار عبر مقاربة تفاوضية أو المساومة. وفي هذا السياق يميز جان مينو بين ثلاث وظائف للجماعات الضاغطة:

---

[1] -Bruno Wilhelm SPECK, Paloma Baena OLABE, Money in Politics: Sound Political Competition and Trust in Government, OECD, Paris, 14-15 November 2013, pp. 13-19

[2] - جاسم زكريا، مرجع سابق، ص312.

- تقديم معلومات كاملة تتعلق بالوضعية القائمة، وقبول أصحاب العلاقة بالتدابير المطلوبة.
- تركيز وعقلنة مطالب المجتمع من قبل المنظمات الشعبية.
- وظيفة التكامل: تقوم الجماعات الضاغطة بتقليل المطالب وعقلنتها لأن ثنائية الاحتجاج والتكامل تثير الاختلافات بين القيادات وقواعده، فغالبا ما يرد المناضلون على اعتدال القيادة باضطرابات فورية، في الواقع أن المسؤولين من النقابيين يجدون أنفسهم أحيانا مضطرين إلى تسويات مع أرباب العمل والحكومة حول زيادات الرواتب، وهو أمر ترفضه القواعد التي ترى هذا النوع من الاتفاقيات التكاملية إضرارا بمصالحها.
- الجماعات الضاغطة بديل عملي للأحزاب السياسية: يمكن للجماعات أن تكون البديل الوظيفي عن الأحزاب السياسية، إذا كانت تعمل على التوفيق والدمج بين مختلف المطالب، فتقوم بدراسة المطالب والمصالح المختلفة لمختلف الفئات، فهي تعمل على تحقيق الانسجام في التعبير عن مطالبها، حتى يمكن للحكومة أن تعترف بها كأطراف في معادلة الحوار.[1]

4- أنواع الجماعات الضاغطة

تختلف الجماعات الضاغطة من حيث نشأتها وأهدافها ووسائلها، وكذلك البيئة التي ترعرعت فيها، والفئات التي تكونها. إذ يمكن من خلال هذا أن نعرض أنواعها بناء على معايير متمايزة:[2]

- من حيث طبيعتها؛

- جماعات الضغط السياسية: وهي جماعات ذات طابع سياسي ويطلق عليها مصطلح اللوبي.
- جماعات الضغط شبه السياسية: هي جماعات لها أهداف سياسية واقتصادية في الوقت نفسه مثل نقابات العمال واتحادات أرباب العمل.
- جماعات المصالح الإنسانية أو الخيرية: هي جماعات تمارس نشاطات مختلفة متعلقة بحقوق الإنسان ورعاية الطفولة وجمعيات الرفق بالحيوان.
- جماعات المصالح المهنية: وهي الجماعات التي تهتم بالدرجة الأولى بتحقيق أهداف أصحاب المهن الواحدة مثل اتحاد المحامين.

- من حيث التنظيم؛

- جماعات المصالح المنظمة؛ وهي منظمة في تركيبها وعضويتها، تشبه إلى حد ما التنظيمات الحزبية.

---

[1] - المرجع نفسه، ص314.
[2] - قحطان أحمد سليمان الحمداني، **الأساس في العلوم السياسية**. ط1(عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2004)، ص ص 337-338.

- جماعه المصالح غير المنظمة؛ وهي السمة الغالبة على معظم الجماعات، خاصة في الدول النامية حيث تواجه هذه الجماعات مشكلة التمويل والمقرات الدائمة، فتكون بذلك أداه في يد الدولة والتي غالبا ما تقدم لها الدعم المادي للتمكن من استخدامها لتمرير مشاريعها وتنفيذ سياساتها. [1]

- من حيث التوقيت؛

- جماعات الضغط الدائمة؛ هي الجماعات التي تعبر عن مصلحة أو هدف دائم في النقابات المهنية والجماعات الإنسانية.

- جماعة الضغط المؤقت؛ وهي الجماعات التي تنشأ لتحقيقها غرض معين، تنحل وتنفك بعده مثل نشأة جماعة تطالب بتخفيض الأسعار لسلعة معينة.

- من حيث نطاق المصلحة؛

- جماعات الضغط الخاصة: وهي جماعات تعنى بمصالح خاصة وضيقة.

- جماعات الضغط العام: وهي جماعات عامة تهتم بمصالح الشباب والقضايا العامة مثل جمعيات مكافحة التدخين وجمعية محو الأمية.

- من حيث الأهداف؛

- جماعات المبادئ أو جماعات البرامج؛ التي تهدف إلى تحقيق أهداف عامة وطنية كجماعة الوحدة الأوروبية.

- جماعه الحرف أو المهن؛ وهي مرتبطة بأهداف ذات طبيعة خاصة كجمعية الدفاع عن حقوق المتقاعدين وكبار السن.

- جماعات ذات أهداف تخريبية

- من حيث الولاء؛

- جماعات الضغط الوطنية: [2] وهي الجماعات التي ترتبط بالوطن ويكون ولائها للوطن، وتسعى لخدمة أبنائه.

- جماعات الضغط الأجنبية: وهي الجماعات التي يكون ولاؤها للأجنبي وتدافع عن مصالحه، وتنفق أموالها لصالحه مثل اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يخدم الصهيونية في الأراضي الفلسطينية.

---

[1] - ناجي عبد النور، **المدخل إلى علم السياسة**. (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع،2007)، ص167.

[2] -Duncan Watts, **Pressure Groups: Politics Study Guides**, 1st Edt(Edinburgh University Press, 2007), p29.

المحور الخامس : الـــــرأي العـــام

يشير مفهوم الرأي في معجم لسان العرب الى الرؤية بالعين، وهي تتعدى إلى مفعول واحد، وبمعنى العلم تتعدى إلى مفعولين، ويقال رأى رؤية ورأيا وراءة، بمعنى راءه والرؤية هي النظر يعبن القلب. [1] وفي مختار الصحاح جاءت كلمة رأي على أنها اسم مفردة وجمع آراء وأيضا رئي على وزن فعيل، ويقال رئي من الجن أي مس، ويقال رأى في الفقه رأيا، وقد تركت العرب الهزة في مستقبله لكثرته في كلامهم. [2]

وترتبط كلمة رأي في اللغة اللاتينية بالأصول اليونانية، حيث يطلق مصطلح DOXA وهي تعني الرأي والظن، تحمل في جوهرها معنى الخطأ والشك والريبة[3]. أما مصطلح العام فيشير إلى ما ليس خاص، أي ما لا يتعلق بالوحدة الذاتية وإنما الوحدة الكلية، وعليه يمكن القول وجود مصلحة عامة ومصلحة خاصة. [4]

تعريف الرأي العام: سنتطرق إلى مختلف تعريفات الرأي العام فيما يلي:

- تعريف ليونارد بوب L. BOOB في كتابه الرأي العام والذي عرف فيه الرأي العام بقوله: هو اتجهات أفراد أعضاء جماعة معينة نحو أحد القضايا والموضوعات ذات الأهمية، حيث يميل منتوج الجدل والنقاش بين الأفراد، أين يسوده أحد الآراء الفردية على بقية الآراء، أو تصل الجماعة إلى رأي جديد كان في البداية رأيا فرديا، ثم تتناوله

---

[1] - جمال الدين ابن منظور، مرجع سابق، ص208.

[2] - محمد ابن ابي بكر الرازي، **معجم مختار الصحاح**، (لبنان: دار صادر، 2008)، ص149.

[3] - كلود يونان، **التضليل الإعلامي وآليات السيطرة على الرأي**.(لبنان: دار النهضة العربية، 1996)، ص148.

[4] - سامية محمد جابر، **الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث**.(مصر: دار المعرفة الجامعية، 2006)، ص201.

الجماعة بالتحرير والتبديل. كما يعرفه جيمس برايس بأنه مجموع الآراء التي يدين بها الناس اتجاه القضايا والموضوعات التي تهم الجماعة وتؤثر فيها.[1]

ومن جهة أخرى يعرف فلويد ألبورتFloyed ALLPORT الرأي العام بأنه تعبير صادق عن مجموعة كبيرة من الناس عما يرونه في مسألة ما،إما من تلقاء أنفسهم أو بناء على دعوة توجه إليهم تعبيرا مؤيدا أو معارضا لحالة معينة أو شخص معين أو اقتراح معين ذي أهمية جماهيرية، حيث تكون نسبتهم في العدد مع الكثرة أو الاستمرار كافية للتأثير على أفعالهم بطريقة مباشرة تجاه الموضوع محل الرأي.[2]

- يعرف الباحث وليام البيج الرأي العام بأنه عملية ناتجة عن تفاعل الأفراد فيما بينهم في أي شكل من أشكال الجماعات إزاء موضوع معين أو قضية محددة محل النقاش، كما يعبر عن تفاعل الأفراد تجاه موضوع محل الجدل، ويمثل الرأي العام الفكرة السائدة بين جمهور من الناس تربطهم مصلحة مشتركة، إزاء موقف من المواقف، أو تصرف من التصرفات أو مسألة من المسائل التي تثير أو تتعلق بمصالحهم المشتركة.[3]

أولا- خصائص الرأي العام: يتميز الرأي العام بمجموعة من المميزات؛ هي:[4]

-اتجاه الرأي العام: وتعني مسار الرأي العام ومدى رفضه وقبوله للفكرة أو الموضوع أو القضية التي يقاس بشأنها، أي درجة ارفض أو التأييد أو الحياد.

-مضمون الرأي العام ومحتواه؛ يتعلق بكمية ونوعية المعلومات المتوفرة لدى الرأي العام المطلوب قياسه عن موضوع أو قضية أو مشكلة معينة.

-درجة استقرار الرأي العام وثباته، وهي تساعد في دراسة ثبات الرأي العام بالنسبة لقضية معينة ذات طبيعة مستمرة، ومدى التغير الذي يصيب الرأي العام إزاءها بمرور الوقت، على الرغم من أن احد صفات الرأي العام عدم استقراره وثباته لفترة طويلة.

-قوة الرأي العام وشدته؛ تعني قياس مدى الاهتمام الذي يوليه الرأي العام لقضية معينة أو موضوع ومشكلة ما، ومدى الاختلاف في القوة بين الجماعات.

-مجال الرأي العام؛ وتعني حجم الرأي ونطاقه، وتحدد ما إذا كان النطاق محصورا في مجموعات نوعية محدودة واسعة النطاق.

---

[1] - عبد اللطيف محمد خليفة، **علم النفس السياسي والرأي العام**.(مصر: دار غريب للنشر والتوزيع، 2007)، ص58.

[2] - سمير محمد حسين، **الإعلام والاتصال بالجماهير والرأي العام**، ط1(القاهرة: عالم الكتب، 1984)، ص238.

[3] - أحمد أبوزيد، **سيكولوجية الرأي العام ورسالته الديمقراطية**.(القاهرة: عالم الكتب، 1986)، ص36 . وإبراهيم إمام، **الإعلام والاتصال بالجماهير**.(القاهرة: مكتبة الأنجلو-مصرية، 1989)، ص205.

[4] - عبد الله بوجلال، "الرأي العام: مفهومه، تكوينه، خصائصه، مظاهره وأهمية قياسه"، **المجلة الجزائرية للاتصال**، العدد5، المجلد3، 1991، ص18.

-تركيز الرأي العام، وهي ميزة تتعلق بقياس قوة الرأي العام وشدته، وتكشف مدى اعتماده على الاتجاهات والمواقف الغالبة القوية لدى الجماعات المكونة للرأي العام.
-عمق الرأي العام؛ تعني قياس قوة الرأي العام ومدى علاقته بالعواطف والمواقف الخلقية والقيم التي يعتنقها الجمهور الذي يقاس رأيه.

بصفة عامة، الرأي العام ظاهرة تعكس خصائص المجتمع، والمناخ العام المرتبط بهذا المجتمع، فهو يعكس عمليات ومستويات الغير الاجتماعي والاقتصادي، وعناصر الوجود القومي، الخبرات التاريخية، وعلاقة المواطن بالنظام السياسي، خبرات الفرد ودوافعه وحاجاته الذاتية، وعوامل البيئة الجغرافية ووقائع التطور التاريخي، ما يرتبط به من أحداث تهز أركان المجتمع وتهدد استقراره، وتتحدى نماذج السلوك المتواترة التي اعتاد على مواجهة مشكلاته ومتطلباته من خلالها. [1]

ثانيا- وظائف الرأي العام:

يؤدي الرأي العام مجموعة من الوظائف على اختلاف مستوياتها، نفصلها كما يلي:

الوظيفة السياسية للرأي العام: يمارس الرأي العام عدة وظائف في المجال السياسي، يمكن ان نحصرها فيما يلي: [2]

- التأثير في القرار السياسي: بما أن الديمقراطية المعاصرة تتمركز على الإرادة الشعبية بصورة مباشرة، فإن للرأي العام دور واضح في مجال التأثير في صناعة القرار الحكومي، لذلك فسياسة الحكومة العامة تعد بمثابة انعكاس آلي لتأثير الرأي العام.
- التأثير في العملية الانتخابية: إن اعتلاء القيادة والنخبة السياسية الحكم في الأنظمة الديمقراطية يمثل بشكل مباشر انعكاس لمدى مساهمة الرأي العام في تكوين تصور حول من يجب أن يتقلد المسؤولية السياسية والشروط التي يجب أن تتوفر فيه، لاسيما من خلال توجيه الأفراد خلال العملية الانتخابية نحو شخص معين.
- التحديث السياسي: يساهم الرأي العام في تجسيد أهداف التنمية السياسية عبر تحقيق ما يسمى بالتمايز السياسي للوظائف والمساواة وترشيد قرارات السلطة والزيادة من فعالية وقدرات النظام السياسي. [3]
- المساهمة في صناعة التشريع وقواعد الحكم: يمثل الرأي العام مصدر أساسي من مصادر الصناعة القانونية، إذ من غير الممكن أن نصدر قوانين على خلاف

---

[1] - رشاد عبد الغفار، **الرأي العام: دراسة في النتائج السياسية**.(القاهرة: مكتبة الشرق، 1984)، ص49 .
[2] - محمد منير حجاب، **أساسيات الرأي العام**.ط2(مصر: دار الفجر، 2000)، ص19 .
[3] - السعيد ملاح وباية بن جدي، "الرأي العام والسياسة العامة: قراءة في طبيعة العلاقة وآليات تأثير الرأي العام في السياسة العامة"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، العدد12، ص199.

توجه الرأي العام، فهو يمثل مصدر للصناعة والتعديل والإلغاء والشرعية القانونية، لأنه يعد صاحب يد نافذة في المنظومة العامة للحكم.

- بلورة التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة: حيث يمارس نوع من الضغط على الجهات المختصة برسم وصنع السياسة الخارجية للدولة، من خلال الأخذ برأيه على الأقل في ذلك.

الوظيفة الاجتماعية للرأي العام:

تندرج في ظل المقاربة الاجتماعية للرأي العام العديد من الأدوار، يمكن أن نتطرق لها فيما يلي: [1]

- الرقابة الاجتماعية: يمارس الرأي العام على هذا المستوى دور المحافظة على العادات والتقاليد والمنظومة الاجتماعية القيمية للمجتمع، من خلال فرض تقاليد احترامها أو معارضة ورفض كل ما هو دخيل ومخالف لقيم المنظومة الاجتماعية.
- تطوير الحياة الاجتماعية للمجتمع: يتعلق تطوير الحياة الاجتماعية للمجتمع بمختلف جوانبها بمشاركة الرأي العام، أين تتضح قدرته على تغير وتطوير الأوضاع الاجتماعية والقوانين المنظمة لها، عبر العديد من المؤسسات التعليمية والدينية والرياضية الحائزة على قبول الرأي العام.
- ترقية وتعزيز التكامل والتضامن؛ يؤدي الرأي العام دور في مجال تعزيز الروح المعنوية لدى الأفراد، وترقية روح التضامن والتكامل بينهم في مختلف القضايا ذات الشأن العام، حيث تنصهر من خلالها المصلحة الشخصية في إطار المصلحة العامة. [2]
- التعبئة الاجتماعية: إن الرأي العام يتمتع بمكانة متميزة في مجال التعبئة الاجتماعية للأفراد والمواطنين، خاصة في حشده في اتجه تأييد السياسة العامة للحكومة أو معارضتها، أو تأييد القوانين أو المطالبة بتعديلها. [3]

ثالثا- خطوات عملية تكوين الرأي العام:

يذهب الباحثين إلى القول بان عملية تكوين الرأي العام تمر عبر الخطوات التالية:

-نشأة المشكلة أو الموضوع، والتي ممكن أن تنشأ فجأة أو بصفة متدرجة.

-إدراك المشكلة؛ تمثل عملية التعرف الأولي على المشكلة وفهمها، وتقدير ضرورة اتخاذ تصرف معين نحوها، بعد تحديدها بوضوح ودقة.

---

[1] - صلاح عبد الحميد ويمنى عاطف، **صناعة الرأي العام**. (مصر: دار أطلس للنشر، 2015)، ص50 .

[2] - رشيد حمليل، **الحرب والرأي العام والدعاية**.ط2(الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2007)، ص ص 111-112 .

[3] - محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص53 .

-الاستطلاع بالمناقشة، حيث تظهر التساؤلات حول مدى أهمية الموضوع وخطورته، والقيام باستكشاف الحلول الممكنة من خلال جمع بعض الحقائق عن الموقف، وتتطلع الجماعة بأمل إلى إمكان الوصل إلى حل.
-بروز المقترحات من خلال مناقشة المشكل، مع تبادل الآراء بين أفراد الجماعة.
-تقارب الآراء والمزيد من النقاشات والمباحثات، استبعاد الآراء الضعيفة أو غير الواقعية، مع الاتجاه إلى الرأي الوسط.
-صراع الآراء نتيجة اختلاف وجهات النظر حول المقترحات، كما تلعب الإشاعات دورا هاما في هذا الصراع، مع اتجاه كل جماعة للدفاع عن رأيها.
-تبلور الآراء في ضوء المعرفة والتفكير، والتسوية بين هذه الآراء بحيث تتبلور إما آراء معارضة أو محايدة.
-الاتفاق الجماعي: حيث تصل الجماعة إلى الاتفاق على أن بديلا معينا يمثل حلا أفضل للموقف، ويكون هذا البديل عادة هو الرأي الأكثر قوة واعتدالا وواقعية، والذي يحتوي على محاسن الآراء الأخرى، ويصبح هذا هو الرأي العام لدى الجماعة. [1]
-ترويج الرأي؛ حيث يتم الاتفاق على قبول الرأي والحل البديل مما يؤدي إلى زيادة وعي الجماعة وإدراكها.
-السلوك الجماعي؛ وهو التعبير عن الرأي العام بعد تكوينه، وقد لا يحدث الاتفاق العام بين الأفراد، فقد تظل نسب كبيرة من أفراد الجماعة على موقفها، وتتمسك بوجهة نظرها المخالفة، وتثابر على البديل المفضل لديها، ولكن في كل حالة تؤدي المناقشات إلى فتح طريق أمام نوع من التعبير عن اتفاق عام بالقبول أو الرفض. [2]

رابعا- أنـــواع الرأي العام:

جاءت أنواع الرأي العام على سبيل التنوع، نظرا لتعدد المعايير المعتمدة:

-معيار المكان: يصنف وفق هذا المعيار الرأي العام إلى:

الرأي العام المحلي: وهو الرأي السائد في منطقة ما، وفقا لخصائص تلك المنطقة والمجتمع من تجانس، الانتماء والاكتفاء الذاتي.

الرأي العام الوطني: يرتبط بالدولة والمواطن، يمتلك خلفية ورصيد من التراث والتقاليد، متجانس يمكن التنبؤ به، ويعمل على معالجة المشاكل الوطنية بدرجة أولى. [3]

الرأي العام الإقليمي: وهو رأي عام لمجموعة من الشعوب المتجاور جغرافيا في مجال زمني محدد إزاء قضية معينة ذات مصالح مشتركة وذات قيمة إنسانية وإرث تاريخي.

---

[1] - عبد الله بوجلال، مرجع سابق، ص16.

[2] - رشاد عبد الغفار، مرجع سابق، ص43.

[3] - سعيد سراج، **الرأي العام ومقوماته وأثره في النظم السياسية المعاصرة**، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1986)، ص12.

-الرأي العام العالمي: يمثل الرأي العام المشترك بين شعوب العالم كافة في فترة زمنية محددة اتجاه قضية عالمية، ذات مصلحة مشتركو وقيم إنسانية عالمية واحدة. [1]

-معيار الزمان: يقسم الرأي العام وفقا لهذا المعيار إلى:

رأي عام مؤقت: ينشأ لفترة زمنية مؤقتة، نتيجة حدث عابر وعارض، بحيث يزول ويتلاشى بزوال أسبابه. [2]

رأي عام دائم: وهو رأي عام متصل بصورة مباشرة بعوامل ديمومته وثباته كالدين والأخلاق والعادات والتقاليد، يشترك فيه الجميع، يتميز بالاستقرار والثبات.

رأي عام يومي: يعتبر رأي عام متحرك، يرتبط بتصورات اقتصادية، سياسية، اجتماعية، تؤدي فيه وسال الإعلام دورا فاعلا في تشكيل هذا النوع من الرأي العام.

-معيار التأثير:

الرأي العام القائد: ويصطلح عليه أيضا بالرأي العام النشط، يمثل صفوة المجتمع والمفكرين والعلماء، وهي فئة تتمتع بقوة التأثير وقيادتها للمجتمع، حيث توجهه في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية. [3]

الرأي العام المثقف: يتكون تقريبا من أفراد ذوو مستوى ثقافي متوسط، وتقل ثقافتهم عن فئة العلماء والمفكرين، ويختلف حجمه حسب درجة التعليم، وهو يؤثر فيمن يمتلكون مستوى ثقافي أقل منه.

الرأي العام المنساق: ويمثل رأي الأغلبية والسواد الأعظم، ويتأثر بوسائل الإعلام ويتقبل أفراده الأفكار دون نقد أو تمحيص أو تحليل، ويكون أكثر عرضة للدعاية. [4]

-معيار الظهور: يقسم إلى: [5]

الرأي العام الظاهر: هو الرأي العام المعبر عنه، وينتشر في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية، والتي تتميز بالحرية الكاملة لوسائل الإعلام في الوصول إلى المعلومة، يتكون نتيجة وجود أحداث تشغل اهتمام الجمهور

الرأي العام الكامن: وهو رأي عام ضمني مضمر، ينتشر في الدول ذات الأنظمة السياسية الشمولية، والإعلام الموجه الذي ينقاد في آرائه وتوجهاته، و لا يعبر بكل حرية واستقلالية.

- معيار التواجد: يقسم إلى:

رأي عام موجود: ينتج بفعل الأحداث التي تظهر تأثيراته في التعليقات.

---

(1) - سمير محمد حسن، **الرأي العام: الأسس النظرية، البحوث المنهجية**، ط1(القاهرة: عالم الكتب، 1997)، ص63.

(2) - عاطف عدلي العبد، **الرأي العام وطرق قياسه**، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2006)، ص23.

(3) - محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص33.

(4) - كمال خورشيد، **مدخل إلى الرأي العام**، (الأردن: دار المسيرة، 2011)، ص82.

(5) - عاطف عدلي العبد، مرجع سابق، ص25.

رأي عام متوقع وجوده: يقصد به رأي عام غير موجود في أصله، لكن يتوقع ظهوره بفعل مجموعة من الأحداث الظاهرة، وهنا يظهر بصورة واضحة دور مراكز الأبحاث والدراسات الإستراتجية.

-معيار الكم: يقسم إلى: [1]

رأي عام الأقلية: يمثل رأي طائفة أو فئة قليلة من الناس قد يكون لها تأثير في القضايا ذات الشأن العام أو الخاص.

الرأي الائتلافي: يمثل رأي مجموعة الأقليات المختلفة في اتجاهاتهم، والتي تجمعت لتحقيق هدف معين تحت ظروف خاصة.

الرأي العام الساق(الرضا العام): هو حالة من الاتفاق تصل إليها الجماعة أو أغلبيتها الساحقة، وهو رأي قريب من الإجماع ويقترب من العادات والتقاليد والأعراف. [2]

المحور السادس: الثقافة السياسية

تعتبر الثقافة السياسية أحد أهم المرتكزات في علم الاجتماع السياسي وأدبيات علم السياسة على الخصوص، حيث أضحى اليوم أكثر من ضروري فهم و دراسة الثقافة السياسية لأي مجتمع، نظرا لحالة عدم الاستقرار السياسي الذي تميز حياة الأنظمة السياسية عموما، فغياب الثقافة السياسية وضعفها من شأنه أن يساهم في خلق حالة اللانسجام بين النظام الحاكم والشعب أو على علاقة الحاكم بالمحكوم.

1- مفهوم الثقافة السياسية

إن مفهوم الثقافة السياسية يعد من المفاهيم الحديثة نسبيا، حيث ارتبط ظهوره بالمدرسة السلوكية، التي عملت كثيرا قصد صياغة وتطوير جوانب كثيرة في النظم السياسية، وقد عرفت نوع من الانتشار خلال العلوم الاجتماعية والسياسية في بدايات العقد السادس من القرن العشرين، حيث تم الاعتماد عليها في تفسير السلوك السياسي للأفراد في إطار النسق السياسي. [3]

فتاريخ الثقافة السياسية ارتبط بجهود غابريال ألموند بين 1952 و 1963 عبر قيامه بتحقيق شامل لخمس دول بريطانيا، أمريكا، ألمانيا، ايطاليا، والمكسيك أين وجه استمارة لحوالي 5000 فرد حول موضوع الثقافة المدنية بهدف معرفة مدى تأثير الثقافة

---

[1] - سمير محمد حسن، مرجع سابق، ص44.

[2] - عبد الرحمان المشاقبة، **الإعلام الأمني**، (عمان: دار أسامة، 2011)، ص38.

[3] - رؤى لؤي عبد الله، "الثقافة السياسية ودورها في تكوين الاتجاهات"، **المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية**، العدد35-36، 2017، ص111.

على تنمية وتطوير قدرات الديمقراطية، أم العكس، أين يتوصل من خلالها إلى تحديث ثلاث صور للثقافة السياسية هي الثقافة المحلية ثقافة التبعية ثقافة المشاركة. [1]

يشير مفهوم الثقافة السياسية إلى جمله القيم المستقرة التي تتعلق بنظرة المواطن إلى السلطة، التي تعد مسؤولة إلى حد بعيد عن درجة شرعية النظام القائم، فالثقافة السياسية تؤثر في علاقة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة، من حيث طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها، كما أن الثقافة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بهويه الفرد والجماعة. [2]

وحسب قابوس أوكسفورد Oxford فإن الثقافة السياسية تمثل مجموعه الاتجاهات والقيم التي تتصل بعمل نظام سياسي محدد، وتعد بمثابة معرفة متضمنة لمهارات ومكتسبات من عمل هذا النظام، كما تتضمن اتجاهات ايجابية وسلبية نحوها وأيضا أحكاما تقييمية بشأنه. [3] ويشير غابريال ألموند إلى أن الثقافة السياسية تتعلق بمجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته، واتجاه دوره كفرد في النظام السياسي. [4] من جهة أخرى يرى سيدني فيربا Sidney VERBA بأن الثقافة السياسية هي منظومة المعتقدات المجربة والرموز التعبيرية التي تحدد الوضع الذي يحدث تصرف السياسي في إطاره، والتي تنظم التفاعلات بين الحكام والمحكومين والتي يكون لها بنية ودور عند إجراء عملية التحديث. كما تحدث موريس ديفرجيه عن الثقافة السياسية وصفها بأنها جزء من الثقافة السائدة في مجتمع معين، وأنها بمجموع عناصر تكون تركيبا منظما وينطوي على طبيعة سياسية. [5]

2- مكونات الثقافة السياسية

تشتمل مكونات ثقافة السياسية على الثقافة السياسية الرسمية للحكام، والثقافة السياسية غير الرسمية للمحكومين ويمكن إيجازها فيما يلي: [6]

---

[1]- Gabriel Almond, **The civic culture: political attitudes and democracy in five nations** .(Princeton ;Press University,1963),p78.

[2] - وسام محمد جميل صقر، **"الثقافة السياسية وانعكاساتها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة 2005-2009"**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأزهر فلسطين، 2010، ص35.

[3] - محمد علي محمد، **علم الاجتماع السياسي: السياسة والمجتمع في العالم الثالث.** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1990)، ص128.

[4] - محمد زاهي بشير المغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة، مرجع سابق**، ص219.

[5] - محمد ثامر كامل الخزرجي، **مرجع سابق**، ص96.

[6] - عبد القادر خريبش، "الفصل الرابع: الثقافة السياسية"، **مجلة دراسات في علم اجتمع المنظمات، مج1، العدد2، 2013، ص** ص81-82.

- الإطار الفلسفي والمرجعي: يمثل جملة المعارف والخلفية الفكرية والفلسفية التاريخية، وكذلك المواقف والممارسات التي تعزز من شراعية النظام، حيث من خلال القبول بمرجعية الدولة الفكرية أو الرفض لها يتحقق الاستقرار ، أو تنشا الأزمات والانقسامات.
- التوجه نحو العمل العام: يقصد به الإيمان بأهمية العمل الجماعي والتعاوني في المجالين الاجتماعي والسياسي، والتوجه نحو العمل العام والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع وقضاياه من أهم مكونات الثقافة السياسية، هذا الشعور بالمسؤولية يدفع المواطن إلى التعامل ايجابيا مع القضايا والموضوعات في ظل ثقافة مشابهة مؤداها الإحساس بالولاء للجماعة.
- التوجه نحو النظام السياسي: يتعلق بالإيمان بضرورة الولاء للنظام، وضرورة الشعور بالمواطنة وما يترتب عنها من حقوق والتزامات، فكل ثقافة سياسية تحدث النطاق العام للعامل السياسي والحدود المشروعة بين الحياة العامة والحياة الخاصة، ويتضمن هذا النطاق تحديد الأفراد المسموح لهم بالمشاركة في العملية السياسية ووظائف المؤسسات السياسية.

كما تؤكد الثقافة السياسية على تحديد الأبنية والوظائف السياسية في الدولة، والأجهزة المخولة بتحقيق أهداف سياسة الدولة في الثقافة السياسية هي التي تؤطره وتمده وتزوده بالمعلومات عن البيئة، قصد الحفاظ على النظام استمراره.
- الشعور بالهوية: يعد الشعور بالانتماء للوطن من أهم العناصر في المعتقدات السياسية، فشعور المواطن بالانتماء للوطن والنظام والولاء للدولة، يساعده على منح الشرعية التامة للنظام القائم ومن ثم يستمر ويبقى لمواجهة مختلف الأزمات والمشاكل التي تعترضه، من جهة أخرى الشعور بالهوية الوطنية يعزز من قيم الواجبات لدى المواطن، ويتمتع بحقوقه في المشاركة الايجابية إلى جانب المؤسسات الحكومية والرضا بقرارات السلطة السياسية وفقا لعلاقة التكامل والتعايش.

في هذا السياق حدد فيربا و غابريال ألموند أربع جوانب مهمة لتحديد وقياس الثقافة السياسية لإدراك مدى إدراك الأفراد وشعورهم وتقييمه وهي؛[1]
- النظام ككل: أي إدراك الفرد وشعوره وتقييمه لأمته والنظام السياسي في معانيه العامة تاريخه مساحته موقعه شكله الدستوري.
- جانب المدخلات: تعني إدراك الفرد وشعوره وتقييمه للبنى والأفراد والجماعات السياسية المختلفة، وكذا العمليات التي يتم من خلالها التعبير عن المطالب المختلفة، فضلا عن العمليات السياسية التي يتم من خلالها التعبير على المطالب المختلفة وتقديمها إلى السلطات السياسية لتحويلها إلى قرارات ملزمة.

---

[1] - عمر مرزوقي وفايزة صحراوي، "الثقافة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر: طبيعة العلاقة"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد8، جانفي2016، ص** 140.

- جانب المخرجات: تتعلق بإدراك الفرد وشعوره وتقييمه لكيفية وضع وتنفيذ السياسات العامة في المجتمع، وما هي البنى والأفراد والقرارات التي تدخل في هذه العملية.
- دور الذات: أي إدراك الفرد لدوره كعضو نظامه السياسي، وما هو إدراكه لحقوقه وقدراته وواجباته، وكيفية المشاركة والتأثير في الحياة السياسية، وما هي المعايير التي يستخدمها لتكوين آرائه حول النظام السياسي وتقييمه لجوانبه المختلفة.

3- أنماط الثقافة السياسية

عمل كل من غابريال ألموند وفيربا على تقسيم الثقافة السياسية على أنها نوع من السلوك الذي يرتبط بالطابع الديمقراطي للنظم السياسية، حيث يشعر المواطن بالإيجابية اتجاه النظام مما يحفزه على المشاركة السياسية وزيادة الثقة نحو العملية الديمقراطية، ومن ثم جاءت الثقافة السياسية حسبهما في ثلاث صور وأنماط وهي كما يلي؛

- الثقافة السياسية الضيقة The prochial political culture: مضمونها امتلاك الفرد ضمن هذا النمط معلومات ضيقة خاصة بالمجتمع المحلي، حيث تكون فيه توجهات المواطن نحو مواقع السياسية ضعيفة، بسبب ضعف الوعي السياسي وضآلة التطور عناصر التلاحم والاندماج، وعدم رغبة المواطنين في الارتباط، وعبر أي طريقة إيجابية بالمؤسسات السياسية الوطنية، فالواقع أن الثقافة السياسية ليست إلا وضعا لثقافات سياسية محلية قائمة على أساس القرية، والأسرة، والجماعة، والإثنية، والمنطقة وغيرها. [1]

- الثقافة السياسية التابعة(الخاضعة)The subject political culture: يتعلق مفهوم الخضوع حسب موريس دوفرجيه باعتراف أعضاء النظام بوجوده، ولكنهم يظلون سلبيون اتجاهه، فهو خارجي نوعا ما بالنسبة إليهم وهم ينتظرون من جانبه أن يقدم لهم خدمات ويخشون عقوباته، ولكنهم لا يفكرون بأنهم يستطيعون تغيير عمليات النظام على نحو ملموس، فوفقا لهذه الثقافة عندما يكون هناك إدراك لدى الأفراد بأن النظام ككل بجانب المخرجات، مع غياب وتذبذب الإدراك بجانب المدخلات، ودور الذات في العملية السياسية، والتأثير على النظام القائم. فشعور الفرد وتقييمه للنظام السياسي ومخرجاته قد يكون شعورا وتقييما مؤيدا أو معارضا، فالخاضع إما أن يكون منجذبا وبقوة اتجاه السلطات، أو أن يكون غير منجذبا نحوها ويقيمها بوصفها غير شرعية. إلا أن موقف الفرد وسلوكه الفعلي يتميز بالسلبية ويفسر دوره على أنه قبول السلطة، دونما أي تحدي لتغييرها سواء كان راضيا عنها أم لا. [2]

---

[1] - محمد ثامر كامل الخزرجي، **مرجع سابق**، ص101.

[2] - أنظر: حسين علوان،**إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي**. (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009) ، **ص** 23. محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة، مرجع سابق، ص 225. عمر مرزوقي وفايزة صحراوي، مرجع سابق، ص ص141-142.

- الثقافة السياسية المشاركة The participant political culture : تتضمن إدراك الفرد لحقوقه وواجباته وقدرته على التأثير في الحياة السياسية، والتفسير الايجابي لدوره الفعال في العملية السياسية، فهو يؤثر في النظام السياسي بمختلف الوسائل كالمشاركة في الانتخابات أو المظاهرات أو الاحتجاج، والانخراط في التنظيمات السياسية. [1]

المحور السابع- التنشئة السياسية

ترتبط التنشئة السياسية بالتنشئة الاجتماعية ارتباطا وثيقا، حيث يكتسب الفرد من خلالها الاتجاهات والقيم السائدة في المجتمع، أين يتعلم فيها الفرد عن طريق التفاعل الاجتماعي عن أدواره الاجتماعية والسياسية التي تحدد وظائفه، ويكتسب القيم والاتجاهات النفسية والمعرفية والأنماط السلوكية المختلفة التي يرتضيها المجتمع. إذ تعد عمليه تكيف المجتمع مؤسساته المختلفة بما يساهم في تقرير المشاركة السياسية وتعزيزها وإشراك الفرد في صناعه القرارات.

1- مفهوم التنشئة السياسية

لقد تعددت مفاهيم التنشئة السياسية، لذلك سنحاول التطرق إلى أهمها، والتي عرفت اتجاهين رئيسيين هما؛

- الاتجاه الأول: يرى بأن التنشئة السياسية وظيفة من وظائف النظام السياسي، ويتم عبرها تلقين الأفراد مجموعة من القيم والمعتقدات التي يؤمنوا بها، قصد الحفاظ على ديمومته واستمراريته، ويمكن أن نذكر هنا تعريف كل من غابريال ألموند وباول إذ اعتبر ا أن "التنشئة السياسية عملية يتم من خلالها غرس القيم والاتجاهات السياسية للأفراد منذ الطفولة إلى النضج، إلى إن يصبح الناضجون في موقف يؤهلهم لأداء أدوارهم" وهو ما ذهب إليه ويليام ميتشل William MITCHEL حيث يرى بأن التنشئة السياسية هي محاولة لتدريب الناس أن يفعلوا ما يتطلبه النظام. [2] وهي أيضا حسب هربرت هايمان "عملية تعلم الفرد لمعايير اجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة والتي تساهم في زيادة قدرته على أن يتعايش معهما سلوكيا". [3]

- الاتجاه الثاني: يعتبر أن التنشئة السياسية عملية يكتسب من خلالها الفرد تدريجيا هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مطالبه بالطريقة السياسية المناسبة، فقد جاء في هذا السياق تعريف ميكائيل اوكشوت Michael OKESHOT للتنشئة السياسية على أنها التربية السياسية، والتي تبدأ منذ اللحظة الأولى التي تدرك فيها التقاليد،

---

[1] - نبيل حليلو، **"التنمية والثقافة السياسية: أية علاقة"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد8، جوان2012، جامعة ورقلة، ص 140.

[2] - محمد علي محمد، أصول **علم الاجتماع السياسي: السياسة والمجتمع في العالم الثالث.ج3** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1986)، ص240.

[3]- Herbert HYMAN, **Political Socialization**.(New York ; Free Press Glencos,1991),p26.

حيث تبدأ مع ملاحظة وتقليد سلوك الكبار ،وليس ثمة شيء في العالم يأتي بعيدا عن هذه الملاحظة، إننا نعي الماضي والمستقبل مثل ما نعي الحاضر. [1] وحسب دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية إن التنشئة السياسية عمليه تلقين رسمي وغير رسمي للمعلومات والقيم السياسية والخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية في كل مرحله من مراحل الحياة عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة. [2]

بعد عرض مختلف المفاهيم الخاصة بالتنشئة السياسية' يمكن أن نحدد العناصر الأساسية المكونة لها:

- تتعلق التنشئة السياسية بعملية تلقين القيم والاتجاهات ذات الدلالة السياسية.
- التنشئة السياسية عمليه تراكمية مستمرة يكتسبها الإنسان منذ طفولته.
- تؤدي التنشئة السياسية عدة أدوار ؛ تتمثل في خلق ونقل وتغيير الثقافة السياسية عبر مختلف الأجيال. [3]

بصفة عامة أن التنشئة السياسية، هي نتاج مجموعة متشابكة على المستوى الكلي أو المستوى الجزئي، فالسؤال الأساسي لدراسة المستوى الكلي هو كيف أن السياسة الحاكمة تنقل القيم والمواقف والمعتقدات والآراء والسلوكيات للجمهور، ولدراسة المستوى الجزئي وكيف ولماذا يصبح الناس مواطنين؟ على المستوى الكلي أو السياسي؛ إن التنشئة السياسية هي الوسائل التي يتم من خلالها قيام الأنظمة السياسية والمجتمعات السياسية بغرس القيم والممارسات المناسبة في المواطن. أما على المستوى الجزئي أو الفرد؛ تشكل التنشئة السياسية الأنماط والعمليات التي يقوم من خلالها الأفراد بالانخراط في التنمية السياسية والتعلم وبناء علاقات خاصة والسياقات السياسية التي يعيشون فيها. [4]

2- مراحل عمليه التنشئة السياسية

شهدت مراحل عملية التنشئة السياسية اتفاقا على أنها عملية مستمرة يتعرض لها الفرد طيلة حياته ومنذ طفولته، ولا تنقطع عند مرحلة معينة، وكذا بدء عملية التنشئة السياسية في سن الثالثة وتستمر طيلة حياته. إضافة إلى أن السلوك السياسي للفرد في مرحلة النضج يتحدد بخبرات التنشئة السياسية التي يكتسبها خلال الطفولة أو الشباب.

---

[1] - محمد علي محمد، أصول **علم الاجتماع السياسي: السياسة والمجتمع في العالم الثالث، مرجع سابق،** ص240.

[2]- Greenstein F. MOUNIER, "Political Socialization". International Encyclopedia of the Social Science, Vol14, New York, 1969, p551.

[3] - نادية حسين سالم، **التنشئة السياسية للطفل العربي.** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص54.

[4] - رندا عماد صبري محمد وآخرون، **"تأثير مؤسسات التنشئة السياسية على تشكيل الثقافة السياسية في المجتمع المصري"، المجلة العلمية لكلية التجارة،** العدد66، يونيو2019، جامعة أسيوط، ص 77.

ويذهب لوسيان بايLucian PYE إلى تحديد ثلاث مراحل أساسية للتنشئة السياسية وهي؛[1]

- مرحلة يتحدد وفقها انتماء الطفل لثقافة وتاريخ ونظام معين،
- مرحلة يتفهم فيها الطفل هويته ويزداد إدراكه للعالم السياسي،
- مرحلة يشارك فيها الفرد مشاركة فعلية في الحياة السياسية.

يمكن تقسيم مراحل عمليه التنشئة السياسية إلى:

- مرحله الطفولة: تمثل فئة الطفولة جزء مهم وأساسي من المجتمع، الأطفال يكتسبون نظم المعرفة والقيم والمعتقدات السياسية السائدة في هذا المجتمع، والذي قد تؤثر في سلوكهم السياسي في مرحلة النضج، وهي المرحلة التي تقتضي بها مساهمة المواطنين بأدوار في إطار العملية السياسية. ولكي يتسنى للنظام السياسي الاستمرار عبر الزمن وأن يؤقلم ذاته للظروف المتغيرة لا تحيد عن الاهتمام بالتربية السياسية للنشء الجديد. [2]

- مرحله المراهقة: تنبع أهمية هذه المرحلة في كون المراهق يبدأ في معايشة مؤسسات جديدة كالأحزاب السياسية، والتي تلقنه مفاهيم واتجاهات تتعارض مع أنماط التنشئة الأولية، مما يترتب عليه إحداث تغييرات جوهرية في السلوك السياسي، ويتكون لدى البعض الشباب من نوع من عدم الرضا على القرارات الحكومية وأعمالها، حيث تتوافر في مرحلة المراهقة على التخلص من الصور التي تعلموها أثناء مرحلة ما قبل المدرسة والطفولة المتأخرة، أين يرفض المراهق النماذج التي نشأ على احترامها في مرحلة الطفولة، ويشعر بعجز الوسط الذي يعيش فيه عن فهمه فيتمرد عليه. [3] عموما، أجمع العديد من الباحثين على أن التنشئة السياسية للفرد خلال مرحلة المراهقة تتميز بما يلي: [4]

- نمو وتطور القدرات الإدراكية؛ تتعلق مثلا بتبرير الخيارات السياسية والقدرة على فهم أسباب ونتائج المشكلات الاجتماعية والقدرة على إدراك آثارها.

- نمو الإحساس بروح الجماعة(الجماعية)؛ أي الانتقال من دائرة الأنا إلى الدائرة الاجتماعية أي استيعابه لهيكل وعمل النظام الاجتماعي الكلي واقتناعه بأن التصرف الجماعي سبيل لحل المشكلات سياسية.

---

[1] - محمود حسن إسماعيل، **التنشئة السياسية: دراسة في دور أخبار التلفزيون.** ط1 (مصر: دار النشر للجامعات،1997)، ص31.

[2] - محمد ثامر كامل الخزرجي، **مرجع سابق**، ص127.

[3] - محمود حسن إسماعيل، **مرجع سابق**، ص ص33-34.

[4] - كمال المنوفي، **"التنشئة السياسية في الفقه السياسي المعاصر"، مجلة مصر المعاصرة**، العدد66، يناير1987، القاهرة، ص 15.

- ميلاد وتبلور الأطر الفكرية؛ يقصد بها تحول المشاعر إلى أفكار ،وإن كانت الأفكار في هذه المرحلة متقطعة وغير ثابتة ولا تتصف بالوضوح، وغير متبلورة في صورة مبادئ عامة ويمكن أن تكون متناقضة مع بعضها البعض. [1]

- مرحله النضج: إن ملازمة عملية التنشئة السياسية لحياة الإنسان، حيث تزداد خبراته وتجاربه والتي تؤثر بدورها في عمليه التنشئة السياسية، وتعد مرحلة النضج فترة ذهبية في الحياة السياسية للفرد، أين تنضج فيها مشاركته في الحياة السياسية عبر التصويت وتولي المناصب السياسية. كما يستطيع الفرد خلال هذه المرحلة التعامل مع وسائل الاتصال الجماهير باعتبارها إحدى أدوات التنشئة السياسية. [2]

3- أدوات التنشئة السياسية

إن الأدبيات السياسية تعرضت إلى العديد من أدوات التنشئة السياسية، والتي تساهم في عمليه التنشئة السياسية للفرد منذ نشأته، حيث حددتها في عدة أدوات من بينها الأسرة، المؤسسات التعليمية، الإعلام، الجماعات، ومختلف المؤسسات على مستوى الدولة.

- الأسرة: تمثل الأسرة أحد أهم المؤسسات التي تساهم في التنشئة الاجتماعية للأفراد لا سيما منها التنشئة السياسية، إذ تعد أول مؤسسة يتلقى ويتعلم منها الطفل منذ ولادته المبادئ الاجتماعية والأخلاقية عبر تأثير الآباء في نفسيه أطفالهم، خاصة في مرحلة ما قبل التمدرس فالقيمة التي يكتسبها الفرد في الأسرة تبقى عامل مؤثر جدا في تكوين شخصيه الطفل، يجعل من الصعب تغييرها مستقبلا، لذلك تعتبر الأسرة هي المؤسسة في عملية التنشئة السياسية وتكوين المواقف ونقل السلوكيات، فعادة ما يختبر الأطفال الصغار أول لمناقشاتهم وأنشطتهم السياسية في أسرهم، كما يتم انتقال المواقف السياسية والسلوكيات من جيل إلى جيل آخر عبر ما يلي:

- التأثير المباشر للوالدين على الأطفال عن طريق تعزيز بعض القيم ومنع لبعض الآخر.

- تأثير شبكات العلاقات الاجتماعية، حيث نلاحظ مشاركة الآباء في منظمات تطوعية وانخراطهم في الأحزاب، مما يجعل من أطفالهم عرضة بصفة مباشرة أو غير مباشره للتعبئة من طرف هذه المنظمات. [3]

---

[1] - محمد ثامر كامل الخزرجي، **مرجع سابق**، ص128.

[2] - محمود حسن إسماعيل، **مرجع سابق**، ص35.

[3]-Quintelier, Ellen; Hooghe, Marc; Badescu, Gabriel, Parental influence on adolescents' political participation : a comparison of Belgian, Canadian and Romanian survey data. paper presented at the international conference on political socialization. Sweden; orbero university, 2007, pp2-4.

إن الأسرة هي أول نمط للسلطة يتعايش معه الطفل وتؤثر طريقة ممارسة السلطة على قيمه واتجاهاته، فإذا كان الأب تسلطيا في علاقته بأفراد أسرته، فمن المحتمل أن تتأكد لدى الأبناء قيم الإكراه السلبية والفردية، والعكس إذا تميز سلوك الأب بالحرية والديمقراطية فإن قيم الحرية والاهتمام والجماعية يمكن أن تجد سبيلا لشخصية الأبناء بصورة سليمة وإيجابية. [1]

- المدرسة: تعد المدرسة المؤسسة الاجتماعية التعليمية التي تبقى على اتصال بكل الأطفال لمدة زمنية جد معتبرة منذ نموه، إذ يتمكن المجتمع من خلالها تكييف تنشئة أطفاله عبر تنقل الثقافة وأنماط السلوك المختلفة، كما يتمكن الأطفال عبر المدرسة من اقتباس المقومات الفكرية والمعرفية التي تساعدهم مستقبلا في انخراط الحياة السياسية والمساهمة في صناعة القرار ، وتكمن أهمية الدور الذي تؤديه المدرسة في مجال التنمية السياسية في ما يلي:

- التدرج في تكوين الوعي السياسي لدى الأطفال توازيا مع مرحلة التعليم.

- تساهم المدرسة في خلق الوعي السياسي بصورة جيدة، لاسيما تعريف الأطفال والتلاميذ بقواعد اللعبة السياسية لأن التعليم هو مفتاح وبوابة المشاركة السياسية.

- إن ارتباط المدرسة باعتبارها مؤسسة رسمية تابعة تنظيميا للدولة، يجعل منها قناة رسمية تعمل على إحداث تغيير في الاتجاهات الخاصة بالأفراد والنحو إلى المساهمة في تحقيق التنمية وبعث اتجاهات سياسيه جديدة. [2]

- الجامعة: تؤدي الجامعة دورا مركزيا في تنمية الوعي السياسي وتعزيز الثقافة السياسية لطلبة الجامعة، حيث كلما زاد مستوى التعليم لدى الطالب تعززت قدرات ووعيه بتأثير الحكومة، وكذا مواكبته مختلف الأحداث السياسية وطنيا ودوليا، ومنه زيادة مكتسباته المعرفية السياسية، وبالتالي يصبح أكثر اندماجا في الحوار السياسي فالقيم السياسية لطلبه الجامعة تتغير مع مرور الوقت، وقد منحت استقلالية الجامعة الفرصة للطلبة من خلال توفير لهم مختلف سبل المشاركة السياسية، فالتثقيف السياسي للطلبة يختلف من طالب إلى آخر، وهذا مرتبط بالوقت الذي يقضيه الطالب في الحياة الجامعية، من خلاله يمكن الطالب من ممارسة نشاطه خارج الحرم الجامعي في إطار دائرة حزبية، حيث أن الأحزاب السياسية غالبا ما تستهدف طلبة الجامعات من أجل تنفيذ أنشطة التنشئة السياسية عبر الانضمام إلى الأحزاب مباشرة أو جماعات المصالح التي تكونها الأحزاب السياسية.

- جماعات الرفاق: تشكل جماعات الرفاق بناء اجتماعي غير رسمي يضم عدد من الأفراد، يجمعهم عدة متغيرات مثل السن، والمصلحة، والوضع الاجتماعي. ويحتل موقع

---

[1] - محمود حسن اسماعيل، **مرجع سابق**، ص36.

[2] - المرجع نفسه، ص ص41-42.

جماعة الرفاق مكانا متميزا من عملية التنشئة السياسية، لاسيما لاستمراره لفترة طويلة نسبيا، حيث يكتسب من خلالها الأفراد وجهات النظر نفسها ومواقف وسلوكيات الأفراد الجماعية التي ينتمون إليها، فجماعات الرفاق بمثابة منتدى للشباب للتفاعل مع الناس الذين هم على مستويات متماثلة من النضج. [1] كما تعد جماعات الرفاق السياق الاجتماعي الذي يتطور من خلاله العمل الجماعي لأعضائه بناء على قيم ومعايير المجموعة، فضلا على تأثيرها على تنمية المهارات الاجتماعية للأطفال حيث تعلمهم المهارات التفاوض والتواصل مع الآخرين. [2]

- أدوات الإعلام: تؤدي مختلف أدوات الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة أدوارا لا يستهان بها في عملية التنشئة السياسية، فهي تعمل على إعلام الفرد بالمواضيع ذات الطابع السياسي وترسخ القيم السياسية لديهم، فعلى مستوى المجتمعات تعمل أدوات الإعلام على نقل المعلومات عن سياسات وقرارات النخب الحاكمة إلى الجمهور، وكذلك نقل المعلومات وردود فعل الجمهور إلى النخبة والطبقة السياسية الحاكمة، فعملية تدفق المعلومات وتداولها بين النخبة الحاكمة والجمهور من أعلى إلى أسفل والعكس، من شأنه أن يوطد ويعزز قيم الثقافة السياسية لدى الأفراد. [3]

4- وظائف ومجالات التنشئة السياسية

تزخر التنشئة السياسية بمجموعة من الوظائف التي يمكن استخلاصها من التعارف السابقة، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة وظائف رئيسية: [4]

-الوظيفة الأولى: نقل الثقافة السياسية من جيل إلى آخر حتى تبدأ عملية التنشئة السياسية من حيث ما توصلت إليه الأجيال السابقة لتنقله بعد ذلك إلى الأجيال اللاحقة؛

-الوظيفة الثانية: تكوين وتشكيل ثقافة سياسية جديدة ومتحضرة في ضوء التحديات المجتمعية التي تواجه الحياة السياسية في المجتمع والمتغيرات العالمية المؤثرة فيه؛

-الوظيفة الثالثة والأخيرة: تغيير الثقافة السياسية وتصحيح الأفكار والمفاهيم الخاطئة بما يتلاءم ودعم المحافظة على النسق السياسي، وذلك بغية العبور بالمجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم والازدهار.

المجالات التي تهتم التنشئة السياسية بتطويرها لدى الفرد: [5]

---

[1] - رندا عماد محمد صبري، **مرجع سابق**، ص ص 81-82.

[2]-Brown, B. B. Peer groups and peer cultures. In S. S. Feldman & G. R. Elliott (Eds), At the threshold: **The developing adolescent**. (Harvard University Press,1990), pp 171–196.

[3] - كمال المنوفي، أصول النظم السياسية، **مرجع سابق**، ص337.

[4] - أنظر: حفصة عزوز، "التنشئة السياسية"، نشر بتاريخ 2022/01/30 https://shorturl.at/swDN3تم تصفح الموقع بتاريخ: 2023/03/20.

[5] - أنظر: حفصة عزوز، "التنشئة السياسية"، نشر بتاريخ 2022/01/30 https://shorturl.at/swDN3تم تصفح الموقع بتاريخ: 2023/03/20.

أربع مجالات هي التي تهتم التنشئة السياسية بتلقينها للأشخاص:
- الثقافة السياسية: ونعني بها كل ما يتعلمه الفرد من معلومات وأفكار بهدف تنمية المفاهيم السياسية لديه، وكذا معرفة الحقوق والواجبات والقيم والمعايير والتوجيهات الضرورية للتعايش في ظل النظام السياسي.
-مهارات التفكير السياسي: مفادها تنمية القدرات الذهنية للفرد لكي يستطيع المشاركة في العملية السياسية ويقيم المعلومات والحقائق السياسية، وذلك بغية تطوير مهارة التعبير عن الرأي لديه حتى يتخذ قراره بنفسه سواء كان سيؤيد هذه الحقائق أم سيعارضها.
- الاتجاهات السياسية: وهي قدرة التنشئة على تكوين وبلورة اتجاهات سياسية لدى الشخص.
- مهارات المشاركة السياسية: وهي القدرة على تنمية المهارات لدى الفرد: كالاتصال بالآخرين، تعلم فن الحوار السياسي، التفاوض والقدرة على الاقتناع أو التأثير في الآخرين.
- بناء الشخصية الاجتماعية الوطنية: إن التنشئة سياسة السياسية تعمل على نقل المعرفة والمواقف والمبادئ ذات الطابع السياسي إلى الأفراد، بهدف تحضيره من الناحية الاجتماعية والناحية السياسية، تجعل من الأفراد مواطنين صالحين يشاركون الآخرين في كافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، بصورة تجعلهم مندمجين في المجتمع ايجابيا. إذ تؤثر في المواطن عبر إكسابه منظومة قيم متجانسة ومتكاملة قائمة على احترام العمل وحب العمل الجماعي والتعاون والشعور المشترك بالمسؤولية، تعزيز الضمير الاجتماعي؛ يكون فيه الولاء للأرض والوطن، وتكوين شخصية جديدة اجتماعية، سياسية، وطنية، تشكل جزء أساسي من مجتمع سياسي راشد ومسئول. [1]

المحور الثامن- المشاركة السياسية

تمثل المشاركة السياسية احد المرتكزات الأساسية في الأنظمة السياسية الديمقراطية، حيث يرتبط استمرار الأنظمة السياسية وبقائها بما مدى مساهمة مواطنيها كأحد الأنساق الفاعلة في ذلك، عبر مشاركته في صناعة القرار السياسي والسياسة العامة، فالمشاركة السياسية الهادفة الخلاقة للمعارضة تساعد على تعزيز مقومات الممارسة الديمقراطية وترسيخها لدى المواطن بصورة جيدة.

1- مفهوم المشاركة السياسية

[1] - مولود زايد الطيب، **التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع**، ط1(عمان: المؤسسة العربية الدولية للنشر، 2001)، ص46.

وردت العديد من المفاهيم والتعريفات الخاصة بالمشاركة السياسية، سنعمل على التطرق إلى أهمها؛

مفهوم المشاركة السياسية في الفكر السياسي الغربي: قد عرفها وينر بأنها كل نشاط إنساني إرادي ناجح أو فاشل منظم أو غير منظم مؤقت أو دائم، يستند إلى اللجوء لوسائل شرعية أو غير شرعية بهدف التأثير على القرارات السياسية، وإدارة الشأن العام وخيار الحكام، وعلى كافة المستويات الوطنية والمحلية. [1] ويعرفها فيليب برو بأنها مجموعة النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون، وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثير على سير المنظومة السياسية، ويقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية التي تعتبر فيها قيمه أساسيه بمفهوم المواطنة. [2] ويذهب روي ماكريدس وبراون إلى تعريف المشاركة السياسية بأنها جملة الأنشطة الإدارية المشروعة التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر وغير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات التي يتخذونها. [3]

ويمكن تقسيم الأنشطة إلى قسمين؛ أنشطة تقليدية عادية تتعلق بالتصويت ومتابعة الشأن السياسي، والمشاركة في المؤتمرات الندوات والاجتماعات العامة، والمساهمة في الحملات الانتخابية بالمال والدعاية، والانخراط في مختلف الفواعل السياسية والتنظيمات الحزبية، والترشح للمناصب ونسج علاقات مع المسؤولين. أما الأنشطة غير التقليدية؛ تتعلق بجملة النشاطات التي يمارسها المواطن، فيها ما هو قانوني كتقدم الشكاوى، ومنها ما هو غير قانوني النهب والتخريب والخطف والاحتيال والحرب والثورة. إذ يلجأ المواطنون إلى هذه الأعمال قصد التعبير عن مطالبهم وانشغالاتهم والاحتجاجات ضد السياسات الحكومية، في ظل انعدام الشرعية والمداخل السياسية، والملاحظة أن أغلب النظم السياسية تعرف صور المشاركة مع اختلاف الدرجة، غير أنها أكثر دلالة وأهمية في العالم الثالث لضعف قنوات التعبير السياسي الشرعي. [4]

أما عن مفهوم المشاركة السياسية على مستوى أدبيات الفكر السياسي في العالم العربي، فقد جاءت على سبيل التنوع' حيث عرفت بأنها عملية ديناميكية يشارك فيها الفرد في الحياة السياسية للمجتمع إراديا، بهدف التأثير في المسار السياسي بما يخدم

---

[1] - إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي**، ط1(عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998)، ص249.

[2] - فيليب برو، مرجع سابق ، ص301.

[3] - زينب بليل، "موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسية"، مذكرة ماجستير، علوم سياسية تخصص التنمية المحلية، جامعة سعيدة 2012-2013، ص24.

[4] - كمال المنوفي، أصول النظم السياسية، **مرجع سابق**، ص ص340-343.

أهداف المصلحة العامة، وتتجلى هذه المشاركة عبر الأنشطة السياسية والانخراط في التنظيمات الحزبية، والتمثيل النيابي والتصويت والاهتمام بالشأن السياسي العام. [1]

كما تعرف المشاركة السياسية على أنها شكل من المشاركة السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات اشتغاله المختلفة، وتحتل موقعا داخل النظام السياسي على مستوى المدخلات في صورة التأييد، والمساندة والمعارضة، بهدف التعبير والتأثير في مخرجات النظام السياسي، ملائمة الاحتياجات ومطالب الأفراد والجماعات. [2] وفي تعريف آخر تعني المشاركة السياسية في أوسع معانيها؛ حق المواطن أن يؤدي دورا معينا في صنع القرارات السياسية وفي أضيق معانيها؛ حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم وبالضبط، عقب صدورها من جانب الحاكم،[3] وتقترب مختلف تعريفات المشاركة السياسية في كونها؛ الأنشطة السياسية التي يشارك بموجبها أفراد المجتمع في اختيار حكامهم وفي السياسة العامة، بشكل مباشر مثل تقلد المناصب السياسية أو المشاركة في مناقشة أمور الشأن العام، بمعنى استشارة الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي. [4]

2- مستويات المشاركة السياسية وصورها

تختلف مستويات المشاركة السياسية من دولة إلى أخرى، لكن ذلك لم يكن حائلا دون تحديد أهم مستوياتها وهي كالتالي: [5]

- مستوى ممارسه النشاط السياسي: يتضمن هذا المستوى كل فرد تتوفر فيه شروط أساسية، لاسيما منها الانتماء والعضوية الفعلية في المنظمة، الالتزام بالتبرع للمنظمة ومرشحها، الانضباط التنظيمي بالحضور الدوري الاجتماعات المنظمة، المشاركة فعليا في الحملات الانتخابية وإيصال رسائل سياسية متعلقة بالشأن العام لممثلي الشعب والمسؤولين.

- مستوى أصحاب الاهتمام بالشأن السياسي: يتمثل هذا المستوى في المواطن من يصوت في الانتخاب، والمتابع لشأنه السياسي والحياة السياسية الوطنية والدولية.

---

[1] - الطاهر علي موهوب، **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية**. ط1(القاهرة: دار العلم والإيمان، 2010)، ص102.

[2] - عبد المنعم المشاط، **التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا**. (العين: مؤسسة العين للنشر والتوزيع، 1988)، ص306.

[3] - جلال عبد الله معوض، **أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي**. في: **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، مجموعة باحثين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983)، ص63.

[4] - عبد الهادي الجوهري، المشاركة الشعبية والتنمية. في: محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990)، ص150.

[5] - عليوة منى محمود، **المشاركة السياسية**: موسوعة الشباب السياسية، ط1 (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2008)، ص45.

- غير المهتمون بالشأن السياسي: ويقصد بهم غير المبالين بالعمل السياسي، وليس لديهم أي ميول تجاه النشاط السياسي، فلا ينفقون من مواردهم على أي عمل ذو طابع سياسي، غير أن ذلك لا يحول دون مشاركتهم ولو بدرجة أقل في العمل السياسي على الهامش، إذا تعرضت مصالحهم لتهديد أو مرورهم بأزمات مؤقتة.

- المتطرفون سياسيا: يقصد به أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة، ويلجئون إلى أساليب العنف' والفرد الذي يشعر بعداء اتجاه المجتمع بصفة عامة واتجاه النظام السياسي بصفة خاصة، إما أن ينسحب من كل أشكال المشاركة السياسية، أو أن يتجه إلى استخدام المشاركة تتسم بالحدة والعنف. [1]

أما عن صور المشاركة السياسية يمكن أن نحصرها فيما يلي:

- مرحله الاهتمام السياسي: يقصد بها متابعه القضايا السياسية المتعلقة بالشأن العام عبر مراحل مختلفة، قد تطول أو تقصر ، ومنه الاهتمام بالقضايا السياسية، إذ يعمل من خلالها الأفراد على مشاركة اهتماماتهم السياسية مع أقرانهم وعائلاتهم أثناء الاستحقاقات السياسية.

- المعرفة السياسية: تتعلق بمعرفة أهم السياسيين الفاعلين في الحياة السياسية، إن على المستوى الوطني القومي أو الكوني، كمعرفة الأفراد للنخبة السياسية الحاكمة، ومختلف الأعضاء على مستوى المؤسسات السياسية والسيادية في الدولة.

- التصويت السياسي: يقصد به مؤشر أساسي من مؤشرات المشاركة السياسية، حيث يعمل المواطنين من خلاله على المشاركة بالحملات الانتخابية بالدعم والمساندة وتمويل الحملات الانتخابية ومساعدة المرشحين.

- المطالب السياسية: تتمثل في الاتصال بأصحاب السلطة والمسؤولين، وأصحاب المناصب والأجهزة الرسمية، بغرض تقديم المطالب والانشغالات السياسية، وكذلك توصيلها عبر الأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة. [2]

3- محددات المشاركة السياسية

ترتبط مشاركه الفرد في الحياة السياسية بعدة متغيرات،لعل أبرزها المنبهات السياسية التي تعترضه والخلفيات الاجتماعية والإطار السياسي الذي ينظم العمل السياسي،

- المنبهات (المثيرات) السياسية: يقصد بالمنبهات السياسية مجموعة من الإشارات التي تعترض الفرد عبر مختلف وسائل الإعلام الجماهيري، والحملات الانتخابية والاجتماعية

---

[1] - الطاهر خاوة، "دور الأحزاب السياسية في التحديث والمشاركة السياسية في بلدان المغرب العربي"، أطروحة دكتوراه علوم، علوم سياسية تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر3، 2014، ص24.

[2] - أحمد سعيد تاج الدين، **الشباب والمشاركة السياسية**، ط2(القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 2012)، ص ص15-16.

العامة، فالتعرض لهذه المنبهات يزيد من المعارف السياسية للأفراد، ويطور اهتماماته بالشأن العام مما يجعل منه على أهبة الاستعداد لممارسة الأنشطة السياسية،

ويخضع التعرض للمنبهات السياسية لعدة متغيرات منها، الانتماء طبقي، مستوى التعليم، والحالة الثقافية، المستوى الاجتماعي، وكذلك الاهتمام السياسي من عدمه.

- الخلفية والمتغيرات الاجتماعية: إن للخلفية الاجتماعية بما تتضمنه من مستويات اجتماعية، تعليمية، واقتصادية، لها تأثير واضح على المشاركة السياسية، فأفراد الطبقة المتعلمة أكثر مشاركة في الحياة السياسية، مقارنة بالطبقة الأقل تعلما، بالمقابل لا يمكن أن تربط بين تحسن المستوى الاقتصادي وتحسن مستوى المشاركة السياسية. من جهة أخرى يؤثر ارتفاع مستوى الدخل في تحسين مستوى المشاركة السياسية، لأن أصحاب الدخل المتوسط أكثر مشاركة من أصحاب الدخل المنخفض، وكذلك أصحاب الدخل المرتفع أكثر مشاركة من أصحاب الدخل المتوسط[1]، بالإضافة إلى وجود متغيرات أخرى تؤثر على مستوى المشاركة السياسية، كمتغير النوع وكذلك متغير السن

- الإطار السياسي: يعني وجود الفضاء السياسي بما يتضمنه من مكونات سياسية، يمارس من خلالها الفرد نشاطه باستخدام الوسائل الملائمة والمشروعة، لأن الوسائل المتوفرة من إعلام مستقل وتنظيمات حزبية قوية تسمح للمواطن بمشاركته في صناعة السياسة العامة، وبلوره القرارات الديمقراطية، بالمقابل لا يمكن أن نتحدث على المشاركة السياسية فعالة للمواطن في ظل أنظمة شمولية قائمة على مفهوم التعبئة لأنه هناك من يعتبر هذه الأنظمة تستخدم الانتخاب والتصويت بصورة إكراهية لحشد التأييد والمساندة للنظام لا غير.[2]

المحور التاسع: العلاقات الدولية

مفهوم العلاقات الدولية

ارتبط ظهور العلاقات الدولية بصورة واضحة بظهور الدولة القومية عام 1648 في إطار علاقات ما بين الدول، ويعود استخدام الدولية لأول مرة من قبل جيرمي بنتام أواخر القرن18 تم استخدام الكلمة للتعبير عن فرع القانون العام الذي كان يطلق عليه قانون الأمم، وقانون الشعوب، يستمدان جذورهما من القانون الروماني، الذي كان يتضمن المبادئ التي كان يطبقها القانون الروماني في المسائل مع الأجانب.

وقد شهد مصطلح العلاقات الدولية العديد من التعريفات وهي مختلفة ومتباينة، حيث تعرف بأنها تفاعلات الوحدات الدولية "الدولة القومية" مع بعضها على مستوى النظام الدولي، كم تعرف بأنها الأشكال المتنوعة من التفاعلات كافة التي تجري في محيط يتجاوز حدود الدولة القومية المعروفة وطاقها بين الفاعلين من وحدات المجتمع

---

[1] - كمال المنوفي، أصول النظم السياسية، **مرجع سابق**، ص 344.

[2] - أحمد سعيد تاج الدين، **مرجع سابق**، ص ص21-22.

الدولي، دولا كانت أو منظمات دولية عابرة للحدود، ومنظمات المجتمع المدني العالمي أو الحركات السياسية أو القومية العابرة للحدود، وكذلك نشاطات الأفراد وأفعالهم التي من شانها أن تحث تأثيرا يتجاوز نطاق الفرد.[1]

وتعرف أيضا حسب PM Reynolds بأنها تهتم بدراسة طبيعة وإدارة والتأثير على العلاقات بين الأفراد والجماعات العاملة في ميدان تنافس خاص، ضمن إطار من الفوضى، وتهتم بطبيعة التفاعلات بينهم والعوامل المتغيرة المؤثرة في هذا التفاعل.[2] وحسب مارسيل ميرل Marcel MERL العلاقات الدولية هي كل التدفقات التي تعبر الحدود، أو حتى تتطلع إلى عبورها يمكن وصفها بالعلاقات الدولية، وتشمل هذه التدفقات العلاقات بين حكومات هذه الدول وعلى العلاقات بين الأفراد، والمجموعات العامة أو الخاصة التي تقع على جانبي الحدود، كما تشمل جميع الأنشطة التقليدية للحكومات الدبلوماسية، المفاوضات، كما تشمل تدفقات من طبيعة أخرى اقتصادية، ايديولوجية، سكانية، رياضية، ثقافية وسياحية تشكل شبكة من الاتصالات.[3]

ويرى ستانلي هوفمان أن حقل المعرفة للعلاقات الدولية يعني العوامل والنشاطات المؤثرة في السياسات الخارجية للدول، وفي قوة الوحدات الأساسية المكونة لعالمنا، من جهة أخرى يرى هولستي أن العلاقات الدولية تنشأ داخل كل مجموعة من كيانات سياسية، قبائل، دول وأمم، وامبراطوريات، تربط بينها تفاعلات تتميز بقدر كبير من التواتر والانتظام.[4]

هل العلاقات الدولية علم أم لا؟

مضمون هذا السؤال يتعلق بمدى استقلالية العلاقات الدولية عن علم السياسة؟ أو هل يوجد ارتباط بينهما؟ وقد ظهر في هذا الشأن اتجاهين كبيرين:

- الاتجاه الأول: هو الاتجاه الذي طور النقاشات النظرية والمنهجية في هذا الحقل لاسيما ما تعلق ببنية النظام الدولي وطبيعة القوة، والمنهج العلمي ودور المؤسسات، وقد عكف أنصار هذا الاتجاه منذ سنة 1966على جعل حقل العلاقات الدولية حقلا معرفيا مستقلا بذاته عن علم السياسة، وتمييز النظرية

---

[1] - يوسف الصواني، **نظريات في العلاقات الدولية**. (بيروت: دار المنتدى، 2013)، ص13. و حمزة المصطفى، "هل العلاقات الدولية علم قائم بذاته؟"، **سياسات عربية**، العدد25، مارس2017، ص95.

[2] - سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**. (عمان: دار وائل للنشر، 2006)، ص12.

[3] - مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**.، تر: حسن نافعة.(القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986)، ص ص98-99.

[4] - علي عودة العقابي، **العلاقات الدولية: دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات**. ط1 (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1996)، ص28.

الدولية عن النظرية السياسية، واستطاع بعضهم خلق خطاب خاص بالعلاقات الدولية بين 1974-1991، واعتماد منهج بحثي مستقل عن علم السياسة. [1]

- الاتجاه الثاني: يرى هذا الاتجاه بتأكيد استمرارية العلاقة بين علم السياسة والعلاقات الدولية بوصفه فرعا من أصل، من منطلق أن علم السياسة هو علم الدولة وعلم السلطة، ونذكر منهم على سبيل المثال مورغان، وإن كان هذا المفهوم لعلم السياسة متفق عليه من قبل جميع مفكري علم السياسة. [2]

علم العلاقات الدولية: الموضوع والمناهج

سنعمل من خلال هذا العنصر التطرق إلى مختلف المواد الخاصة بحقل العلاقات الدولية والمناهج التي يعتمدها.

- تاريخ العلاقات الدولية: إن التاريخ السياسي أدى دورا بارزا في تجذير علم المجتمع الدولي، وكيف أنه تطور معه منذ مطلع العصر الحديث تحت مسميات مختلفة، مثل تاريخ المعاهدات والتاريخ الدبلوماسي حتى الحرب العالمية الأول، ومع تطور المجتمع الدولي في شتى الميادين، خاصة فيما بين الحربين العالميتين، وولادة العلاقات الدولية كمادة علمية كمادة أكاديمية مستقلة، فإن جزءا كبيرا من محتواها استمر تحت دراسات التاريخ السياسي الدولي أو ما عرف بتاريخ العلاقات الدولية، وفيما بعد الحرب العالمية الثانية تم التوجه إلى الفصل بين مفهومي تاريخ العلاقات الدولية وعلم العلاقات الدولية، حيث نجد سبيكمان حذر قبل ذلك بقوله: بالرغم من ان التاريخ يقدم المادة الرئيسية لمعرفة المجتمع الدولي، إلا أن اهتمام المؤرخ يختلف كثيرا عن اهتمام المنظر، فالتاريخ يهتم بالاستفراد أو بالتركيز على حالة محددة أو حادثة ما، أما النظرية العلمية فإنها تبحث عن ما هو مشترك لحالات أو أحداث مختلفة، أي أنها تبحث عن قانون، وبنفس المعنى يتعرض فيرالي للمشكلة حيث يميز بين التاريخ والنظرية للعلاقات الدولية، حيث يقول أن: التاريخ مهمته الأساسية المعرفة بينما العلم أو النظرية في العلاقات الدولية هي مادة تجريبية تستخلص القوانين أو النماذج عبر تركيزها على البحث عن حالات تاريخية متشابهة ومتكررة عدة مرات. [3]

- السياسة الدولية: يستدم عادة علماء السياسة مصطلح السياسة الدولية والسياسة العالمية بصورة مترادفة، لها نفس المعنى، لكم من الناحية الفعلية كل مفهوم لديه معنى يختلف عن الآخر، فالسياسة الدولية بالمعنى الدقيق للكلمة تشير إلى العلاقات بين الدول وبعضها، أما السياسة العالمية تشير إلى العلاقات بين الدول ومجموعات المصالح

---

[1] - مصطفى الحمزة، مرجع سابق، ص97.

[2] - محمود خلف، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**. ط1 (عمان: دار زهران، 2012)، ص130.

[3] - المرجع نفسه، ص ص117-118.

الأخرى، مثل المؤسسات والشركات والفواعل السياسية العالمية، كما تتناول السياسة الدولية العلاقات السياسية السائدة بين الدول، والسياسة الخارجية لها والتفاعل فيما بينها.

وينصب اهتمام السياسة الدولية على محاولة التعرف على الكيفية التي تتعامل بها الدولة، مع السياسات الخارجية التي تنتهجها الدول والقوى والأطراف الأخرى الفاعلة في النظام الدولي، أو التعامل الروتيني المنتظم من خلال قنوات الاتصال والتنسيق والتشاور والتفاوض بالوسائل والأدوات الدبلوماسية المتعارف عليها دوليا.[1]

- **القانون الدولي:** يعتبر القانون الدولي من مواضيع العلاقات الدولية التي لعبت دورا بارزا كمصدر لتاريخ المعاهدات، ومن ثم الدور الموازي للتاريخ الدبلوماسي والدبلوماسية في دراسة الواقع الدولي، وذلك قبل تطور العلاقات الدولية كمادة علمية، فالقانون الدولي كعلم للمجتمع الدولي له دور كبير في تمتين وتطور العلاقات الدولية كعلم، بالإضافة إلى ان تطور المجتمع الدولي وظهور أشخاص دوليين آخرين إلى جانب الدول الأعضاء التي تضاعف عددها، وظهور ظواهر دولية جدية بعد الحرب العالمية الثانية كتصفية الاستعمار وحركات التحرر والاعتماد المتبادل والتبعية والتخلف والتنمية وتطور المنظمات الدولية، كل ذلك دفع بالقانونيين الدوليين لإعادة النظر من أجل تعديل هذا القانون بما يتماشى مع صالح الشعوب وتطورها.[2]

- **المنظمات الدولية:** إن الزيادة الواسعة للمنظمات الدولية على اختلاف أنواعها ذات طابع سلمي وامني واقتصادي وسياسي، وتنموية قصد دعم التعاون بين الدول، أدى إلى ظهور حركة فكرية تطالب بفصل واستقلالية المنظمات الدولية عن القانون الدولي، واعتبارها كمادة علمية مستقلة وليست قانونية فحسب، وهذا ما أدى إلى بروز تيار فكري يدعى بالوظيفية على أساس أن المنظمات تقوم بجملة من الوظائف في المجتمع الدولي وتغييره وتطويره، في هذا السياق ظهرت وتطورت دراسات حول التكامل والاندماج الدولي، والتي تقيم من جهة الشروط السياسية والاجتماعية التي يمكن أن تتم عملية التكامل، وتبين من جهة أخرى دور المنظمات الدولية في هذا التكامل، وهذه هي الناحية الوظيفية التكاملية للمنظمات الدولية، في جزء من مادة واسعة تهتم بها العلاقات الدولية.[3]

مناهج العلاقات الدولية

قسم منظروا العلاقات الدولية المناهج المعتمدة في حق العلاقات الدولية إلى ما يلي:

---

[1] - عصام عبد الشافي، مفهوم العلاقات الدولية: إشكالية التعريف، نشر بتاريخ 2016/02/15، انظرا الرابط التالي: https://shorturl.at/ekmqP تم تصفح الموقع بتاريخ: 2020/10/19.

[2] - محمود خلف، **مرجع سابق**، ص122.

[3] - المرجع نفسه، ص 124.

- **المناهج التقليدية في العلاقات الدولية:** ركزت على دراسة العلاقات الدولية بشكل رئيسي في دراسة التاريخ الدبلوماسي، والقانون الدولي والنظرية السياسية، وسنتطرق إلى هذه المناهج كما يلي:

- المنهج التاريخي: ترتبط دراسة العلاقات الدولية حسب المنهج التاريخي بالجذور والامتدادات التاريخية السابقة، فهو يساعد على اكتشاف الأسباب التي تكمن وراء نجاح أو فشل قادرة الدول في انتهاج سياسة خارجية معينة، وأيضا فهم الكيفية التي يتم بها اتخاذ بعض القرارات في السياسة الخارجية والدوافع التي كانت وراءها.[1]
- المنهج القانوني: يحاول هذا المنهج أن يقتصر في تحليله للعلاقات الدولية على الجوانب القانونية التي تحيط بعلاقات الدول ببعضها، أي أنه يدرس العلاقات الدولية من زاوية القانون الدولي، من خلال التركيز على المعاهدات الدولية والاتفاقيات الدولية، وكذلك التكييف القانوني لموضوع الاعتراف بالدولة ونظام الحكم فيها، والنتائج المترتبة عن الاعتراف من عدمه في علاقات الدول فيما بينها.
- المنهج الواقعي: إن الركيزة المعتمدة للمنهج الواقعي في العلاقات الدولية قائمة ثنائية المصلحة والقوة، حيث يمكن أن تتحدد في إطار القوة التي تتحدد بدورها في نطاق التأثير والسيطرة حسب هانز مورغثاو، فالمنهج الواقعي ينظر إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة، واستغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها أو إستراتيجيتها، بغض النظر عن التأثير في مصالح الدول الأخرى.
- المنهج المثالي: ينظر المنهج المثالي للعلاقات الدولية باستنادها إلى جملة من المبادئ والقيم والمثل التي يعتنقها أصحاب هذا المنهج، فيعتبرون أن النظام الدولي قائم على حكم القانون والخضوع لسلطة التنظيم الدولي في كل ما يتعلق بإدارة شؤون المجتمع الدولي.[2]

المناهج الحديثة في العلاقات الدولية: تهدف المناهج الحديثة في العلاقات الدولية إلى بلورة نظرة علمية لدراسة العلاقات الدولية، من خلال التركيز على الارتباط والتكامل بين الكثير من العوامل والمتغيرات المؤثرة في دوافع الدول والمناخ الدولي.

- منهج تحليل النظام السياسي الدولي: يهدف هذا المنهج إلى التوصل إلى قوانين ونماذج متكررة في كيفية عمل هذه النظم وتحديد مصادر ومظاهر الانتظام فيها،

---

[1] - علي عودة العقابي، **مرجع سابق**، ص14.

[2] - المرجع نفسه، ص ص17-18.

والتوصل إلى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلال، مثل النظم السياسية الدولية، أو العالمية، نظام توازن القوى ونظام الثنائية ونظام تعدد مراكز اتخاذ القرار، وكذلك النظم الفرعية المنبثقة عن النظم السياسية العالمية.

- منهج التوازن: ينظر هذا المنهج إلى العلاقات الدولية في إطار مفهوم التوازن من الناحية الواقعية والناحية الديناميكية، ويقصد به حالة من الاستقرار النسبي، الذي قد يختل تحت تأثير بعض العوامل ممهدا الطريق لظهور توازن مؤقت جديد.
- منهج اتخاذ القرار: يهتم هذا المنهج بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بواضعي السياسة الخارجية، عند إصدار قراراتهم، فاتخاذ القرار هو علية متتابعة المراحل تضم البيئة القرارية تحت تأثير بعض العوامل السياسية المسؤولة عن اتخاذ القرار الخارجي.
- منهج المباريات: يقوم هذا المنهج على تخيل وجود أزمات دولية حقيقية أو وهمية، وإسناد أدوار محددة لعدد من الأطراف، وتقوم هذه الأطراف تحليل كافة أبعاد الأزمة، وعمل نطاق واسع من القرارات البديلة التي تصلح لحل هذه الأزمات، ويستخدم هذا المنهج العديد من الآليات مثل المساومة، الردع العسكري، الهجوم المفاجئ، نزع السلاح والحرب المحدودة.

علاقة العلاقات الدولية بالعلوم الأخرى:

ـ علاقة العلاقات الدولية بالقانون الدولي: إن تطور العلاقات الدولية والروابط بين الأفراد والجماعات والدول تاريخيا كان مصاحبا لتطور أعراف ومبادئ وقواعد كان الغرض منها تنظيم العلاقات بين الدول. بمعنى أن القانون الدولي ظهر كأداة من اجل تنظيم العلاقات بين الدول، لذلك يعد المجتمع الدولي المجال الأساسي لعمل القانون الدولي، والعلاقات الدولية هنا تعد العلاقات المنظمة والتي تقوم على قاعدة القانون الدولي وأساسه.[1]

لذلك فالتباين بين العلاقات الدولية والقانون الدولي يتمثل في التحليل الموضوعي لروابط الواقع، وبين التحليل الشكلي للروابط القانونية، ومن ثم فإن التباين مقصور على طريقة التحليل، وكذلك مادة البحث، حيث أن مادة البحث في القانون الدولي هي الروابط القانونية سيما في حقل العلاقات الدولية هي روابط الواقع.[2]

ـ علاقة العلاقات الدولية بالاقتصاد الدولي: يتناول الاقتصاد الدولي العلاقات القائمة في المجتمع الدولي، ويحتل أهمية خاصة بالنسبة للعلاقات الدولية، لأن العامل الاقتصادي يلعب دورا في توضيح أسس تطور المجتمع الدولي، والعلاقات الدولية المعاصرة، لذلك

---

[1] ـ أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية**. (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007)، ص70.

[2] ـ محمد طه بدوي وليلى مرسي، **مبادئ العلوم السياسية**. (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2000)، ص414.

فالأنظمة الاقتصادية تعتبر العامل الاقتصادي من المؤثرات الهامة الفاعلة في العلاقات الدولية، وتوجد علاقة قوة بين الاقتصاد الدولي والقوة السياسية للأمم، فالأسواق المنظمة يتم إنشاءها باتفاقيات سياسية التي توقعها الدول، القوة السياسية للدول هي التي تحدد العلاقات القانونية، فالقوة السياسية والعسكرية لدولة ما تعتمدان بصورة أساسية على قوتها الاقتصادية.[1]

- **علاقة العلاقات الدولية بالجغرافيا السياسية:** إن الجغرافيا السياسية تهتم بالسلوك الدولي باعتباره المؤثر في المكان والمجال الجغرافي، حيث لا يمكن تفسير علاقة دولة بأخرى، دون الرجوع إلى البيئة الجغرافية لكل منهما، وعليه، فإن أسس العلاقات الدولية هي بمثابة مواضيع هامة للجغرافيا السياسية مثل توازن القوى، الاستراتيجية العسكرية، والمنظمات العالمية، فوجه العلاقة هو السلوك الدولي الذي يعد المحور الأساسي للعلاقات الدولية وتأثيرات ذلك السلوك من صميم اهتمام الجغرافيا السياسية.[2]

- **علاقة العلاقات الدولية بعلم النفس:** إن العلاقات الدولية تهتم بدراسة العوامل النفسية التي تؤثر في صانع القرار، وكيف توجه تلك العوامل عملية صنع القرار وتجعلها تأخذ مسار مؤثر على النظام الدولي.

- **علاقة العلاقات الدولية بعلم الاجتماع:** تعبر العلاقات الدولية علم اجتماعي من وجهة نظر دولية، فالكثير من المنظمات الدولية تعنى بالجانب الاجتماعي مثل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية.

- **علاقة العلاقات الدولية بعلم التاريخ**: غن البحث في العلاقات الدولية لا يمكن أن يتم بمعزل عن سياقها التاريخي، فالعامل التاريخي مهم من أجل معرفة أسباب الظاهرة ومستقبلها في إطار التنبؤ بها، فالمعاهدات الدولية التي وقعت في مراحل تاريخية معينة تعتبر رصيدا تاريخيا يفيد الباحثين في معرفة أسباب توقيع المعاهدات ونتائجها، في سياق ما يصطلح عليه أكاديميا وسياسيا بالتاريخ الدبلوماسي، والذي يعتبر حلقة وصل بين التاريخ والعلاقات الدولية.[3]

المحور العاشر: النظرية العامة للانتخاب

يحتل الانتخاب حسب المفكر الأمريكي صموئيل هنتنتجتون مكانة أساسية في الممارسة الديمقراطية،حيث يرى بأن في الانتخاب تتجسد آلية عمل النظم السياسية الديمقراطية، والوسيلة التي يتم بها إضعاف النظم الديكتاتورية والقضاء عليها، وهي

---

[1] - إبراهيم البشير عثمان، **العلاقات الدولية المعاصرة**. (الرياض: دار العلوم، 1990)، ص200.

[2] - ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتكي**. (بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة ، 2004)، ص58.

[3] - عبد العزيز جراد، **العلاقات الدولية**. (الجزائر: المؤسسة الوطني للفنون المطبعية، 1992)، ص 22.

أيضا أداة لنشر الديمقراطية وهدفها، فالانتخابات لا تعني فقط حياة الديمقراطية بل موت الدكتاتورية.[1]

ويتفق فقهاء القانون الدستوري وعلماء السياسة على أن الانتخاب هو الوسيلة الوحيدة لإسناد السلطة السياسية في النظام الديمقراطي، غير أنهم يختلفون في تكييف هذه الوسيلة الديمقراطية، وكذا شرح أسس وأساليب الانتخاب وإجراءاته.[2]

1- التكييف القانوني للانتخاب: يعد الانتخاب عملية اختيار شخص أو عدة أشخاص بين المرشحين لمركز واحد أو ضمن هيئة ما، وفقا لشروط وإجراءات ينص عليها قانون الانتخاب،[3] غير أن مفهوم الانتخاب شهد جدلا فقهيا وسياسيا واسعا حول طبيعته القانونية، فهناك من اعتبر أن الانتخاب وظيفة، ويوجد من اعتبره حق شخصي، وذهب اتجاه آخر إلى عد الانتخاب سلطة قانونية.

أ- الانتخاب وظيفة: يعتبر الانتخاب حسب أنصار هذا الاتجاه وظيفة اجتماعية وسياسية، استنادا على وحدة السيادة وغير قابليتها للتجزئة، فالمواطن يمارس وظيفة كلف بها من طرف الأمة التي لها الحق في تحديد من يمارس هذه الوظيفة، دون اعتبار للانتماء أو المكانة، لهذا فالانتخاب وظيفة حسب هذا الاتجاه نظرا للعلاقة بين المواطن والأمة، في الثنائية التاريخية السيادة والأمة.[4]

لأن السيادة هي وحدة غير قابلة للتجزئة بين الأفراد، فهي تعود للأمة باعتبارها وحدة مجردة مستقلة عن الأفراد المكونين لها، وبالتالي كلا منهم حين يمارس الانتخاب يمارسه على أساس انه وظيفة يتعين عليه أداؤها، وليس على أساس انه حق شخصي نابع من كونه يملك جزء من السيادة. فالانتخاب باعتباره وظيفة، ينطلق من قاعدتين، هما؛[5]

- الأمة هي صاحبة السيادة، فهي من تملك القدرة على تحديد الأشخاص الذين يمارسون هذه الوظيفة وتحت طائلة الشرطية.
- إلزامية أداء الأفراد لهذه الوظيفة، لأن الأمة هي من تجبرهم على أداء هذه الوظيفة إذا امتنعوا عن ذلك.

ب- الانتخاب حق شخصي: إن الأصول الفكرية لهذا الاتجاه تمتد إلى نظرية العقد الاجتماعي، لاسيما عند كل من جون لوك وجان جاك روسو، إذ يرى أن كل فرد يمتلك جزء من السيادة، فبواسطة الانتخاب يمكن لكل مواطن ممارسة حقه في السيادة، فالسيادة

---

(1) - سليمان الغول، **الانتخابات والديمقراطية**. (ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا،2003)، ص27.

(2) - نعمان أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص275.

(3) - سرهنك حميد البرزنجي، **النظم الانتخابية والمعايير الدولية لنزاهة الانتخابات**. ط1 (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2015)، ص10.

(4) - فوزي أوصديق، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**. (الجزائر: دار الكتاب الحديث،2000)، ص 223.

(5) - عدنان حمودي الجليل، **النظم السياسية**. (الكويت: مطابع اليقظة،1982)، ص122.

هي الإرادة العامة،[1] والمكونة من مجموع الإرادات الفردية، ولذلك يمكن أن نستخلص أن الإرادة العامة ما لم يشترك المواطنون جميعا، أو على الأقل ما لم تهيئ له سبل الاشتراك في التعبير عن الإرادة العامة. بصفة عامة يستند هذا الاتجاه في تفسيره للانتخاب كحق شخصي إلى ركيزتين أساسيتين: [2]

- لا يمكن أن نمنع أو نحول دون ممارسة الفرد لحقه في الانتخاب، فهو ثابت لكل فرد في المجتمع، فيمنع فقط على سبيل الاستثناء وليس كقاعدة، بسبب عدم الأهلية السياسية أو الأدبية أو العقلية، يعد هذا الحق عام لجميع الأفراد.

-اعتبار أن الانتخاب حق شخصي، هو فقط من له القدرة على استعماله من عدمه، لذلك وفقا لهذا التصور فالانتخاب اختيار وغير إلزامي.

ج- الانتخاب سلطة قانونية: ترتكز فكرة الانتخاب كسلطة قانونية على أساس ما تعرض له الاتجاهين السابقين من انتقاد وعدم وجود إجماع فكري حول تكييفهما لمفهوم الانتخاب. فالانتخاب حسب هذا الاتجاه يعتبر سلطة قانونية تمنح للناخبين قصد تحقيق المصلحة العامة، وفقا لشروط معينة يمارسها لصالح الجماعة وليس من أجل المصلحة الخاصة، وهذه السلطة المستمدة من مركز قانوني موضوعي، فالمشرع هو الذي يملك سلطة تغيير مضمونها وتعديل شروطها وفقا لمتطلبات الصالح العام.

فالسلطة القانونية يحددها المشرع ليعطي للناخبين حق المشاركة السياسية بصورة عادلة ومتساوية، فلا يجوز للناخبين أن يتفقوا على مخالفة القواعد المنظمة لممارسة هذا الحق بأي شكل، خاصة في منع من يحق له الانتخاب أو منح من هو ممنوع من ممارسة هذا الحق أو موقوف بشكل دائم أو مؤقت. [3]

2- أنواع الانتخاب: سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى الصور التي تناولت الانتخاب في الفقه الدستوري.

أ- الانتخاب المقيد: يتعلق بضرورة توفر شروط معينة لممارسة هذه الوظيفة، أو احد الشرطين التاليين؛ الثروة(المال)، والكفاءة العلمية(التعليم)، حيث يشترط القانون الأساسي للدولة أو قانون الانتخاب أن يكون الناخب على درجة من الثروة والتعليم.

- الثروة(النصاب المالي): ويقصد به أن بعض الدساتير والقوانين الخاصة بالانتخاب تشترط نصابا ماليا معينا، كأن يكون حائز مبلغ معين من المال أو مكانا لعقار لا يقل دخله السوي عن قيمة معينة، أو أن يكون الناخبين من دافعي الضرائب التي لا تقل عن

---

[1] - ثروت بدوي، **النظم السياسية**. (القاهرة: دار النهضة العربية،1999)، ص215. وَمولود ناصف، "الضمانات القانونية لحماية العملية الانتخابية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه علوم في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2017-2018، ص24.

[2] - محمد ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص234.

[3] - أنظر: نعمان أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص279. وَ محمد ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق.، ص235.

حد معين، وربما ما يفسر تقييد الانتخاب بنصاب مالي هو سعي الطبقة البرجوازية للاحتفاظ بالسلطة السياسية. [1]

- الكفاءة العلمية(التعليم): تعني لا يمنح حق التصويت إلا لمن يكون له كفاءة علمية، والإلمام بقواعد الكتابة والقراءة، لأن هذا الشرط يجنب وضع حق الانتخاب واختيار الحاكم في يد أناس لا يملكون أي دراية أو علم لما يقومون به، لأن التعليم يؤكد أن الذي لا يعرف القراءة والكتابة لا يستحق أن يكون ناخبا لنائب يقرر مصير الأمة. [2]

ب- الانتخاب العام: إن الانتخاب العام مضمونه يتجاوز الشروط المتعلقة بالانتخاب المقيد، حيث لا يهتم بشرطي الثروة والكفاءة، غير أن ذلك لا يعني عند تطبيق الانتخاب العام يقتضي توافر شروط ذات طابع تنظيمي، حيث ينص قانون الانتخاب على وجود توفر عدة شروط في الناخب كي يتمكن من ممارسة حقه في الانتخاب واختيار من يمثله على مستوى الهيئات النيابية، ولعل من بين الشروط التي لا تتنافى مع الانتخاب العام ما يلي: [3]

- شرط الجنسية: أي حق الانتخاب مكفول فقط للمواطنين دون الأجانب، إذ لا يمكن للأجانب ممارسة أي حق من الحقوق السياسية، وهذا الأمر بطبيعة الحال يختلف من دولة إلى أخرى حسب منظومتها القانونية والدستورية.

- شرط الجنس: إن شرط الجنس لا يتنافى مع مبدأ الانتخاب العام، عكس ما ذهبت إليه بعض الدساتير والقوانين الانتخابية في سنوات مضت، أين كان حق الانتخاب مقتصرا على الذكور دون الإناث، وبقي ذلك حتى أوائل القرن العشرون، على مستوى بعض الأنظمة السياسية في العالم. [4]

- شرط السن(العمر): تتفق أغلب الدساتير وقوانين الانتخاب على مستوى الأنظمة السياسية على اشتراط سن محدد للرشد السياسي، بمعنى العمر الذي يمكن الفرد من ممارسة حقوقه المدنية والسياسية، لاسيما منها حق الانتخاب، وهنا يختلف بطبيعة الحال من دولة إلى أخرى، وكذلك يتميز سن الرشد السياسي عن سن الرشد المدني.

---

[1] - كمال الغالي، **مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية**. (القاهرة: دار النهضة العربية،1999)، ص211.

[2] - أنظر: نعمان أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص284.

[3] - سليمان الطماوي، **النظم السياسية و القانون الدستوري**. (القاهرة: دار النهضة العربية،1999)، ص209.

[4] - ثروت بدوي، مرجع سابق، ص219.

- شرط الأهلية العقلية والأدبية: ويقصد به تمتع الفرد بكامل قدرته العقلية، أي لايكون يفتقد للوعي والإدراك، فضلا عن تمتعه بحقوقه المدنية، إذ يجب أل يكون ارتكب جريمة تمس بالشرف والاعتبار، إذ لا يمكن معها المساهمة في إدارة شؤون الحكم.[1]

ج- الانتخاب الفردي: يتعلق الانتخاب الفردي بتساوي عدد الدوائر الانتخابية لعدد النواب المراد انتخابهم، حيث يكون لسكان الدائرة الانتخابية نائبا واحدا، فحسب هذا النوع يون الناخب أمام مرشح واحد أو عدة مرشحين بصورة فردية، ويكون حيث التصويت على واحد منهم فقط.

د- الانتخاب بالقائمة: يتم الانتخاب بالقائمة إذا كانت الدوائر الانتخابية أقل من عدد الأعضاء المراد انتخابهم، إذ يكون لسكان كل دائرة انتخابية عدة نواب أو ممثلين، ففي حالة الانتخاب بالقائمة يقدم كل حزب سياسي من الأحزاب المشاركة في الانتخابات قائمة بأسماء المرشحين الذين يؤيدهم، ويكون عادة عدد هؤلاء المرشحين مساويا لعدد الأعضاء المراد انتخابهم في تلك الدائرة الانتخابية.[2]

ويعتمد في الانتخاب بالقائمة ثلاث صور رئيسية، هي؛[3]

- الانتخاب بالقائمة المغلقة: تعني تقديم قائمة للناخبين للتصويت عليها بالرفض أو القبول، ولا يحق لهم تغيير أو إعادة ترتيب أسماء المرشحين في القائمة المعروضة عليهم.

-الانتخاب بالأفضلية: تعني أفضلية الناخبين في المفاضلة بين المرشحين المدرجة أسماؤهم في القائمة التي يصوتون لها دون حقهم في حذف بعض الأسماء المرشحة.

-الانتخاب بالمزج: يعني منح الحرية للناخبين في اختيار المرشحين المدرجة أسماؤهم في جميع القوائم الانتخابية، حيث يسمح للناخبين التصويت لأحد القوائم الانتخابية مع حقه في حذف بعض مرشحيها وإضافة مرشحين من قوائم أخرى.

- الانتخاب المباشر: يشير الانتخاب المباشر إلى قيام الناخبين بانتخاب النواب من بين المرشحين مباشرة دون واسطة لأشخاص آخرين في هذا العمل، ووفقا للإجراءات والأصول التي حددها القانون، وهذا ما يطلق عليه البعض نظام الانتخاب على درجة واحدة، لأن الانتخاب يتم عبر مرحلة واحدة فقط.

- الانتخاب غير المباشر: يقصد به الانتخاب الذي يتم فيه الاختيار على درجتين، إذ يقتصر دور الناخبين على انتخاب مندوبين عنهم، ليقوم هؤلاء المندوبون بعد ذلك بمهمة

---

[1]- ابراهيم عبد العزيز شيحا، **مبادئ الأنظمة السياسية: الدول-الحكومات**. (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1992)، ص162.

[2] - محمد ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق.، ص241.

[3]- صلاح الدين فوزي، **النظم والإجراءات الانتخابية: دراسة مقارنة**. (القاهرة: دار النهضة العربية،1985)، ص84.

انتخاب أعضاء البرلمان أو الحكام، وأيا يمكن أن يكون الانتخاب غير المباشر على ثلاث درجات، ففي هذه الحالة الفائزين من مرشحي الانتخابات الأولية يصبحوا ناخبين لانتخابات الدرجة الثانية، مهمتهم انتخاب أعضاء البرلمان أو الحكام في انتخابات الدرجة الثالثة.[1]

3-النظم الانتخابية: يشير مفهوم النظم الانتخابية إلى ترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء بها إلى مقاعد يفوز بها الأحزاب والمرشحين، وذلك وفقا لما يلي:[2]

- المعادلة الانتخابية: إذا ما كانت تعددية/أغلبية، تناسبية، مختلطة.
- هيكلة الاقتراع: إذا كان الناخب يصوت لمرشح أو حزب، سواء كان الانتخاب فرديا أو تفضيليا.
- حجم المنطقة: تعني عدد الممثلين الذين تنتخبهم المنطقة في المجلس النيابي أو المحلي.

ويذهب فقهاء القانون الدستوري إلى تقسيم النظم الانتخابية إلى قسمين هما؛ نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي، فكلاهما يتعلق بتحديد النتائج الانتخابية وليس عملية التصويت والاقتراع، كون كل أسلوب منهما يؤثر في النتائج وعملية توزيع الأصوات والمقاعد بين المرشحين.

أ- نظام الأغلبية: يقصد بهذا النظام أن المرشح أو القائمة الحاصلة على أغلبية الأصوات الصحيحة في الدائرة الانتخابية هو الفائز، والذي يليه في الترتيب يعتبر خاسرا مهما كانت الأصوات التي حصل عليها.[3] لذلك وفقا لهذا النمط، فإذا كان الانتخاب فرديا فاز المرشح الذي حصل على أكثر الأصوات، أما إذا كان الانتخاب بالقائمة، فإن نظام الأغلبية يؤدي إلى فوز القائمة التي حصلت على أكثرية الأصوات بجميع المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية.[4]

ويقسم نظام الأغلبية إلى نمطين هما:

- نظام الأغلبية البسيطة(النسبية): تعني فوز المرشح الذي حصل على أكثر الأصوات بغض النظر عن الأصوات التي حصلها باقي المرشحين مجتمعين، وكذلك بالنسبة للانتخاب بالقائمة، فإن القائمة الحزبية الحاصلة على أكبر عدد من الأصوات هي التي تفوز بجميع المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية، وباقي القائم الحزبية لا تحصل على أي مقعد، استنادا إلى قاعدة الفائز يكسب الكلThe winner takes all.

---

[1]- Maurice DUVERGE, **Institutions politiques et droit constitutionnel,** p120.

[2]- فرانشيسكا بيندا وآخرون، **التحول نحو الديمقراطية: الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق**. (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للانتخابات والديمقراطية،2005)، ص14.

[3]- لرقم رشيد، "النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر". مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2006، ص15.

[4] - نعمان أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص323.

- نظام الأغلبية المطلقة: يشترط نظام الأغلبية المطلقة لفوز المرشح أو القائمة الحصول على أكثر من نصف عدد الأصوات الصحيحة للناخبين، وفقا للقاعدة الحسابية (50%+1)، وبناء عليه يفترض نظام الأغلبية المطلقة أن يحصل المرشح الفائز على أصوات تزيد في مجموعها على مجموع الأصوات التي حصل عليها باقي المرشحين، أو القائمة على الأغلبية المطلقة للأصوات، فإنه يجب إعادة الانتخاب وفقا للانتخاب عبر جولتين، ويتم فيها الحسم بعد حصول المرشحين أو القوائم الحاصلة على أكثرية الأصوات. [1]

ب- نظام التمثيل النسبي: يتعلق نظام التمثيل النسبي بتوزيع المقاعد على القوائم حسب نسبة الأصوات التي تحصلت عليها، وبين مختلف الأحزاب السياسية المتنافسة في الانتخابات، حتى تكون هذه الأحزاب ممثلة على مستوى المجالس، وفقا لعدد الأصوات التي حصلتها، لذلك فإن هذا النظام يفترض أساسا الأخذ بنظام القائمة، لأن هذا النظام وحده الذي يسمح بتوزيع المقاعد بين الأغلبية والأقليات، ونظام القائمة يفترض تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية كبيرة. [2]

ويأخذ نظام التمثيل النسبي صورا عدة، نظام التمثيل النسبي مع القوائم المغلقة، أين يختار الناخب أحد القوائم دون تغيير أو تعديل فيها، ونظام التمثيل النسبي مع إمكانية المزج بين القوائم، حيث يجوز للناخب تشكيل قائمة من أسماء المرشحين الذين يختارهم من عدة قوائم، دون التقيد بأي قائمة. [3]

ويتم الأخذ بنظام القوائم المغلقة، لأن مرشحي كل قائمة يحصلون على نفس العدد من الأصوات، بعكس نظام المزج بين القوائم، حيث يكون تحديد القائمة أكثر صعوبة وتعقيدا، لأن النتيجة لا تحدد إلا بعد جمع الأصوات لكل مرشح وإعادة جمعها مرة أخرى ضمن كل قائمة على حدة كما عرضت للانتخاب. [4]

إن نظام التمثيل النسبي يقوم على توزيع الّأعضاء المراد انتخابهم على القوائم المتنافسة كل حسب نسبة الأصوات التي تحصل عليها، فإذا كانت هناك ثلاث قوائم تتنافس في دائرة انتخابية لها عشرة نواب، وحصلت القائمة الأولى على5000صوت وحصلت القائمة الثانية على3000 صوت، في حين القائمة الثالثة على2000صوت، فإن القائمة الأولى تفوز بخمسة مقاعد والقائمة الثانية تفوز بثلاثة مقاعد والقائمة الثالثة تفوز بمقعدين. [5]

---

[1] - المرجع نفسه، ص ص324-326.

[2] - بن ناصف مولود، مرجع سابق، ص122.

[3] - محسن خليل، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، ص195.

[4] - ثروت بدوي، مرجع سابق، ص235.

[5]- عدنان حمودي الجليل، **النظم السياسية**. (الكويت: مطابع اليقظة،1982)، ص 127-129.

من خلال ما تم عرضه حول نظام الأغلبية، فإنه يمكن أن نستنتج بأنه يتميز بالسهولة والبساطة في إجراءاته، فضلا عن كونه يساعد على قيام أغلبية برلمانية متماسكة ومتجانسة، ومنه تحقيق الاستقرار الحكومي، عكس نظام التمثيل النسبي الذي يؤدي إلى تمثيل عدد كبير من الناخبين، والذي يساعد على تمثيل أغلب الأقليات السياسية، فيجعل من المجالس النيابية الممثل الحقيقي لأفكار الناخبين وتوجهاتهم، كما أن نظم التمثيل النسبي يضمن تكوين المعارضة البرلمانية التي تعتبر أهم عنصر يتطلبه النظام البرلماني. [1]

[1] - محمد ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص246.

قائمة المراجع:

1- الكتب باللغة العربية:

-إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي**، ط1(عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998).

-إبراهيم درويش، **النظام السياسي: دراسة فلسفية تحليلية**، ط1.(القاهرة: دار النهضة العربية، 1978).

-إبراهيم عبد العزيز شيحا، مبادئ **الأنظمة السياسية**، (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1982).

-ابن منظور. **لسان العرب**.المجلد الأول. (القاهرة: دار المعارف).

-أبو الحسن الماوردي، **قوانين الوزارة وسياسة الملك؛** تحقيق: صلاح الدين بسيوني،(القاهرة: مكتبة نهضة الشرق،1986).

-أحمد سعيد تاج الدين، **الشباب والمشاركة السياسية**، ط2(القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 2012).

-أحمد سعيد نوفل وآخرون، **مدخل إلى علم السياسة.** ط1 (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2009).

-أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

-أحمد مصطفى حسين، **تحليل السياسات العامة: مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية**.(الشارقة: جمعية الاجتماعيين،1994).

-أحمد مصطفى حسين، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة**. ط1(عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002).

-أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث**،(الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003).

-أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**.(الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1987).

-اسكندر غطاس، **أسس التنظيم السياسي في الدول الاشتراكية**، (القاهرة: دار الفكر العربي،1972).

-برتران بادي وغي هرمت، **السياسة المقارنة، ترجمة:** عز الدين الخطابي، ط1(بيروت: المنظمة العربية للترجمة،2013).

-بلال أمين زين الدين، **الأحزاب السياسية**. (القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2014).

-ثامر محمد كامل الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة**، ط1.(عمان: دار مجدلاوي،2004).

-ثروت بدوي، **النظم السياسية: النظرية العامة للنظم السياسية**. ج1 (القاهرة: دار النهضة العربية،1986).

-جابر سعيد عوض، **النظم السياسة المقارنة: النظرية والتطبيق**، (القاهرة : مطبعة العشرين، 2008).

-جاسم زكريا، **المدخل إلى علم السياسة**. (سوريا: الجامعة الافتراضية السورية،2018).
-جان وليام لابيار، **السلطة السياسية**،(بيروت: منشورات عويدات،1977).
-جبرائيل ألموند، بنجام بويل، وروبرت مندت، تر: محمد زاهي بشير المغيربي، **السياسة المقارنة: إطار نظري**. ط1(بنغازي: منشورات جامعة قار يونس،1996).
-جلال عبد الله معوض، **أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي**. في: **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، مجموعة باحثين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983).
-جمال الدين ابن منظور، **لسان العرب**. ج5(بيروت: دار صادر للطباعة، 1965).
-جورج لينشوفسكي، الصفوة السياسية في الشرق الأوسط، ترجمة: عادل مختار الهواري.(القاهرة: دار الموقف، 1987).
- جيمس أندرسون، **صنع السياسات العامة**، تر: عامر الكبيسي، ط1(عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1999).
-جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. تر: وليد عبد الحي،(الأردن: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،1995)،
-حامد عبد الماجد، **مقدمة في منهجية وطرق بحث الظواهر السياسية**.ط2(جامعة القاهرة: قسم العلوم السياسية،2000).
-حسان محمد شفيق العاني، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة**، (بغداد: جامعة بغداد، 1986).
-حسن أبشر الطيب، **الدولة العصرية دولة المؤسسات**.(مصر: الدار الثقافية للنشر، 2000).
-حسن صعب، **علم السياسة**.(بيروت: دار العلم للملايين،1997).
-حسن مصطفى البحري، **القانون الدستوري والنظرية العامة**.ط1(سوريا: الجامعة الافتراضية السورية،2009).
-حسن مصطفى البحري، **النظم السياسية المقارنة**،(جامعة الشام الخاصة،2021).
-حسن ملحم، **التفكير العلمي والمنهجية**. (الجزائر: مطبعة دحلب،1993).
-حسني عبد الحميد، أحمد رشوان، **الأحزاب السياسية وجماعة المصلحة والضغط: دراسة في علم الاجتماع السياسي**،(الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب،1997).
-حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، ط 1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).
-حسنين توفيق، "دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث"، في: علي الدين هلال دسوقي، محمود إسماعيل محمد، **اتجاهات حديثة في علم السياسة**،(القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، 1999).
-حسين أباظة (إشراف)، إعداد سياسة متكاملة للتنمية: دليل مرجعي، (نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أب 2009).
-حسين علوان،**إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي**. (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009) .

-حميد حنون خالد، **الأنظمة السياسية**، ط3 (بغداد: المكتبة القانونية، 2010).
-خالد حامد، **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية**، ط1(الجزائر: دار جسور للنشر والتوزيع، 2008).
-خيري عبد القوي، **دراسة السياسة العامة**، ط1(الكويت: ذات السلال،1989).
-رمزي طه الشاعري،**النظرية العامة للقانون الدستوري**. (القاهرة: دار النهضة العربية ،2005).
-زهير شكري، **الوسيط في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية: النظرية العامة والدول الكبرى**، ج1، ط3(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1994).
-سعاد الشرقاوي، **الأحزاب السياسية: أهميتها، نشأتها، نشاطها**، (القاهرة: مركز البحوث البرلمانية، 2005).
-سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر: تحديات وتحولات**، (القاهرة: النهضة العربية، 2002).
-سعد الدين إبراهيم،" المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، في صاموئيل هنتتجتون، **الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة : عبد الوهاب علوي، (القاهرة : دار سعد الصباح،1991).
-السعيد بو الشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة** ،ج2 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010).
-السعيد بو الشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنةج1**،ط6.(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2004).
-سلوى شعراوي جمعة، **تحليل السياسة العامة في الوطن العربي**، مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة، القاهرة 2004.
-سليمان محمد الطماوي، **السلطات الثلاث في الدساتير العربية والفكر السياسي الإسلامي**، ط5(القاهرة: مطبعة عين شمس،1986).
-شمران حمادي، **الأحزاب السياسية والنظم الحزبية**،ط2 (بغداد: مطبعة دار السلام،1978).
-صالح جواد عبد الكاظم،وعلي غالب العاني، **الأنظمة السياسية**، ط1.(بغداد: كلية القانون، 1991).
-صباح مصطفى حسن المصري،**النظام الحزبي في مصر**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003).
-الطاهر علي موهوب، **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية**. ط1(القاهرة: دار العلم والإيمان، 2010).
-طعيمة الجرف، **موجز القانون الدستوري**، (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة،1993).
-عادل ثابت، **النظم السياسية: دراسة للنماذج الرئيسية الحديثة**،(الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 2007).

-عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، **النظرية السياسية المعاصرة: دراسة النماذج والنظريات**. (القاهرة: الدار الجامعية، 2000).
-عبد الحميد متولي، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، (الاسكندرية: منشأة المعارف،2005).
-عبد القادر مشري، **الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية**،(الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2010).
-عبد المنعم المشاط، **التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا**. (العين: مؤسسة العين للنشر والتوزيع، 1988.
-عبد الهادي الجوهري، المشاركة الشعبية والتنمية. في: محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990).
-عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية**، ط6 (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
-عصام الدبس، **النظم السياسية: الكتاب الأول**، ط1.(الأردن : دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010).
-عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**.ط2(بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع،1989).
-عصام علي الدبس، **النظم السياسية-الكتاب الخامس-السلطة القضائية**، (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011).
-عصام مبارك، مجموعة الضغط كعامل مؤثر في القرار السياسي، العدد 106 - تشرين الأول 2018.
-عطية حسين أفندي،"المنهج الوظيفي ودراسة المنظمات الدولية"، في: علي عبد القادر وآخرون، **اتجاهات حديثة في علم السياسة**.(القاهرة: مكتبة النهضة العربية،1987).
-علي الدين هلال وآخرون، **معجم المصطلحات السياسية**.(مصر: مطبعة أطلس،1994).
-علي الدين هلال، **محاضرات في النظم السياسية المقارنة**.(جامعة القاهرة: كلية العلوم الاقتصادية والسياسية، 1976).
-علي غالب العاني، صالح جواد الكاظم، **الأنظمة السياسية**، (بغداد: دار الحكمة،1990).
-علي غربي وآخرون، **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**،ط1 (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،2003).
-عليوة منى محمود، **المشاركة السياسية**: موسوعة الشباب السياسية، ط1 (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2008).
-عوض رجب الليمون، **الوجيز في النظم السياسية ومبادئ القانون الدستوري**، ط2(الأردن: دار وائل للطباعة والتوزيع والتوزيع،2014).
-فاروق حميدشي، **الجماعات الضاغطة**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998).

-فاروق يوسف أحمد، **القوة السياسية: اقتراب واقعي من الظاهرة السياسية**.ط2(القاهرة: مكتبة عين شمس،1985).
-فضيل دليو، **تاريخ وسائل الإعلام والاتصال**، (الجزائر: دار الخلدونية، 2013).
-فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل**. ط1(عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001).
-فؤاد العطار، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، (القاهرة: دار النهضة العربية ،1966).
-فؤاد مطر الشمري، **التجارب الانتخابية في العالم: الأسس والتطبيقات**، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع،2013).
-فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، تر: محمد عرب صاصيلا. ط1(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998).
-قحطان أحمد سليمان الحمداني، **الأساس في العلوم السياسية**. ط1(عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2004).
-كمال الغالي، **مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية**. (دمشق: مطبعة الروضة،1991).
-كمال المنوفي، "إسهامات كلية الاقتصاد في مجال دراسة السياسة العامة"، في: سلوى شعراوي جمعة، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**. (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2004).
- كمال المنوفي، علي أحمد عبد القادر، **النظريات والنظم السياسية**، (الكويت: مكتبة نهضة الشرق،1991).
-كمال المنوفي،**أصول النظم السياسية المقارنة**.ط1(الكويت: شركة الريحان للنشر والتوزيع،1987).
-كمال محمد المغربي، **الإدارة والبيئة والسياسة العامة**.(عمان: دار الثقافة،2001).
-كينيث نيوتن، وجان دبليو فان ديث، تر: عبد الله بن جمعان الغامدي وعبد السلام بن علي نوير، **أسس السياسة المقارنة**. ج2(السعودية: دار جامعة الملك سعود للنشر،2014).
-ماجد الحموي، ال**جماعات الضاغطة**. (الموسوعة العربية،2008).
-مارسيل بريلو، **علم السياسة**. تر: محمد برجاوي، ط3(بيروت: منشورات عويدات،1983).
-مايكل روسكن وآخرون، **مقدمة في العلوم السياسية**. تر: محمد صفوت حسن، ط1(القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،2015).
-مايكل روسكن وآخرون، **مقدمة في العلوم السياسية**، ط1(القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2015).
-متروك الفالح، **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية : دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).

-محسن خليل، **النظم السياسية والقانون الدستوري**. ج2(القاهرة: دار النهضة العربية،1987).
-محمد أبو ضيف باشا، **جماعات الضغط وتأثيراتها على القرارات الإدارية والدولية: ماهيتها، أنواعها، عوامل تكوينها، مشروعيتها وأهميتها**.(مصر: الدار الجامعية الجديدة،2008).
-محمد المجذوب، **القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان**. (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2002).
-محمد بن أحمد القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، مج6(القاهرة: دار الحديث، 1994).
-محمد زاهي بشير المغيربي، **التنمية السياسية والسياسة المقارنة: قراءات مختارة**.ط2 (بنغازي: جامعة قار يونس، 1998).
-محمد زاهي بشير المغيربي، **قراءات في السياسية المقارنة: قضايا منهجية ومداخل نظرية**، ط1(بنغازي: منشورات جامعة قار يونس،1994).
-محمد سعد إبراهيم، **الصحافة والتنمية السياسية**،(القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1998).
-محمد شلبي،**المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**.(الجزائر: دار هومه،2007).
-محمد طه بدوي،**المنهج في علم السياسة**.(الإسكندرية: منشورات كلية التجارة،1979).
-محمد علي محمد، أصول **علم الاجتماع السياسي: السياسة والمجتمع في العالم الثالث.ج3** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1986)، ص240.
-محمد علي محمد، **علم الاجتماع السياسي: السياسة والمجتمع في العالم الثالث.** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1990).
-محمد قاسم القريوتي، **رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسات العامة**.ط1(عمان: دائرة المكتبة الوطنية، 2006).
-محمد كامل ليلة، **النظم السياسية: الدول والحكومات**، (القاهرة: دار النهضة العربية،1989).
-محمد نصر مهنا، وعبد الرحمان الصالحي، **علم السياسة بين التنظير والمعاصرة**، ط1.(الإسكندرية: منشأة المعارف، 1985).
-محمود حسن اسماعيل، **التنشئة السياسية: دراسة في دور أخبار التلفزيون.** ط1 (مصر: دار النشر للجامعات،1997).
-محمود عاطف البنا، **الوسيط في النظم السياسية**، (القاهرة : دار الفكر العربي، 1994).
-محند أمقران بوبشير، **النظام القضائي الجزائري**،ط5(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2007).
- مصطفى عبد الجواد محمود، **الأحزاب السياسية في النظام السياسي والدستوري الحديث والنظام الإسلامي**، ط1(القاهرة: دار الفكر العربي،2003).

-موريس دوفرجيه، **مدخل إلى علم السياسة.** تر: جمال الأتاسي وسامي الدروبي، ط1(بيروت: المركز الثقافي، 2009.
-موريس دوفرجيه،**الأحزاب السياسية،** تر: علي مقلد عبد الحسن سعد، ط3(بيروت: دار النهار، 1980).
-موريس ديفرجيه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري،** تر: جورج سعد، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2014).
-مولود زايد الطيب، **التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع،** ط1(عمان: المؤسسة العربية الدولية للنشر، 2001).
-ناجي عبد النور، **المدخل إلى علم السياسة**. (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع،2007).
-ناجي عبد النور، **مدخل إلى علم تحليل السياسات العامة: تحليل السياسات العامة البيئية في الجزائر**.(الجزائر: منشورات جامعة باجي مختار،2009).
-نادية حسين سالم، **التنشئة السياسية للطفل العربي.** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).
-ناهد عز الدين إبراهيم، **خصائص المجتمع المدني ووظائفه،** ج2 ، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام،2005).
-نائل عبد الحافظ العواملة، **إدارة المؤسسات العامة: الأسس النظرية وتطبيقاتها في الإدارة**. (عمان: مؤسسة زهران، 1993).
-نبيل السمالوطي، بناء القوة والتنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي،ط1 (الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987).
-نبيلة عبد الحليم كامل، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**. (الكويت: دار الفكر العربي،1982).
-نداء صادق الشريفي، **تجليات العولمة على التنمية السياسية**،(عمان: دار جهينة للنشر والتوزيع، 2007).
-نصر محمد عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج**.ط1(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2002).
-نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي،** (القاهرة: دار القارئ العربي، 1981).
-نعمان أحمد الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**.ط7(الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع والتوزيع،2010).
-ياسين ربوح، **الأحزاب السياسية في الجزائر: التطور والتنظيم،** (الجزائر: دار بلقيس، 2010).
-يحيى الجمل، **الأنظمة السياسية المعاصرة**،(القاهرة: دار الشروق،1977).

2- المجلات العلمية:

-إسراء علاء الدين نوري، "دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد في العراق:دراسة حالة العراق"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، العدد6 ،السنة2.
-بوعتروس دلال ودهان محمد. مأسسة تقييم السياسات العمومية: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب. **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد ب، العدد52. (ديسمبر2019).
-جمال منصر، "دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد (خاص)، أبريل 2011.
-حامد خليل، "الوطن العربي والمجتمع المدني"، **كراسات استراتيجية**، مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية بجامعة دمشق.العدد الأول - السنة الأولى - خريف 2000.
-حسن أبشر الطيب، "أهداف السياسات العامة ودورها في ترشيد مشروعات التنمية"، **مجلة الإداري**، مسقط، العدد51.
-حسنين توفيق إبراهيم،" التطور الديمقراطي في الوطن العربي، قضايا وإشكاليات"، **مجلة السياسة الدولية** 142،2000.
-رندا عماد صبري محمد وآخرون، **"تأثير مؤسسات التنشئة السياسية على تشكيل الثقافة السياسية في المجتمع المصري"، المجلة العلمية لكلية التجارة**، العدد66، يونيو2019، جامعة أسيوط.
-رؤى لؤي عبد الله، "الثقافة السياسية ودورها في تكوين الاتجاهات"، **المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية**، العدد35-36، 2017.
-سعد عصفور، "رئيس الجمهورية الأمريكية"، **مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية**، جامعة الإسكندرية، السنة04، العددان43-44، يوليو-ديسمبر1980.
-سلوى شعراوي جمعة، "مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع: إشكالية نظرية"، **المستقبل العربي**، العدد249، نوفمبر1999.
-عبد الرحمان برقوق وصونيا العيدي، **"التنمية السياسية: النشأة والمفهوم"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، العدد05، مارس2013.
-عبد القادر خريبش، "الفصل الرابع: الثقافة السياسية"، **مجلة دراسات في علم اجتمع المنظمات، مج1، العدد2، 2013**.
-عبد الكريم أبو حلاوة،" إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني"، **عالم الفكر**، مارس، 1999.
-عثمان ياسين الرواف، "تطور مفاهيم علم السياسة وتحديد الظاهرة السياسية"، **مجلة العلوم الإدارية**، مج02 العدد01.
-عمر مرزوقي وفايزة صحراوي، "الثقافة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر: طبيعة العلاقة"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد8، جانفي2016**.
-كمال المنوفي، **"التنشئة السياسية في الفقه السياسي المعاصر"، مجلة مصر المعاصرة**، العدد66، يناير1987، القاهرة.

-كوثر عباس الربيعي، "المجتمع المدني في العراق المفهوم والتطبيق" ، **مجلة دراسات دولية**، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، السنة السابعة، أفريل2005.
-محمد بن شعبان، تأثير جماعات الضغط والأحزاب السياسية في القرار السياسي، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 44، مجلد (أ)، ديسمبر2015، 141-153.
-محمد شطب عيدان المجمعي، "النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسيةّ، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية"**، العدد 04، 2009.
-محمد شطب عيدان. "دور الأداء الرمزي في السياسة العامة"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد 10، المجلد 15، (تكريت: 2008).
-مها يحيى محمد أحمد حسين، "تحليل السياسات العامة: التطور والمنهجية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، مج 55،العدد01، يناير2018.
-مؤيد جبير محمود، "المجتمع المدني في الوطن العربي:الواقع والتحديات"، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية**، العدد الرابع.
-نبيل حليلو، "التنمية والثقافة السياسية: أية علاقة"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد8، جوان2012، جامعة ورقلة.
-وليد عبد الهادي العويمر، "دور الإذاعة والتلفاز الأردني في التنمية السياسية: دراسة تحليلية ميدانية"، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، المجلد6، العدد01، 2013.

3- الأطروحات:

-بلخضر طيفور، "أبعاد التموجات الابستمولوجية على دينامية البناء والتفكيك المعرفي في حقل السياسة المقارنة، مذكرة ماجستير ، تخصص سياسة مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي،سعيدة ،2012-2013.
-بورحلة قوادرية، "دور الأحزاب السياسية في التمثيل السياسي بالجزائر"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة البليدة، 2008.
-تسابت عبد الرحمان. "تقييم السياسات العمومية في الجزائر: مقاربة قطاعية". أطروحة دكتوراه اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2016.
-حسن بن كادي، "التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق: دراسة مقارنة في المفهوم والممارسة بين الفكر الغربي والتصور الإسلامي"، أطروحة دكتوراه علوم، علوم سياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة باتنة1، 2016-2017.
-زيدان جمال، تقويم السياسات العامة بين النظرية والتطبيق: حالة الجزائر199-2009. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2013.
-زينب بليل، "موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسية"، مذكرة ماجستير، علوم سياسية تخصص التنمية المحلية، جامعة سعيدة 2012-2013.
-سهام مراكشي، اللوبي الصهيوني وتأثيره في السياسة الخارجية الأمريكية وأثره على القضية الفلسطينية-AIPAC-نموذجاً، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015.

- السيد زهرة، "الأحزاب السياسية والانفتاح الاقتصادي في مصر"،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1984.
-السيد محمد عمر، "الدور السياسي للصفوة في صدر الإسلام" . أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،1991.
-الطاهر خاوة، "دور الأحزاب السياسية في التحديث والمشاركة السياسية في بلدان المغرب العربي"، أطروحة دكتوراه علوم، علوم سياسية تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر3، 2014.
-عائشة عباش، "إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي: تونس نموذجا"، مذكرة ماجستير، علوم سياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008.
-عبد الرحمان أحمد حسن المختار. "التنظيم القانوني للأحزاب السياسية ودورها في التجربة الديمقراطية اليمنية".أطروحة دكتوراه،كلية الحقوق،جامعة القاهرة،2007.
-عبد الله بوصنوبرة، "الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب"، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة،2011-2012.
-محمد أحمد اسماعيل، "دور المثقفين في التنمية السياسية: دراسة نظرية للتطبيق على مصر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1985.
-وسام محمد جميل صقر، "الثقافة السياسية وانعكاساتها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة 2005-2009"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأزهر فلسطين، 2010.

4- مؤتمرات وملتقيات:

-حسين علوان حسين،" الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة"، ورقة قدمت إلى المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001).
-عبد القادر المهداوي، "دور الجماعات والقوى الضاغطة في توجيه سياسة البرلمان". ورقة قدمت في ندوة حول التطور البرلماني في الدول المغاربية، جامعه ورقلة، 12-13نوفمبر2013.
-نصر محمد عارف، "نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية: الإمكانات والإشكالات"، المؤتمر الثالث للباحثين الشباب حول: النخبة السياسية للباحثين الشباب، القاهرة، 1996.

5- البحوث غير المنشورة

-سلوى شعراوي جمعة، "الاتجاهات الحديثة في تحليل السياسات العامة"، بحث غير منشور، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000.
-عبد القادر عبد العالي، محاضرات النظم السياسية المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة،2007-2008.

-مرزاق قنفود، "الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية"، مطبوعة محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثانية علوم سياسية جذع مشترك LMD، جامعة الجزائر3، 2018-2019.

6- مقالات الكترونية:

-حسني الخطيب، "الأحزاب السياسية بين النشأة ونُظم التصنيف"، أنظرا الرابط التالي: https://shorturl.at/ijrS5 تم تصفح الموقع بتاريخ: 2023/04/19.

-خليل حسين البرلمان: النشأة والخصائص الشكل والوظائف، أنظر الرابط: https://shorturl.at/beqL8 تم تصفح الموقع 2023/03/21.

-رشيد جرموني، "المجتمع المدني بين السياق الكوني والتجربة المغربية"، تم تصفح الموقع يوم 2014/05/26، انظر الموقع الالكتروني: http://www.aljabriabed.net/n97_02jarmounii.htm

-عبد الغفار شكر، "نشأة وتطور المجتمع المدني : مكوناته وإطاره التنظيمي"، تم تصفح الموقع يوم29 /2014/05، انظر الموقع الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=24930

-علي الدميني، المجتمع المدني ودوره في الحد من العنف والإرهاب. تم تصفح الموقع يوم 2014/06/03، انظر الموقع الالكتروني: http//www.ahewar.org/debats/show.art.asp. ?aid=24714

-علي بن علال، محاضرات في رسم السياسات وصنع القرار. دروس على الخط، 2022- 2023. أنظر الرابط:-http://elearning.univ djelfa.dz/course/info.php?id= 1118

-العياشي عنصر، "ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذجا، **مجلة إنسانيات،** أنظر: https://doi.org/10.4000/insaniyat.11257

-ماجد الزمالي، "جماعات الضغط وتأثيرها في رسم السياسة العامة للدولة"، صحيفة المثقف، (د.ت)، تاريخ زيارة الرابط: (2022/01/18)، في https://cutt.ly/HIAodXX

-هاني رمضان طالب، "التنمية السياسية: مقاربة نظرية"، 2020/06/12، أنظر موقع: المركز العربي للبحوث والدراسات.http://www.acrseg.org/41673 تم تصفح الموقع بتاريخ: 2023/07/14.

-حفصة عزوز، "التنشئة السياسية"، نشر بتاريخ 2022/01/30 https://shorturl.at/swDN3تم تصفح الموقع بتاريخ: 2023/03/20.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Books:

- Adam Przworski, Henry Teune, **The logic of comparative social inquiry**.(New York ;wiley intersceince,1970).

- André HAURIOU, **Droit constitutionnel et Institutions politiques,**[7ed] (Paris; presses universitaire de France, 1963).

- Ardant PHILIPPE, **institution politiques et droits constitutionnel,**[14ed] (Paris; LGDJ, 2002).
- Arend lijphart, **The comparable case strategy in comparative research, In;** cantori Louis J, and Ziegler Andrew H, comparative politics in the post behavioral era.(Boulder; lynne renner publisher,1988)
- Barry Hindess, **Political choice and social structure**.(London ;Edward Elgar Publishing Limited,1989).
- Brown, B. B. Peer groups and peer cultures. In S. S. Feldman & G. R. Elliott (Eds), *At the threshold: **The developing adolescent***. (Harvard University Press,1990).
- Carl .J. Fredrick, public policy and the nature of administrative responsibility. In book: **bureaucracy power in national politics**. Edited by: Francois E Rourke,3ed(Boston: little brown and company,1984).
- David EASTON, **framework for political analysis**,(New Jersey, Printice Hall INC,1965),.
- Donatella Della Porta and Michael Keating, **Approaches and Methodologies in the Social Sciences**, **a pluralist perspective**, (New York, United States of America, Cambridge University Press, 2008).
- Duncan Watts, **Pressure Groups: Politics Study Guides**, [1st Edt]**(**Edinburgh University Press, 2007).
- DUVERGE Maurice, **Méthodes des sciences politiques**.(Paris ;PUF,1961).
- DUVERGES Maurice, **les régimes politiques,** (Paris; LGDJ, 1958).
- DUVERGET Maurice, **Institutions politiques et Droit constitutionnel,** (Paris; presses universitaire de France, 1963).
- DUVERGET Maurice, **les parties politiques**. Paris : librairies armond colin1981.
- Dye Thomas R. and Harmon Zeigler, **The Iron of democracy**. Millennial ed. Ft worth(TX: Harcourt Brace,2000),
- Fay PATEL, Prahalad SOOKNANAN, Giselle RAMPERSAD, Anuradha MUNDKUR, Information Technology, Development,

and Social Change, 1st Edition, Routledge Studies in Development and Society, New York and London, 2014
- Francis Castles, **Pressure Groups and Political Culture: A Comparative Study,** 1st Edt**(**Routledge, 2009).
- Gabriel Almond and G. Bingham Powel, **Comparative Politics: A developmental Approach**.(Boston; little Brown and company, 1997).
- Gabriel Almond and James Coleman, **The politics of the developing Areas**.(Princeton , NJ; Princeton University Press,1989).
- Gabriel Almond, G. Bingham Powell J.p. Robert. j. Mundt, **comparative politics: A theorical framework**.(New York: Harper Collins publishers,1993).
- Gabriel Almond, **The civic culture: political attitudes and democracy in five nations** .(Princeton ;Press University,1963).
- Harold Lasswell, Politics : **who get what ? when ? how** ?(New York : Medium Books.INC1985).
- Harold LASSWELL, **politics; who? Gets what? When? How?**.(New York; Miridian Book,1958).
- Herbert HYMAN, **Political Socialization**.(New York ; Free Press Glencos,1991).
- Interest Groups, Springer, USA, 1998. ؟Randolph SLOOF, Game-Theoretic Models of the Political Influence of
- James Anderson, **public policy making**. 3ed (USA:CBS college publishing,1984).
- Jean GIQUEL, **droit constitutionnel et institutions politiques**. Paris: Montchrestien,1987.
- Jeremy J. Richardson, **Pressure Groups: Oxford Readings in Politics and Government, (**Oxford University Press, 1993**)**.
- Joel S.Migdal,Strong **societies and weak States**.(New Jersy; Priceton University Press,1988).
- Laurie Boussaguet, **Les politiques publiques**, (Paris: Presses Universitaires de France,2020),.
- Laurie Boussaguet, Sophie Jacquot, Pauline Ravinet, **Dictionnaire des politiques publiques**, 3eme (Paris : Presses de Sciences Po, 2010)**.**

- Lerner and Harold Lasswell, **The policy Sciences**, (California: Standford University Press,1995).
- Lewis Lipsitz and David M. Speak, **American Democracy**.(New York: ST Martin's press INC, 1993).
- Lip sky, Michael, **street level bureaucracy: the dilemmas of the individual in public services**. (New York: Russell sage foundation,1980).
- Marry Kweit and Robert Kweit, **Concepts and Methods for Political Analysis**.(New Jersy; Printice-Hall , INC,1981).
- Martin Griffiths, **International Relations Theory for The Twenty First Century; a Introduction**, 1rst edt, (London: Routledge, 2007).
- Max WEBER, **the theory of social and economic organization**. New York: the free press,1947.
- P. SHARAN, **political organization and comparative government,** (New Delhi; S Chaud, 1965).
- Paul .G. Lewis and David. C . potter, **The Practice of Comparative Politics**, (London: Longman and The Open University Press, 1973).
- Pierre MULLER, **Les politiques publiques,** 10edt(Paris: Presses Universitaires de France,2009).
- Redslob ROBERT, **le régime parlementaire,** (Paris; M Giard, 1984).
- Richard Hofferbert, **the study of public policy**.(Indianapolis, Merrill,1974).
- Richard Rose, **policy making in Great Britain**.(London : Macmillan,1969).
- Richard Snyder, **Foreign policy decision making**.(New York; The free pess of Glencoe, 1986).
- Roger-Gérard SCHWARTZENBERG, **Sociologie politique** .(Paris; Montchrestien,1974).
Ronald. H. Chiclote, **Theory of comparative politics**.(Boulder; Westview Press ,1981).
- Roy MACRIDIS, the search for focus**,** in; Roy Macridis and Bernard Brown, **comparative politics; notes and reading.** (Illinois the Dorsey press,1972).

- Sammuel BEER, **Modern political development,** (New York; Mac Grow-Hill,1963).
- Sokhna A Rosalie Ndiaye, **Politiques publiques: Une introduction**,(Paris: L'Harmattan,2022).
- Steffen SCHMIDT, Mack SHELLEY, Barbara BARDES, American Government and Politics Today The Essentials, in 15th Edition, Cengage Learning, Stamford, USA, 2008.
- Stéphane Paul, Hélène Milet , Élise Crovella, L'évaluation des politiques publiques :Comprendre et pratiquer**.(PRESSES DE L'EHESP,2016).**
- Thomas .R. Dey, **Understanding public policy**. 7ed(New Jersey, prentice Hall, Englewood cliffs,1992).
- Todd LANDMAN, **Issue and methods in comparative politics; an introduction**, 2ed(UK; Routledge, London,2005),.
- William Tordoff, **Government and politics in Africa**,2nd ed(London : Macmillan,1993).
- Young WILLIAM, **Hogg and rays essentials of American national government,** 9ed(New York; application century crofts, 1966).

2- Periodicals:

- Bozio Antoine. l'évaluation des politiques publiques : enjeux, méthodes et institutions. **Revue française d'économie**. (04/ 2014) Vol29.
- Bruno Wilhelm SPECK, Paloma Baena OLABE, Money in Politics: Sound Political Competition and Trust in Government, OECD, Paris, 14-15 November 2013.
- Giovanni Sartori, «Party Types: Organization and Function», **West European Politics**. Vol 28, Issue 1, Routledge, 2005.
- Greenstein F. MOUNIER, "Political Socialization**"**. International Encyclopedia of the Social Science, Vol14, New York, 1969.
Ludwing Von Bertalanffy, general system theory in general system, N°01.1956.

Thesis & Dessertations:

- Karimi, Maryam, Political development under the rule of Mohammad Reza Pahlavi in Iran (1953-1979). Masters thesis, University Putra Malaysia,2015.

3- Conferences & Seminars:

- Quintelier, Ellen; Hooghe, Marc; Badescu, Gabriel, Parental influence on adolescents' political participation : a comparison of Belgian, Canadian and Romanian survey data. paper presented at the international conference on political socialization. Sweden; orbero university, 2007.